

الرسالة رقم: (٣٧) محمد بن كمال باشا

الْفَرَايِدُ وَالْفَوَائِدُ

تأليفه
المؤلف كمال باشا

طبع مطبعة علي ثلاث نسخ مطبعة

تجديتي وتبليق
أحمد فواز الحمير

دار الطباعة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والله اعلم بالصواب

در نتیجه

146v

147r

The image shows a document page with two primary rectangular areas containing dense, illegible text. The top area is a narrow vertical strip, and the bottom area is a larger rectangular block. The page is heavily degraded with noise and artifacts, including large black smudges at the top and bottom. The text within the rectangles is too dark and noisy to be read. There are also some faint, illegible markings on the left side of the page.

مکتبہ مراد ملا (م)

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة التحقيق

الحمد لله الَّذِي زَيَّنَ صُدُورَ الْعَارِفِينَ بِقَلَائِدِ الْفَوَائِدِ، وَأَنَارَ عُقُولَ الْعَالَمِينَ
بُشْمُوسِ الْفَوَائِدِ، أَحْمَدُهُ مُبْحَاثَهُ بِجَمِيعِ الْمَحَامِدِ، وَأُثْنِي عَلَيْهِ فِي كُلِّ بَادِيٍّ مِنَ
الْأَمْرِ وَعَائِدِ،

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا وَلَدَ وَلَا وَالِدَ، زَيْنَ جَنَّتِهِ لِكُلِّ
رَاكِعٍ لَهُ وَسَاجِدٍ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا وَنَبِيَّنَا مُحَمَّدًا رَسُولَهُ خَيْرُ نَبِيِّ وَعَائِدِ، صَلَّى
عَلَيْهِ اللَّهُ وَسَلَّمْ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْأَفْضَلِ الْأَمَّاجِدِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَالْغَوْصُ فِي بَحَارِ الْعُلُومِ لاسْتِخْرَاجِ الْفَوَائِدِ، وَتَنْظِيمِ دُرِّهَا فِي جِيدِ الطَّالِبِينَ
قَلَائِدَ، هُوَ مِنْ خَيْرِ مَطَامِيحِ الْعُلَمَاءِ، وَأَفْضَلِ الْمَقَاصِدِ، تَرَى طُلَّابَهَا فِي بُحُورِ التَّفْسِيرِ
لَا قِتْنَاصِ الْفَرَائِدِ، وَفِي مَيَادِينِ الْأُصُولِ وَالتَّخْرِيرِ لَصَيْدِ الْأَوَابِدِ، وَفِي رِيَاضِ النَّحْوِ
مُنْتَشِرِينَ لَجَنِّي رَحِيقِ الزَّهْرِ يُهْدَى لِكُلِّ طَالِبٍ وَرَائِدِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا رَوْماً لَجَزِيلِ الثَّوَابِ
وَالْعَوْدِ يَوْمَ الْحِسَابِ بِأَحْسَنِ الْعَوَائِدِ.

وَمِنْ أَوْلَيْكَ النَّظَّارِ وَأُولِي التَّمَجِّصِ وَالْاِغْتِيَارِ، الْعَالَمُ النَّخْرِيرِ، وَالْأُصُولِيُّ
الْفَقِيهُ الشَّهِيرِ، أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ كَمَالٍ بَاشَا، فَأَعْمَلَ فِي عَوِيصَاتِ الْمَسَائِلِ
الْفِكْرَ، وَخَاصَّ لِحُلِّهَا لُجَّةَ الْبَحْرِ، فَجَاءَنَا بِالصَّيْدِ الثَّمِينِ، وَأَتَحَفَّنَا بِالْكَثْرِ الدَّفِينِ،

وَبَنَّا فَوَائِدَ لَا تَكَادُ تَجِدُهَا مَجْمُوعَةً فِي كِتَابٍ، تَقَرُّ بِرُؤْيَيْهَا مُجْتَمَعَةً عِيُونَ
الطُّلَّابِ، فَكَانَتْ بِحَقِّ فَرَائِدَ نَحْوِيَّةٍ، وَفَوَائِدَ أَصُولِيَّةٍ، وَدَقَائِقَ تَفْسِيرِيَّةٍ، وَسَوَائِحَ
قُدْسِيَّةٍ.

فَدُونُكَهَا تَكْحُلُ بِهَا عُيُونًا تَوَاقَّةً لِلْفَرِيدِ مِنَ الدَّقَائِقِ، وَمُشْتَاقَةً لِلْمَزِيدِ مِنَ الْحَقَائِقِ،
فَإِنَّ النُّظَارَ فِي زَمَانِنَا قَلِيلٌ عِدَّتُهُمْ، وَأَعَزُّ مِنَ الْكِيرِيَّتِ الْأَحْمَرِ وَجَدَّتُهُمْ.

وَقَدْ اعْتَمَدْتُ فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ خَطِيَّةٍ هِيَ: النُّسَخَةُ
الْمَحْفُوظَةُ فِي مَكْتَبَةِ عَاطِفِ أَفْنَدِي وَرَمَزَهَا (ع)، وَالنُّسَخَةُ الْمَحْفُوظَةُ فِي مَكْتَبَةِ
لَالِهِ لِي وَرَمَزَهَا (ل)، وَالنُّسَخَةُ الْمَحْفُوظَةُ فِي مَكْتَبَةِ مَرَادٍ مَلَا وَرَمَزَهَا (م).

وَقَدْ نَصَّ الْمَوْلَفُ عَلَى اسْمِهَا: «الْفَرَائِدُ وَالْفَوَائِدُ» وَعَزَّالَهَا فِي رِسَالَتِهِ:
«الاسْتِخْلَافُ لِلْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ فِي الْجُمُعَةِ» السَّابِقَةِ فِي هَذَا الْمَجْلَدِ، وَعَلَيْهِ
اعْتَمَدْتُ فِي إِثْبَاتِ عُنْوَانِ الرِّسَالَةِ.

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَكْتُبَ لَهَا الْقَبُولَ، إِنَّهُ خَيْرُ مَأْمُولٍ، وَأَكْرَمُ مَسْئُولٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي تَتِمُّ بِنِعْمَتِهِ الصَّالِحَاتِ.

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَرِيدَةٌ

التَّحْرِي: هُوَ فِي اللُّغَةِ: طَلَبُ أَحَرَى الْأَمْرَيْنِ وَأَوَّلَاهُمَا^(١).
وَفِي اصْطِلَاحِ الشَّرْعِ: عِبَارَةٌ عَمَّا يَقَعُ عَلَى طَلَبِ أَحَقِّ الْأَمْرَيْنِ وَأَوَّلَاهُمَا^(٢)
بِغَالِبِ الرَّأْيِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَتِهِ.
عِنْدَ اشْتِبَاهِ الْقِبْلَةِ؛ أَي: إِذَا خَفِثَتْ جِهَةُ الْقِبْلَةِ عَلَى الْمُصَلِّي، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ
يَعْلَمُهَا، عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى ذَلِكَ بِكُلِّ مَا يُمَكِّنُهُ؛ مِنْ النُّجُومِ، وَالرِّيَّاحِ، وَالْجِبَالِ
وغير ذلك.
وَعِنْدَ انْقِطَاعِ هَذِهِ الْأَدَلَّةِ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّحْرِي لِإِصَابَةِ جِهَةِ الْكَعْبَةِ؛ الْقِبْلَةُ عَيْنِ
الْكَعْبَةِ فِي حَقِّ الْحَاضِرِ بِمَكَّةَ، وَجِهَتُهَا فِي حَقِّ الْغَائِبِ عَنْهَا، وَالْقِبْلَةُ^(٣) جِهَةُ التَّحْرِي
فِي حَقِّ الْعَاجِزِ عَنْ مَعْرِفَةِ جِهَتِهَا.
كَمَا أَنَّ الْجَهْدَ عِنْدَ فَقْدِ النَّصِّ، أَرَادَ بِالنَّصِّ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ، وَلِذَلِكَ قُيِّدَ
بِقَوْلِ^(٤) الْمَفْسِّرِ حَتَّى يَنْسَدَ بَابُ التَّخْصِصِ وَالتَّأْوِيلِ، وَيَنْقَطِعَ^(٥) احْتِمَالُ

(١) فِي (ع): «وَأَوَّلَاهُمَا»، وَفِي (ل) وَ(م): «وَأَوَّلِيَهُمَا»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ.

(٢) فِي (م): «وَأَوَّلِيَهُمَا».

(٣) «الْقِبْلَةُ» لَيْسَ فِي (ع) وَ(م).

(٤) فِي (ل): «بِقَوْلِهِ».

(٥) فِي (ل) وَ(م): «فَيَنْقَطِعُ».

الاجتهاد لإصابة حكم الله تعالى، قال أهل الحق: إنَّ الله تعالى في كُلِّ مسألة اجتهدية حكماً معيناً قبل الاجتهاد^(١)، خلافاً لعامة المعتزلة، وعليه أماره ظنية، خلافاً لطائفة من الفقهاء^(٢) والمتكلمين، ومن وجد تلك الأماره أصاب، ومن فقدَها فقد^(٣) أخطأ^(٤).

وكما أنَّ المجتهدَ غيرُ مُكلَّفٍ بإصابته؛ أي: إصابة^(٥) حكم الله تعالى؛ لخفائه وغموضه، فلذلك كان معذوراً في الخطأ، لكنَّه مُكلَّفٌ برعاية شرائط^(٦) الاجتهاد حتى يكون مُصيباً في الدليل، فيكون مأجوراً وإن أخطأ في الحكم، قال ﷺ: «مَنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»^(٧)، فالمُصيبُ والمُخطئُ مُشتركان في أجر الاجتهاد، وللمُصيبِ خاصَّةُ أجر الإصابة، بل بالعمل بما أدَّى إليه اجتهدُهُ.

اعلم أنَّ الحكمَ الذي أدَّى إليه اجتهدُ المجتهدِ حقٌّ^(٨)، لكن لا بمعنى المطابق للواقع؛ لما عرفت أنَّه قد^(٩) يُخطئ في اجتهدِهِ، فلا يكونُ حكمه مُطابقاً للواقع، بل

(١) قوله: «لإصابة حكم...» إلى هنا ليس في (ع).

(٢) كتب في (ل) فوقها: «من الحكماء».

(٣) «فقد» ليس في (ع) و(م).

(٤) انظر: «نفائس الأصول في شرح المحصول» للقرافي (٩/٣٨٧٨).

(٥) في (ع): «بإصابة».

(٦) «شرائط» ليس في (ل) و(م).

(٧) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٨) «حق» ليس في (ل).

(٩) «قد» ليس في (ل).

بمعنى الثابت في الشرع، ولذلك أمرنا باتباعه، فما نُقِلَ عَنْ أَهْلِ الْحَقِّ مِنْ أَنَّ أَهْلَ
الاجْتِهَادِ^(١) قَدْ يُخْطِئُ وَقَدْ يُصِيبُ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحُكْمِ الصَّادِرِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى،
وَمَا نُقِلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحُكْمِ
الظَّاهِرِ فِي الشَّرْعِ.

هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُلَاحَظَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَلَا يُلْتَفَتَ إِلَى مَا سَبَقَ إِلَى بَعْضِ
الْأَوْهَامِ مِنْ أَنَّ الْحَقَّ إِذَا كَانَ وَاحِدًا لَا يُرَادُ أَنْ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحُكْمِ
الظَّاهِرِ إِلَى الشَّرْعِ^(٢)، بَلْ بِالنَّظَرِ إِلَى الدَّلِيلِ، لِمَا عَرَفَتْ أَنَّ وَحْدَةَ الْحُكْمِ الْحَقُّ الْمُطَابِقِ
لِلْوَاقِعِ لَا تُنَافِي^(٣) تَعَدُّدَ الْحُكْمِ الثَّابِتِ فِي الشَّرْعِ.

وَمُرَادُ الْإِمَامِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَالْحَقُّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ»: إظهارُ مَا هُوَ الْحَقُّ عِنْدَهُ
مِنْ مَذْهَبِ الْمُخْطِئَةِ، فَالْحَقُّ الْمَذْكُورُ مَحْمُولٌ عَلَى الْحُكْمِ الْأَوَّلِ، فَتَأَمَّلْ.

كَذَلِكَ الْمُتَحَرِّيُّ غَيْرُ مُكَلَّفٍ بِإِصَابَتِهَا؛ أَي: بِإِصَابَةِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ لِمَا ذُكِرَ^(٤) مِنْ
الْعَلَّةِ، بَلْ بِالْعَمَلِ بِمَا^(٥) أَدَّى إِلَيْهِ مِنَ التَّحَرِّيِ^(٦)، فَهُوَ مُكَلَّفٌ بِالِاسْتِقْبَالِ إِلَى جِهَةِ
تَحَرِّيهِ، كَمَا أَنَّ الْمُجْتَهِدَ مُكَلَّفٌ بِالْعَمَلِ بِمُوجِبِ^(٧) اجْتِهَادِهِ.

وَلِذَلِكَ؛ أَي: وَلَوْ جُوبِ الْعَمَلُ بِمَا أَدَّى إِلَيْهِ تَحَرِّيهِ، لَو خَالَفَ جِهَةَ تَحَرِّيهِ؛ بَأَنَّ

(١) فِي هَامِشِ (ل): «أَنَّ الْمُجْتَهِدَ»، وَصَحَّحَ عَلَيْهَا.

(٢) «الظَّاهِرُ إِلَى الشَّرْعِ» لَيْسَ فِي (ع).

(٣) فِي (ل): «يُنَافِي».

(٤) فِي (ل): «ذَكَرْنَا».

(٥) فِي (ع): «كَمَا».

(٦) فِي (م): «الْمُتَحَرِّيُّ» بَدَلَ «مِنَ التَّحَرِّيِ».

(٧) فِي (ل): «بِمَا يُوْجِبُ».

تَحَرَّى^(١) وَوَقَعَ تَحْرِيهِ إِلَى جِهَةٍ، وَتَرَكَ تِلْكَ الْجِهَةَ، وَصَلَّى إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى، لَا تُجْزِئُهُ صَلَاتُهُ عِنْدَهُمَا وَإِنْ أَصَابَ الْكَعْبَةَ، سَوَاءٌ ظَهَرَتْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا، أَوْ ظَهَرَ الْخَطَأُ فِيهَا أَوْ بَعْدَهَا، أَوْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ.

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: لَا يُجْزِئُهُ^(٢) إِنْ أَصَابَ الْقِبْلَةَ، وَلَوْ وَاظَمَهَا بِأَنْ صَلَّى إِلَى جِهَةٍ تَحْرِيهِ، تُجْزِئُهُ^(٣) صَلَاتُهُ؛ وَإِنْ أَخْطَأَ الْكَعْبَةَ، لَمْ يَقْلُ هَاهُنَا: وَإِنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ، وَفِيمَا^(٤) تَقَدَّمَ: وَإِنْ أَصَابَ الْقِبْلَةَ، كَمَا قَالَهُ غَيْرُهُ^(٥)؛ لِأَنَّهُ مَا أَخْطَأَ هَاهُنَا، وَمَا أَصَابَهَا نَمَّةً عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْ قَوْلِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ فِي حَقِّهِ جِهَةٌ تَحْرِيهِ، لَا الْكَعْبَةُ، وَلَا جِهَتُهَا؛ لَمَّا مَرَّ أَنَّ الْقِبْلَةَ فِي حَقِّ الْعَاجِزِ عَنْ مَعْرِفَةِ جِهَةِ الْكَعْبَةِ جِهَةٌ تَحْرِيهِ.

* فَائِدَةٌ: وَلَا تُمْسِكْ لِلْمُصَوِّبَةِ الْقَائِلِينَ بِإِصَابَةِ كُلِّ مُجْتَهِدٍ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا حُكْمَ فِي الْمَسَائِلِ الاجْتِهَادِيَةِ قَبْلَ الاجْتِهَادِ، بَلِ الْحُكْمُ مَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُ كُلِّ مُجْتَهِدٍ، فَيَتَعَدَّدُ وَيَخْتَلِفُ بِحَسَبِ تَعَدُّدِ اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَاخْتِلَافُهُمْ^(٦) فِي مَسْأَلَةِ التَّحَرِّيِ رَدُّ لِقَوْلِهِمْ، وَهَذَا كَالِاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ؛ فَإِنَّ الْقِبْلَةَ جِهَةٌ التَّحَرِّيِ، حَتَّى إِنْ الْمُخْطِئُ يَخْرُجُ عَنْ عَهْدَةِ الصَّلَاةِ لِأَنَّ فُسَادَ صَلَاةٍ مَنْ خَالَفَ الْإِمَامَ عَالِمًا بِخَالِهِ يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا، كَمَا تَوَهَّمَهُ صَاحِبُ «التَّوْضِيحِ»^(٧)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ

(١) فِي (ل): «يَتَحَرَّى».

(٢) فِي (ل) وَ(م): «تُجْزِئُهُ» بَدَلُ «لَا يُجْزِئُهُ» وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) «تُجْزِئُهُ» لَيْسَ فِي (ع).

(٤) فِي (م): «وَقَالَ فِيهَا».

(٥) فِي هَامِش (ل): «رَدُّ لَصَاحِبِ «الْخُلَاصَةِ» وَقَاضِيخَانَ».

(٦) فِي (ل): «اِخْتِلَافُهُ».

(٧) انْظُرْ: «التَّوْضِيحُ» لِعَبِيدِ اللَّهِ الْمُحِبِّينِ (٢/٢٤٦).

لعدم صحة^(١) الاقتداء حيث^(٢)؛ لأنه اعتقد أن^(٣) إمامة على الخطأ، لا تفقد شرط استقبال القبلة، فلا دلالة فيما ذكر على أن القبلة ليست جهة التحري، بل لأن القبلة حالة الاشتباه - وإن كانت جهة التحري - إلا أنه لم يقصد لذاته بل قصدا للإصابة^(٤)، ولذلك إذا حصلت أغنت عنه؛ كما إذا صلى بغير تحرر وعلم بعد الفراغ - إنما قال: «بعد الفراغ»؛ لأنه إذا علم ذلك قبل الفراغ، عليه أن يستأنف الصلاة؛ لأن التحري افترض عليه^(٥)، فتفسد بتركه، وأما إذا علمه بعد الفراغ، فلا استئناف؛ لحصول المقصود، صرح بذلك في «التبيين»^(٦) - أنه أصاب، فحكم التحري في مسألة القبلة حكم الاجتهاد في المسائل الاجتهادية على وفق ما حققه أهل الحق.

* تتمّة: من قال: لم يعد مخطئ تحري^(٧)، بل مضى لم يتحرر - القائل صدر الشريعة في «شرح الوقاية» - لم يصب^(٨)؛ لأنه لم يثبت رواية، بل الروايات^(٩) متوافرة على خلاف ما ذكره، وقال الطحاوي: ولو أنه شك ولم

(١) «صحة» ليس في (م).

(٢) «حيث» ليس في (ل) و(م).

(٣) «أن» ليس في (ل).

(٤) في (ع): «قصد الإصابة».

(٥) «عليه» ليس في (ع).

(٦) انظر: «تبيين الحقائق» للزيلعي (١/ ١٠٢).

(٧) في (ع): «تحرر».

(٨) «لم يصب» ليس في (ع).

(٩) في (ع): «الرواية».

يتحرَّر، وصَلَّى مِنْ غَيْرِ تحرُّرٍ، فَهُوَ عَلَى الْفَسَادِ، يُعِيدُ^(١) مَا لَمْ يَتَبَيَّنِ الصَّوَابُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَعَلَى وَفْقِ هَذَا ذَكَرَ فِي «الْخُلَاصَةِ»، وَ«التُّحْفَةِ»، وَ«الْبَدَائِعِ»، وَ«الْمُفِيدِ»^(٢)، وَ«الْاِخْتِيَارِ»^(٣).

بَلْ ثَبَتَ^(٤) خِلَافَهُ عَلَى مَا صرَّحَ بِهِ قَاضِيخَان فِي «فَتَاوَاهُ»؛ حَيْثُ قَالَ: وَلَوْ شَكَّ فَصَلَّى بِلَا تحرُّرٍ، فَعَلِمَ فِي الصَّلَاةِ أَنَّهُ أَصَابَ الْقِبْلَةَ أَوْ أَخْطَأَ، يَسْتَأْنِفُ؛ لِأَنَّ افْتِتَاحَهُ كَانَ ضَعِيفًا، وَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّهُ أَصَابَ، لَا يُعِيدُهَا؛ لِأَنَّهُ^(٥) ثَمَّةَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبِنَاءِ^(٦).

(١) «يعيد» ليس في (ع) و(م).

(٢) «المفيد والمزيد في شرح التجريد» للإمام عبد الغفور بن لقمان الكردي، المتوفى سنة (٥٦٢هـ).
انظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للقرشي (٢/٤٤٣ - ٤٤٤).

(٣) انظر: «تحفة الفقهاء» للسمرقندي (١/١٢١)، و«بدائع الصنائع» للكاساني (١/١١٩)، و«الاختيار» للموصلي (١/٤٧).

(٤) في (ل) و(م): «يثبت»، والصواب المثبت.

(٥) في (ل) و(م): «لأن»، والصواب المثبت.

(٦) انظر: «الفتاوى الخانية» لقاضي خان (١/٣٦).

فريدة

المُعْتَبَرُ - يَعْنِي: فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ - هُوَ التَّوَجُّهُ مَكَانَ الْبَيْتِ دُونَ الْبِنَاءِ، حَتَّى لَوْ صَلَّى فَوْقَ الْكَعْبَةِ، جَازًا؛ لِأَنَّ الْكَعْبَةَ هِيَ الْبَرَصَةُ وَالْهَوَاءُ إِلَى أَعْنَانِ^(١) السَّمَاءِ عِنْدَنَا دُونَ الْبِنَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ^(٢) لَوْ صَلَّى عَلَى جَبَلِ أَبِي قُبَيْسٍ جَازًا؟

وَفِي «فَتَاوَى السَّارْحَانِيَّةِ»: إِذَا رُفِعَتِ الْكَعْبَةُ عَنْ مَكَانِهَا لِزِيَارَاتِ أَصْحَابِ الْكِرَامَةِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَارِ، فَفِي تِلْكَ الْحَالَةِ جَازَتْ صَلَاةُ الْمُتَوَجِّهِ^(٣) إِلَى أَرْضِهَا^(٤).

وَعِنْدِي أَنَّ زِيَادَةَ عِبَارَةِ الشَّطْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا؛ أَيْ: عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ التَّوَجُّهُ إِلَى الْبَرَصَةِ وَالْهَوَاءِ، لَا إِلَى الْبِنَاءِ.

لَا يُقَالُ: تِلْكَ الزِّيَادَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ وَقْتُ نُزُولِ تِلْكَ الْآيَةِ فِي الْمَدِينَةِ،

(١) فِي (ع): «عَنَان»، وَأَعْنَانُ كُلُّ شَيْءٍ نَوَاحِيهِ، قَالَهُ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، وَقَالَ أَيْضًا: لَيْسَ لِمَقْصُودِ الْبَيَانِ بِهِاءٌ وَلَوْ حَكَ بِإِفْوَحِهِ أَعْنَانُ السَّمَاءِ؛ وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: عَنَانُ السَّمَاءِ. انْظُرْ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ، (مَادَّةُ: عَنَن).

وَفِي هَامِشِ (ل): «إِنَّ الْهَوَاءَ مَا يَبِينُ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ أَعْنَانُ السَّمَاءِ: صَفَائِحُهَا وَمَا اعْتَرَضَ مِنْ أَقْطَارِهَا. «مُخْتَارُ الصَّحَاحِ».

وَفِي هَامِشِ (م): «أَعْنَانُ السَّمَاءِ: صَحَائِفُهَا مِنْ أَقْطَارِهَا، كَأَنَّهُ جَمْعُ عَنَن. صَحَاح».

(٢) «أَنَّهُ» لَيْسَ فِي (ل).

(٣) فِي (ل): «الْمُتَوَجِّهَةُ»، وَفِي «السَّارْحَانِيَّةِ»: «الْمُتَوَجِّهِينَ».

(٤) انْظُرْ: «الْفَتَاوَى السَّارْحَانِيَّةِ» (٣٧/٢).

والبعيد يكفيه^(١) مُراعاةُ الجهة؛ لأنَّ عبارة ﴿وَحَيْثُ مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَظْرَةً﴾ [البقرة: ١٤٤] صريحةٌ في تعميمِ الحُكْمِ المذكورِ للقريبِ والبعيدِ، ومن هاهنا تبيَّن ما في قولِ البيضاوي: «ولأنَّما ذَكَرَ الْمَسْجِدَ دُونَ الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، وَالْبَعِيدُ يَكْفِيهِ مُرَاعَاةُ الْجِهَةِ»^(٢) مِنْ الْخَلَلِ^(٣). فتأمل^(٤).

(١) في (ع): «والتعبد بكيفية»، والصواب المثبت.

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/١١٢).

(٣) في (م): «من الحال»، وهو خطأ.

(٤) «فتأمل» ليس في (ع).

فريدة

السَّلامُ سُنَّةٌ، وَرَدُّهُ فَرِيضَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِنَحِيَّةٍ فَخَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦]، ثُمَّ ^(١) الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ فِي رَدِّ ^(٢) السَّلامِ، وَيَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الجَوَابِ؛ إِمَّا بِأَحْسَنَ مِنْهَا، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ قَالَهُ الْمُسْلِمُ، زَادَ: «وَبَرَكَاتُهُ»، وَهِيَ النِّهَايَةُ، وَذَلِكَ لِاسْتِجْمَاعِهِ ^(٣) أَقْسَامَ الْمَطَالِبِ لِلسَّلَامَةِ ^(٤)، وَحُصُولِ الْمَنَافِعِ وَثِبَاتِهَا، أَوْ بَرَدِّهَا؛ بِأَنْ يَقُولَ: «وَعَلَيْكَ» إِنْ بَلَغَ الْمُسْلِمُ مِنْ ^(٥) السَّلامِ نِهَايَتَهُ، لَمْ يَقُلْ: «أَوْ بِمِثْلِهَا»؛ إِذْ حِيْثُ يُلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ: «وَعَلَيْكَ السَّلامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»، وَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ؛ لِمَا ^(٦) رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: السَّلامُ عَلَيْكَ ^(٧)، فَقَالَ ﷺ: «وَعَلَيْكَ السَّلامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»، وَقَالَ آخَرُ: السَّلامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَقَالَ ﷺ: «وَعَلَيْكَ السَّلامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»، وَقَالَ آخَرُ: السَّلامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَقَالَ ﷺ: «وَعَلَيْكَ»، فَقَالَ الرَّجُلُ: نَقَضْتَنِي ^(٨)؛ أَيِ: الْفَضْلَ الَّذِي حَيَّيْتُ بِهِ الْآخَرِينَ.

(١) «ثم» ليس في (ع) و(م).

(٢) «رد» ليس في (ع) و(ل).

(٣) كتب في (ل) فوقها: «للاجتماع».

(٤) كتب في (ل) تحتها: «عن المضار. بيباوي».

(٥) «من» ليس في (ع).

(٦) في (ع): «كما».

(٧) «عليك» ليس في (ع).

(٨) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦١١٤)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٣/٨): فيه

هشام بن لاحق قواه النسائي، وترك أحمد حديثه، وبقيه رجاله رجال الصحيح.

لا يُقَالُ: فعلى هذا لا يتوجهُ قوله: «فأين ما قال الله تعالى؟»، وتلا الآية؛ لأنَّ ردَّ المِثْلِ عملٌ^(١) بالآية؛ لأنَّا نقولُ: ما فهمَ الرَّجُلُ أنَّ في قوله: «وعليك» ردَّ المِثْلِ، وزعمَ أنَّه ما لم يزد عليه: «ورحمة الله وبركاته» لا يكون ردَّ المِثْلِ.

فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّكَ لَمْ^(٢) تَتْرُكْ لِي فَضْلاً؛ حَيْثُ بَلَغَ السَّلَامُ غَايَتَهُ، فَرَدَدْتُ عَلَيْكَ مِثْلَهُ»، هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَمْرَ^(٣) بِالرَّدِّ عِنْدَ انْقِطَاعِ احْتِمَالِ الْفَضْلِ، فَكَلِمَةُ «أَوْ» لِلتَّنْوِيعِ لَا لِلتَّخْيِيرِ.

فِيهِ رَدٌّ لِمَا فِي «الْكَشَافِ» حَيْثُ قَالَ: وَالتَّخْيِيرُ إِنَّمَا وَقَعَ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَتَرْكِهَا^(٤)، وَفِيهِ رَدٌّ لِلْإِمَامِ الْبَيْضَاوِيِّ حَيْثُ قَالَ: وَقِيلَ^(٥): «أَوْ» لِلتَّرْدِيدِ بَيْنَ أَنْ يُحْيِيَ الْمُسْلِمُ بَعْضَ التَّحِيَّةِ، وَبَيْنَ أَنْ يُحْيِيَ بِتَمَامِهَا^(٦)؛ إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ؛ أَيْ: لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَيْسَرُ^(٧)، وَالْآخَرُ^(٨) لِلْجُوبِ^(٩)، إِنَّمَا قَالَ هَذَا^(١٠)؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَيْسَرُ فِي السَّنَنِ وَالتَّوَافُلِ.

(١) في (ل): «يحمل»، والصواب المثبت.

(٢) في (ع): «لن»، ولفظ الطبراني في «المعجم الكبير» (٦١١٤): «إِنَّكَ لَنْ أَوْ لَمْ تَدْعُ شَيْئاً».

(٣) كتب في (ل) فوقها: «في قوله تعالى: ﴿أَوْزِدْوهَا﴾».

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥٤٤/١).

(٥) ما بين معكوفتين ليس في (ل)، وفي (م): «ومنه قيل».

(٦) انظر: «تفسير البيضاوي» (٨٨/٢).

(٧) كتب في (ل) تحتها: «والإيسار هو سلام المسلم، وهو سنة».

(٨) في (م): «والأمر».

(٩) كتب في (ل) فوقها: «وهو أن يردَّ السلام؛ لأنه واجب».

(١٠) كتب في (ل) فوقها: «أَي: قوله: إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ».

قَالَ صَاحِبُ «الْعِنَايَةِ» فِي شَرْحِ قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: «فَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتٌ»^(١)
أَذَّنَ لِلأُولَى وَأَقَامَ، وَكَانَ مُتَخَيِّرًا فِي الْبَاقِي إِنْ شَاءَ أَذَّنَ وَأَقَامَ، وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى
الْإِقَامَةِ»^(٢):

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الرَّفْقُ^(٣) مُتَعَيِّنًا فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، فَلَا يَتَخَيَّرُ فِيهِمَا؛ كَمَا
فِي قَصْرِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ، وَهَاهُنَا الرَّفْقُ مُتَعَيِّنٌ^(٤) فِي الْإِقَامَةِ وَحْدَهَا، فَمَا وَجْهُ
التَّخْيِيرِ؟

قُلْنَا: ذَلِكَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْوَاجِبَيْنِ لَا فِي الشَّيْءِ وَالْتَّطَوُّعَاتِ^(٥).

* تَمَّةٌ^(٦): قَالُوا - أَي: قَالَ^(٧) الْمَشَايِخُ -: لَا بَأْسَ بِرَدِّ سَلَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ؛ لَمَا
رُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَقُولُوا:
وَعَلَيْكُمْ»^(٨).

وَفِي «الْخَانِيَةِ»: قَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَقُولُ الْمُسْلِمُ: «وَعَلَيْكَ»، يَنْوِي
بِذَلِكَ السَّلَامَ؛ لِحَدِيثِ مَرْفُوعٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ، فَرُدُّوا

(١) فِي (ع): «صَلَاة».

(٢) انْظُرْ - «الْهِدَايَةُ» لِلْمَرْغِينَانِي (١/ ٤٤).

(٣) كَتَبَ فِي (ل) تَحْتَهَا: «وَهِيَ ضِدُّ الْعُنْفِ، بِالتَّرْكِيِّ: يَوْمَشَقْ طَوْتَمَق».

(٤) «مُتَعَيِّنٌ» لَيْسَ فِي (ع).

(٥) انْظُرْ: «الْعِنَايَةُ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ» لِأَكْمَلِ الدِّينِ الْبَابِرْتِي (١/ ٢٥١).

(٦) فِي (ع): «فَائِدَةٌ».

(٧) «قَالَ» لَيْسَ فِي (ع).

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٥٨)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦٣)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عليهم^(١) وعليكم مثل ما قلتم^(٢)؛ لتتم^(٣) المجازاة؛ إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، ولا يُزاد على: «وعليكم»؛ لأنهم كانوا يقولون: «السَّامُ عليكم»^(٤)، وبهذا التفصيل تبين^(٥) القصور في تفسير صاحب «الكشاف» حيث قال: أي وعليكم ما قلتم، لأنهم كانوا يقولون: السَّامُ عليكم^(٦).

وفي «المحيط»: وأما ردُّ السَّلام لا بأس به^(٧)؛ لأنَّ الامتناع عنه يُؤذيهم، والردُّ إحسانٌ في حقهم، وإيذاؤهم مكروءٌ، والإحسانُ بهم مندوبٌ^(٨).

وفيه نظر؛ فإنَّ قوله: «وإيذاؤهم مكروءٌ» غيرٌ صحيح؛ لما صحَّ عنه^(٩) عليه الصَّلاة والسَّلام: «لا تبدؤوهم بالسَّلام وألجؤوهم إلى مضائق الطُّرق»^(١٠).

(١) بعدها في (ل) و(م): «أي». انظر: «الفتاوى الخانية» لقاضيخان (٣/٤٢٣).

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (٧٠٩٧) بلفظ: «إذا سلَّم عليكم أهل الكتاب، فقولوا: عليكم - أي: عليكم ما قلتم»، وقال: وهذا الكلام لا نعلم أحداً رواه بهذا اللفظ إلا قتادة، ولا نعلم أحداً رواه عن قتادة إلا سعيد. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/٤٢): رجاله رجال الصحيح.

(٣) في (ع): «تتم».

(٤) «صحيح البخاري» (٦٠٢٤)، و«صحيح مسلم» (٢٦١٥).

(٥) بعدها في (ع): «أن».

(٦) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٥٤٥).

(٧) «به» ليس في (ل).

(٨) لم أقف عليه في المطبوع من «المحيط»، وهو موجود في «الاختيار» للموصلي (٤/١٦٥).

(٩) في (ع): «أن قوله» بدل: «عنه».

(١٠) أخرجه مسلم (٢١٦٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: «لا تبدؤوا اليهود ولا النصارى بالسَّلام، فإذا لقيتم أحدهم في طريق، فاضطروه إلى أضيقه». وفي (ل) و(م): «أي: أخرجوهم على أضيق الطريق» بدل: «إلى مضائق الطرق».

وقد قال صاحب «المُحيط» في (باب ما يؤخذ أهل الذمّة بإظهار العلامات): إن المسلم يجب تكريمه وإعظامه وموالاته^(١) واحترامه، والكافر يجب تحقيره وإصغاره^(٢).

﴿تَمَّةٌ﴾^(٣): قالوا: تحية النصارى وضع اليد على الفم، وتحية اليهود الإشارة بالإصبع.

عن أبي أمامة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منّا من تشبه بغيرنا، لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى؛ فإن تسليم اليهود الإشارة بالإصبع، وتسليم النصارى الإشارة بالأكف»^(٤)، وتحية المجوس الانحناء، وتحية العرب: حيّاك الله تعالى، ويقولون للملوك: أنعم صباحاً، وتحية المسلمين: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وهي أشرف التحيات وأكرمها^(٥).

قال الإمام الزاهد الصفار^(٦) في كتاب «السنة والجماعة»: جواب دادن

(١) «وموالاته» ليس في (ع).

(٢) في (ل): «واحقاره»، وفي (م): «إذلاله واحتقاره».

(٣) في (ل): «فائدة».

(٤) في (ل) و(م): «بالكف».

(٥) أخرجه الترمذي (٢٦٩٥)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه. قال الترمذي:

هذا حديث إسناده ضعيف، وروى ابن المبارك هذا الحديث عن ابن لهيعة، فلم يرفعه قال الحافظ

في «الفتح» (١٤/١١): لكن أخرج النسائي [في السنن الكبرى: ١٠١٧٢] بسند جيد عن جابر

رفعه: «لا تسلموا تسليم اليهود، فإن تسليمهم بالرؤوس والأكف والإشارة».

(٦) انظر: «تفسير الرازي» (٢١٧/١٠).

(٧) «الصفار» ليس في (ع).

سلام فريضة داني، ويانگشت با يكف^(۱) اشاره گردن بي گفتار رسم سلام
جهود دان وترسايان^(۲) داني ودهان دادن دست خويش بان كان^(۳) بجاي سلام
وجواب بدعت داني و دست بسينه نهادن و خوشتي^(۴) كور^(۵) كردن بيش کسی
ويهز بين دهان دادن اين رسم مكان^(۶) داني.

(۱) في (ل): «يا يكف».

(۲) في (ل): «وترسايان».

(۳) في (ل): «كان».

(۴) في (ل): «يشتن».

(۵) في (ل): «كوز».

(۶) في (ل): «مغان».

فريدة

الْقُرْآنُ مُعْجَزٌ لِلثَّقَلَيْنِ - يَعْنِي: الْإِنْسَ وَالْجِنَّ - قَالَ الْعَلَّامَةُ [الزَّمخشرى] فِي «الْفَائِقِ»: الثَّقُلُ: الْمَتَاعُ الْمَحْمُولُ عَلَى الدَّابَّةِ، وَإِنَّمَا قِيلَ لِلْإِنْسِ وَالْجِنِّ: الثَّقَلَانِ؛ لِأَنَّهُمَا قُطَّانٌ^(١) الْأَرْضِ، فَكَأَنَّهُمَا ثَقَلَاها^(٢).

دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٨٨] فِي الْبَلَاغَةِ، وَالْفَصَاحَةِ، وَحُسْنِ النَّظْمِ، وَسَدَادِ الْمَعْنَى ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ أَعِيدَ عِبَارَةُ الْمَثَلِ؛ إِشَارَةً إِلَى مَنْشَأِ الْعَجْزِ، وَتَفْخِيمًا لِّشَأْنِهِ، وَلَمَّا كَانَ الْجَمَاعُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ يَكُونُ^(٣) بِدُونِ مُظَاهَرَةٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ كاجْتِمَاعِ الْمُجْتَهِدِينَ عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ، قَالَ: ﴿وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]؛ أَي: يَعْجِزُونَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ كَانَ.

وَأَمَّا أَنَّهُ مُعْجَزٌ لِلْمَلِكِ أَيْضًا: فَفِيهِ اشْتِبَاهٌ، حَتَّى قَالَ الْإِمَامُ الْبَيْضاويُّ قُدَّسَ سِرُّهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ: وَلَعَلَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْمَلَائِكَةَ؛ لِأَنَّ إِتْيَانَهُمْ بِمِثْلِهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا^(٤).

وَالْحَقُّ أَنَّهُ مُعْجَزٌ لَهُ^(٥) أَيْضًا، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ

(١) فِي هَامِش (ل): «قُطَّانٌ وَقَاطِنَةٌ وَقَطِينٌ جَمْعٌ، قَطَنَ زَيْدٌ بِالْمِكَانِ قُطُونًا؛ أَي: أَقَامَ بِهِ وَتَوَطَّنَهُ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ. «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ».

(٢) انْظُرْ: «الْفَائِقُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِلزَّمخشرى (١/ ١٧٠).

(٣) «قَدْ يَكُونُ» لَيْسَ فِي (ع).

(٤) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْبَيْضاوي» (٣/ ٢٦٦).

(٥) «لَهُ» لَيْسَ فِي (ع).

الْقُرْآنَ ﴿^(١)﴾ [النساء: ٨٢]، تَدُبِّرُ الْأَمْرَ: تَأْمُلُهُ وَالنَّظَرُ فِي أَدْبَارِهِ ^(٢)، وَمَا تَوَوَّلَ إِلَيْهِ عَاقِبَتُهُ وَمُتَّهَاهُ ^(٣)، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ تَأْمُلٍ سَوَاءً كَانَ بِهِ ^(٤) نَظَرٌ فِي حَقِيقَةِ الشَّيْءِ وَأَضْرَابِهِ أَوْ سَوَابِقِهِ وَأَسْبَابِهِ، أَوْ ^(٥) لَوَاحِقِهِ وَأَعْقَابِهِ، وَإِنْ كَانَ الْاِشْتِقَاقُ يَدُلُّ عَلَى النَّظَرِ فِي الْأَدْبَارِ وَالْعَوَاقِبِ خَاصَّةً.

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾، لَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنَّهُ يَنْتَظِمُ كَوْنُهُ مِنْ عِنْدِ الْمَلِكِ وَالْجَنِّ، فَمَنْ قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ: وَلَوْ كَانَ كَلَامَ الْبَشَرِ، فَقَدْ قَصَرَ ﴿لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ مِنْ جِهَةِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ، وَإِنَّمَا قَالَ: ﴿كَثِيرًا﴾؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي الْجُمْلَةِ وَاقِعٌ فِي الْقُرْآنِ؛ فَإِنْ بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ فِي الْاِشْتِمَالِ عَلَى أَنْوَاعٍ ^(٦) الْمَزَايَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْبَلَاغَةِ ^(٧)،

(١) فِي هَامِش (ل): ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾: يَتَأْمَلُونَ فِي مَعَانِيهِ، وَيَتَبَصَّرُونَ مَا فِيهِ، وَأَصْلُ التَّنْبِيهِ: النَّظَرُ فِي أَدْبَارِ الشَّيْءِ، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾؛ أَي: لَوْ كَانَ مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ - كَمَا زَعَمَ الْكُفَّارُ - ﴿لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ مِنْ تَنَاقُضِ الْمَعْنَى، وَتَفَاوُتِ النَّظْمِ، وَكَانَ بَعْضُهُ فَصِيحًا، وَبَعْضُهُ رَكِيكًا، وَبَعْضُهُ تَصَعُّبَ مُعَارَضَتِهِ، وَبَعْضُهُ تَسْهُلَ، وَمُطَابَقَةُ بَعْضِ أَخْبَارِهِ الْمُسْتَقْبَلَةِ لِلْوَاقِعِ دُونَ بَعْضِ، وَمُوَافَقَةُ الْعَقْلِ لِبَعْضِ أَحْكَامِهِ دُونَ بَعْضِ عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ الْاِسْتِقْرَاءُ؛ لِنَقْصَانِ الْقُوَّةِ الْبَشَرِيَّةِ، وَلَعَلَّ ذِكْرَهُ هَاهُنَا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ اخْتِلَافَ مَا سَبَقَ مِنَ الْأَحْكَامِ لَيْسَ تَنَاقُضًا فِي الْحُكْمِ، بَلْ لاختلاف الأحوال في الحكم والمصالح. مِنْ «الْبَيضَاوِيِّ» فِي سُورَةِ النَّسَاءِ. انظر «تفسير البيضاوي» (٨٦/٢).

(٢) فِي (ع): «أَحْوَالِهِ».

(٣) «وَمُتَّهَاهُ» لَيْسَ فِي (ع).

(٤) «بِهِ» لَيْسَ فِي (ل).

(٥) فِي (ل): (و).

(٦) فِي (ع): «اِنْدِفَاعٌ».

(٧) فِي (ل) وَ(م): «لِلْبَلَاغَةِ».

وذلك لعدم مساعدة المقام، فلا يورث قُصُوراً في بلاغة الكلام؛ فإنه صريحٌ في عجز غيره تعالى عن إتيان كلامٍ على هذا النظام.

ولما اتَّجه أن يُقال: لَمَّا كَانَ الْعَجْزُ شَامِلاً لِلْمَلِكِ، فما وجه تخصيص الثقلين بالذكر في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨]؛ أشار إلى الجواب عنه بقوله: وعدم ذكر الملك مع الثقلين لا لأنه قادرٌ على الإتيان بمثله، بل لأن الفعل المذكور وهو التصدي لمعارضة^(١) كلام الله تعالى ممَّا^(٢) لا يليقُ بشأنه، فلا يُناسب أن يُنسب إليه؛ فإن الملائكة معصومون لا يفعلون إلا ما يؤمرون.

* تَمَّةٌ: كَانَ التَّحْدِي أَوَّلًا بِالْإِيتْيَانِ بِمِثْلِ كُلِّ الْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤]، ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ عَجْزِهِمْ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨] الآية، ثُمَّ بَعَثَ سُورَ مِثْلِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، ثُمَّ لَمَّا ظَهَرَ عَجْزُهُمْ عَنْهَا^(٣) أَيْضاً تَحَدَّاهُمْ بِسُورَةٍ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وَهَذَا أَبْلَغُ الزَّامِ، وَأَنْتُمْ قَطَعَ لِأَهْلِ الْخِصَامِ.

* فَائِدَةٌ: الضَّمِيرُ فِي ﴿مِثْلِهِ﴾؛ يَعْنِي^(٤) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِئِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] لِلْمُنْزَلِ لَا لِلْمُنْزَلِ عَلَيْهِ؛ لَمَّا سَيَّأَتِي، وَالْمَعْنَى: إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْعَمْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا بِحَسَبِ^(٥) اسْتِعْدَادِهِ فِي كَمَالِ الْعِبُودِيَّةِ.

(١) «المعارضة» ليس في (ع).

(٢) في (ع) و(ل): «بما».

(٣) «يعني» ليس في (ع).

(٤) ما بين معكوفتين ليس في (ع).

(٥) في (م): «بحسن».

فيه إشارة إلى الحكمة في ذكر المنزل عليه، وإلى النكتة في التعبير عنه بـ: ﴿عَبْدًا﴾ بإنعام الوحي من نعمة القرآن في أنه من عندنا زاعمين أن معارضته بإيراد المثل مقدور للبشر^(١) على ما أفصح عنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ دَنَّاءَ لَقُلْنَاهُ مِثْلَ هَذَا﴾ [الأنفال: ٣١].

﴿فَأَتُوا سُورَةَ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]؛ أي: من مثل المقدور للبشر في زعمكم، وقد أفصح عن هذا المعنى في التحدي بعشر سور مفتريات، ولولا القصد إلى هذا، لكان الظاهر أن يقال: بمثل سورة منه، ورجوع الضمير؛ يعني^(٢) في قوله تعالى: ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ للمنزل عليه^(٣) لا يساعده المقام؛ لما عرفت فيما تقدم أن المقام مقام توسيع دائرة التحدي؛ حيث تنزل من التحدي بكل القرآن إلى التحدي بعشر سور، ثم إلى^(٤) التحدي بسورة، فلا يناسبه التضييق باعتبار شرط زائد هاهنا، وهو أن يكون الآتي^(٥) به أمياً، ولا يناسبه مساق الكلام؛ وذلك لأن الحديث في المنزل لا في المنزل عليه، وهو مسوق إليه ومربوط به، فحقه أن لا ينفك عنه برّد الضمير إلى غيره.

وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣] بمنزلة: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ

(١) في (ع): «البشر».

(٢) «يعني» ليس في (ع).

(٣) في حاشية (م): «رد لصاحب «الكشاف» والقاضي ومن هذا حذفهما في تجويز رجوع الضمير إلى المنزل عليه».

(٤) «إلى» ليس في (ل).

(٥) في (ل): «التالي»، وفي (ع): «المأتي»، والصواب المبيت.

أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣٨﴾ [يونس: ٣٨]، فهو أمرٌ بأنَّ يَسْتَعِينُوا بِكُلِّ مَنْ يَعْنِيهِمْ فِي ذَلِكَ، فلا وَجَهَ للاشتراطِ المذكورِ؛ لأنَّ الرُّخْصَةَ فِي الاستِعاْنَةِ مِنْ غَيْرِ الْأَمْرِ تُبْطَلُ فَائِدَةُ التَّضْيِيقِ بِالاشتراطِ المذكورِ، وأيضاً لا بدَّ مِنْ قَيْدِ الْمُثَابَلَةِ بَيْنِ الْمُنْزَلِ وَالْمَأْمُورِ^(١) بِإِتْيَانِهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ عَوْدِ الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ إِلَى الْمُنْزَلِ عَلَيْهِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ^(٢) خَلُوعاً عَنْ ذَلِكَ الْقَيْدِ الْمُهِمِّ، وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: فِيهِ تَرْكُ الْمُهِمِّ الْمَرْعِيِّ فِي سَائِرِ^(٣) التَّحْدِثِ، فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى وَجْهِ آخَرَ لِرُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُنْزَلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقُرْآنَ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضاً، فَالْمُحْتَمَلُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يُحْمَلُ عَلَى الْمُتَعَيَّنِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَتَدْبَرُ.

وأيضاً لا يتم الاستدلالُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى حَيْثُ^(٤)؛ أَي: عَلَى تَقْدِيرِ رُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُنْزَلِ عَلَيْهِ؛ إِذِ الثَّابِتُ حَيْثُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِكَلَامِ الْمُنْزَلِ عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ كَوْنِهِ كَلَامَهُ أَنْ يَكُونَ كَلَامَهُ تَعَالَى؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ شَخْصٍ آخَرَ، وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ كَلَامَ غَيْرِ أَمِّيٍّ، وَلَا يَتَّجِعُ هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ رُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُنْزَلِ؛ لَعَدَمِ التَّعَرُّضِ بِجَانِبِ^(٥) الْمُنْزَلِ عَلَيْهِ حَيْثُ^(٦).

(١) «والمأمور» ليس في (ع) و(م).

(٢) «الكلام» ليس في (ل).

(٣) في (م): «في بيانه» بدل «في سائر».

(٤) «حيث» ليس في (ع).

(٥) في هامش (ل): «لجانب».

(٦) «حيث» ليس في (ع).

فريدة

أمر السُّجُودِ لِلْمَلَأَكَةِ الْمَذْكُورِ^(١) في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِذُقْنَا الْمَلَائِكَةَ
أَسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾ [طه: ١١٦] كَانَ كَرَامَةً لِآدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ بِدَلِيلِ
قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ و﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [الإسراء: ٦٢]،
وَتِلْكَ الْكَرَامَةُ لِأَوْلَادِهِ كَانَتْ مِنْ جِهَتِهِ، فَبَنَى عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ^(٢): ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي
عَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]؛ حَيْثُ عَبَّرَ عَنْهُمْ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَنْشَأَ
الْكَرَامَةِ تِلْكَ الْجِهَةُ.

وفيه - أي: فيما ذُكِرَ - إثباتُ الكَرَامَةِ لِآدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ،
وَمَنْ ذَهَبَ عَلَيْهِ^(٣) هَذِهِ الدَّقِيقَةُ الْأَيُّقَةُ فَسَرَّ بَنِي آدَمَ فِي قَوْلِ صَاحِبِ «الْمَوَاقِفِ» بَنُوْعِ
الْإِنْسَانِ^(٤)؛ لِيَتَنَاوَلَ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٥).

وَلَا يَخْفَى لُطْفُ التَّغْلِيْبِ فِي بَنِي آدَمَ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمُرَادَ أَوْلَادُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِلَّا
أَنَّهُ غَلَبَ الذُّكُورَ عَلَى الْإِنَاثِ؛ لِأَصَالَةِ جَانِبِهِمْ فِي الْكَرَامَةِ، فَافْهَمْ.

أَرَادَ^(٦) التَّكْرِيمَ الْمُشْتَرَكَ بَيْنَ أَفْرَادِ ذَلِكَ الْجِنْسِ لَمَّا أَبْهَمَ فِي جِهَةِ
التَّكْرِيمِ لِلتَّعْظِيمِ، وَأَتَى بِالتَّعْمِيمِ فِي جَانِبِ الْمُكْرَمِ؛ حَيْثُ ذَكَرَهُ بِصِغَةِ

(١) «المذكور» ليس في (ع).

(٢) «بقوله» ليس في (ل).

(٣) في (ل): «إليه».

(٤) انظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٩/١).

(٥) انظر: «حاشية السیالکونی علی شرح المواقف» (٩/١).

(٦) «أراد» ليس في (ع).

الْجَمْعِ النَّصِّ فِي التَّكْثِيرِ دُونَ اسْمِ الْجِنْسِ الْمُحْتَمَلِ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ،
تَضَمَّنَ^(١) أَوَّلَ الْكَلَامِ وَآخِرَهُ لِلْمُبَالَغَةِ، فَكَانَ آخَرَى أَنْ يُصَدَّرَ الْكَلَامُ بِأَدَاةِ^(٢)
التَّكْيِيدِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى.

قِيلَ^(٣): وَمِنْ جُمْلَةِ كَرَامَتِهِ أَنْ كُلَّ حَيَوَانٍ يَتَنَاوَلُ الطَّعَامَ فِيهِ إِلَّا الْإِنْسَانَ فَإِنَّهُ يَرْفَعُهُ
إِلَيْهِ^(٤) بِيَدِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْحَيَوَانَاتِ الْخَسِيسَةِ^(٥) كَالْقِرْدَةِ تُشَارِكُهُ فِيمَا ذَكَرَ، فَلَا
يَصْلَحُ كَرَامَةً وَلَا^(٦) خَاصِيَّةً لَهُ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الإسراء: ٧٠] حَتَّى لَمْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ،
وَلَمْ نُغْرِقْهُمْ فِي الْمَاءِ، أَوْ حَمَلْنَاهُمْ عَلَى الدَّوَابِّ وَالسُّفُنِ ﴿وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيْنِ﴾ مِنْ
ضُرُوبِ الْمُلَادِّ وَفُتُونِ النَّعَمِ مَا لَمْ نَجْعَلْهُ لَوَاحِدٍ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ، ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ﴾
تَفْضِيلًا مُشْتَرَكًا كَذَلِكَ ﴿عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ بِالشَّرَفِ وَالْكَرَامَةِ، أَتَى
بِالتَّكْيِيدِ هَاهُنَا؛ اهْتِمَامًا لَكُونِهِ مَعْنَوِيًّا، بِخِلَافِ تِلْكَ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ، وَلِأَنَّ الْأَحْكَامَ
الْمَذْكُورَةَ مِنْ شَوَاهِدِ هَذَا الْحُكْمِ، فَكَانَ^(٧) شَهَادَتُهَا تَأَكَّدَتْ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَظَهَرَ أَثَرُ
تِلْكَ الشَّهَادَةِ فِي الدَّعْوَى.

(١) كتب تحتها في (ل): «جواب: لما».

(٢) في (ل): «بإرادة».

(٣) كتب تحتها في (ل): «نقل عن ابن عباس».

(٤) «إليه» ليس في (ل).

(٥) في (ع): «الحيوان الخسيس».

(٦) «لا» ليس في (ع).

(٧) في (ع): «فكانت».

ولمَّا كَانَ سِيَاقُ الْكَلَامِ^(١) فِي النِّعَمِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ شَرِيفِهَا وَخَسِيسِهَا كَمَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ فِيمَا تَقَدَّمَ، ظَهَرَ وَجْهُ تَخْصِصِ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ بِالكَثِيرِ فِي جَانِبِ الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنَ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ غَيْرُ مُفْضَلٍ عَلَى^(٢) جَمِيعِ مَا عَدَاهَا؛ أَي: مَا عَدَا أَفْرَادَ الْإِنْسَانِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ، فَلَا دِلَالَةَ فِيهِ؛ أَي: فِي التَّخْصِصِ الْمَذْكُورِ عَلَى عَدَمِ تَفْضِيلِ جِنْسِ الْإِنْسِ عَلَى جِنْسِ الْمَلِكِ؛ لِأَنَّ فِي تَفْضِيلِ جِنْسٍ عَلَى جِنْسٍ آخَرَ لَا حَاجَةَ إِلَى تَفْضِيلِ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْأَوَّلِ عَلَى جَمِيعِ أَفْرَادِ الثَّانِي، بَلْ يَكْفِي تَفْضِيلُ فَرْدٍ مِنَ الْأَوَّلِ عَلَى جَمِيعِ أَفْرَادِ الثَّانِي، وَبِهَذَا التَّفْصِيلِ^(٣) انْكَشَفَ وَجْهُ انْدِفَاعِ وَهْمِ صَاحِبِ «الْكَشَافِ»، وَاتَّضَحَ فَسَادُ مَا قِيلَ فِي دَفْعِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ تَفْضِيلِ الْجِنْسِ عَدَمُ تَفْضِيلِ بَعْضِ أَفْرَادِهِ، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: لَا بَدَّ مِنَ التَّخْصِصِ الْمَذْكُورِ؛ إِخْرَاجًا لِلْمُفْضَلِ عَنْ جُمْلَةِ الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ، فَلَا دِلَالَةَ فِيهِ عَلَى مُحَلِّ الْخِلَافِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ.

* تَمَّةٌ: الْمَسْأَلَةُ - يَعْنِي: مَسْأَلَةُ تَفْضِيلِ الْبَشَرِ عَلَى الْمَلِكِ - مُخْتَلَفٌ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَاخْتِيارُ الزَّجَّاجِ عَلَى مَا نَقَلَهُ فِي «التَّقْرِيبِ»^(٤).
وَمِنْهُمْ مَنْ فَضَّلَ فَقَالَ: إِنَّ الرُّسُلَ مِنَ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مُطْلَقًا، ثُمَّ الرُّسُلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْبَشَرِ وَالْمَلَائِكَةِ، ثُمَّ عُمُومُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى عُمُومِ

(١) فِي (م): «مَسَاقِ الْحَدِيثِ».

(٢) فِي (ع): «فِي».

(٣) فِي (ل) وَ(م): «التَّفْضِيلُ».

(٤) «تَقْرِيبُ التَّفْسِيرِ» لِلْعَلَّامَةِ قُطْبِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْفَتْحِ السِّيرَافِيِّ، الْفَالِيِّ، الشَّقَارِ، لَخِصَ فِيهِ تَفْسِيرُ «الْكَشَافِ»، وَأُزِيلَ مِنْهُ الْاِعْتِرَالُ وَهَذَا وَنَقَحَ.

البشر، وهذا ما عليه أصحاب أبي حنيفة، وكثير من الشافعية والأشعرية.

ومِنْهُمْ مَنْ فَضَّلَ الْكُمَّلَ مِنْ نَوْعِ الْإِنْسَانِ نَبِيًّا كَانَ أَوْ وَلِيًّا.

ومِنْهُمْ مَنْ فَضَّلَ الْكُرُوبِينَ^(١) مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُطْلَقًا، ثُمَّ الرُّسُلَ مِنَ الْبَشَرِ، ثُمَّ الْكُمَّلَ مِنْهُمْ، ثُمَّ عُمُومَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى عُمُومِ الْبَشَرِ، وَهَذَا مَا عَلَيْهِ الْإِمَامُ فَخَرُ الدِّينِ الرَّازِي^(٢)، وَبِهِ يُشْعَرُ كَلَامُ الْغَزَالِيِّ^(٣) فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ مِنْ كُتُبِهِ.

قَالَ صَاحِبُ «الْكَشْفِ» شَارْحُ «الْكُشَافِ»: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَمَسْأَلَةُ تَفْضِيلِ الْأَئِمَّةِ^(٤) لَيْسَتْ مَا يُبَدَّعُ الذَّاهِبُ إِلَى أَحَدِ طَرَفَيْهَا؛ إِذَا لَا يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ^(٥) فِي الْإِعْتِقَادِ، وَلَا يَسْتَنْدُ إِلَى قِطْعِيٍّ بَعْدَ أَنْ يَسْلَمَ^(٦) مِنَ الطَّعْنِ، وَمَا يُخْلُ بِتَعْظِيمِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ.

(١) الكروبيون: سادة الملائكة، منهم جبريل وميكائيل وإسرافيل، وهم المقربون، من كرب إذا قرب.

(٢) اختار الرازي في «معالم أصول الدين» (ص: ١٠٧) تفضيل الملك على البشر مطلقاً، واختار في «الأربعين» تفضيل الأنبياء على الملك. انظر: «الحبائك» للسيوطي (ص: ٢٠٣).

(٣) في (ع): «القرافي»، وقد صرح القرافي في أكثر من موضع في «الفروق» بتفضيل الأنبياء على الملائكة على الصحيح.

(٤) في (ل): «الأمة»، وفي هامشها: «الأئمة».

(٥) في (ع): «إلى أحد»، وفي (ل): «على أصل».

(٦) في (ع): «سلم».

لَا نَحْتَفِزُ قُدْسِيَّةً

الرَّبُّ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مُنْزَلٌ مِنْ عِنْدِهِ إِنَّمَا يَزُولُ^(١) بِعَجْزِ جِنْسِ الْبَشَرِ أَمِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ أَمِيٍّ عَنْ إِتْيَانِ مِثْلِهِ، لَا بِعَجْزِ الْأَمِيِّ فَقَطْ؛ لِأَنَّ عَجْزَهُ لَا يَسْتَلْزِمُ عَجْزَ غَيْرِهِ.

فتمامُ الكلام؛ يَعْنِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] فِي مَقَامِ التَّحْدِي عَلَى تَقْدِيرِ رُجُوعِ الضَّمِيرِ فِي ﴿مِثْلِهِ﴾ إِلَى الْمُنْزَلِ دُونَ الْمُنْزَلِ عَلَيْهِ، وَلَمَّا اسْتَشْعَرَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَمِيًّا فَيَكْفِي فِي تَمَامِ التَّقْرِيبِ عَجْزُ الْأَمِيِّ عَنْهُ^(٢)، تَدَارَكَ دَفْعُهُ بِقَوْلِهِ: وَكَوْنُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمِيًّا لَا يُجْدِي؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَتَعَلَّمَهُ مِنْ غَيْرِ الْأَمِيِّ، فَعَجْزُ الْأَمِيِّ عَنْهُ لَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى كَوْنِهِ مُنْزَلًا، وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ مِمَّا صَرَّحُوا بِهِ وَجَعَلُوهُ ذَرْبَةً^(٣) لِلدَّخْلِ^(٤) فِيهِ عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ نَصُّ الْكِتَابِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ تَمَلَّكْتُمْ أَنْتُمْ تَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، فَلَا وَجْهَ لِمَا قِيلَ - قَائِلُهُ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»، وَتَبَعُهُ الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ -: وَالرَّدُّ إِلَى الْمُنْزَلِ^(٥) أَوْجَهُ^(٦)؛ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلرَّدِّ إِلَى الْمُنْزَلِ عَلَيْهِ.

(١) فِي (ع): «نَزَلَ»، وَالصَّوَابُ الْمُنْبِت.

(٢) فِي (ل): «عِنْدَ».

(٣) كَتَبَ فَوْقَهَا فِي (ل): «أَي: وَسَلِيَّة».

(٤) فِي (ل): «الدَّخُولُ»، وَفِي هَامِشِهَا: «الدَّخْل».

(٥) «الْمُنْزَلُ عَلَيْهِ»، وَهُوَ خَطَأً.

(٦) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (١/٩٩)، وَتَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ (١/٥٧).

لائحة قدسية

المُرَادُ بالإِمَامِ الَّذِي يُدْعَى بِهِ الْإِنْسَانُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١) الْمَذْكُورُ فِي كَلَامِ^(٢) اللَّهِ تَعَالَى الْمَلِكِ الْعَلَامِ^(٣) كِتَابُ الْأَحْكَامِ لَا كِتَابُ الْأَعْمَالِ، كَمَا سَبَقَ إِلَى بَعْضِ الْأَوْهَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنْسٍ بِإِسْمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]؛ أَي: كُلَّ جَمَاعَةٍ مِنَ الْإِنْسِ بِمَنْ ائْتَمَّوْا بِهِ مِنْ كِتَابٍ.

قَالَ ابْنُ زَيْدٍ^(٤): أَرَادَ^(٥) بِالْكِتَابِ الْمُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ^(٦)؛ أَي: يُدْعَى كُلُّ إِنْسَانٍ^(٧) بِكِتَابِهِ الَّذِي كَانَ يَتْلُوهُ، فَيُدْعَى أَهْلُ التَّوْرَةِ بِالتَّوْرَةِ، وَأَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِالْإِنْجِيلِ، وَأَهْلُ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْجَاثِيَةِ: ﴿كُلُّ أُمَّةٍ دُعِيَ إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ﴾ [الجاثية: ٢٨]، دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْإِمَامِ الْكِتَابُ، فَانْدَفَعَ احْتِمَالُ أَنْ يُرَادَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ الْمُقَدَّمُ فِي الدِّينِ.

وَالْمَدْعُوُّ إِلَى كِتَابِ الْأَعْمَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِنْسِ، لَا كُلِّ جَمَاعَةٍ مِنْهُ؛ لِعَدَمِ الْأَشْتِرَاقِ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ، وَكَلِمَةُ: (إِلَى) صِلَةُ الْمَتْرُوكِ لَا صِلَةَ

(١) فِي (ع) زِيَادَةٌ: «إِلَيْهِ».

(٢) فِي (ل): «كِتَابٌ».

(٣) «الملك العلام» لَيْسَ فِي (ل) وَ(م).

(٤) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، الْعَدَوِيُّ وَلاءُ، الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٥/ ٢٣٣)، وَ«تَهْلِيلُ التَّهْلِيلِ» لِابْنِ حَجَرٍ (٢/ ٥٠٧)، وَ«طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ» لِلدَّوَادِيِّ (١/ ٢٧١).

(٥) فِي (ل): «أَيْنَ تَرِيدُ» بَدَلُ: «ابْنُ زَيْدٍ أَرَادَ»، وَفِي (م): «المراد» بَدَلُ «أَرَادَ».

(٦) انْظُرْ: «الْكَشْفُ وَالْبَيَانُ» لِلثَّعْلَبِيِّ (٦/ ١١٥).

(٧) (ل): «أَنَسٌ».

المذكور، تقديره: تُدعى منسوبة إلى كتابها، لم يُرد أن هاهنا محدّوفاً، بل أراد تقدير الكلام وتصوير المعنى على طريق التّضمين؛ إذ لا دعوة إلى كتاب الأحكام يوم القيامة.

وما قيل في هذا المقام^(١): الإمام جمع أم؛ كالخفاف جمع خفّ، والحكمة في ذلك؛ أي: في الدعوة بآماتهم إجلال عيسى عليه السلام، وإظهار شرف الحسين، وأن لا يفتضح أولاد الزّنا، فكان هذا القائل غافل عن معنى الأناس والأمة؛ فإن المدعو بأمة كل واحد من الإنسي، لا كل جماعة منه.

وقد ثبت في «الصّحاحين» من الحديث ما يدلّ على أن الناس يدعون في الآخرة بأسمائهم وأسماء آبائهم^(٢).

وأيضاً^(٣): كتاب الأعمال يؤتى به^(٤) على ما أفصح عنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَوْفَىٰ بِوَعْدِهِ يُجِيبْهُ فَاتُكَلِّمْكَ يَفْرَهُونَ كِتَابَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١]؛ لا أنهم^(٥) يأتون إليه.

(١) في (م): «إذ لا دعوة إلى الأحكام يوم القيامة من الحلال والحرام. ومن بدع الكلام ما قيل في هذا المقام».

(٢) فقد بوب البخاري في «صحيحه»: «باب ما يدعى الناس»، ثم روى بسنده (٦١٧٧) إلى ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إن الغادر يرفع له لواء يوم القيامة، يقال: هذه غدره فلان بن فلان». وأخرجه مسلم (١٧٣٥).

(٣) قبلها في (ع): «ومن بدع الكلام»، وشطب عليها في (ل).

(٤) في النسخ الثلاث: «بهم»، والصواب المثبت.

(٥) في (ل): «لأنهم».

لائحةٌ قدسيةٌ

الدُّنْيَا ظَاهِرٌ وَالْآخِرَةُ^(١) بَاطِنٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧] كَانَ الظَّاهِرُ أَنْ يُقَالَ: وَهُمْ عَنْ بَاطِنِهَا غَافِلُونَ، فَكَأَنَّ الْعُدُولَ عَنْهُ إِلَى مَا ذَكَرَ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْآخِرَةَ بَاطِنُ الدُّنْيَا.

قَالَ بَعْضُ الْكَمَلِ: دِرَانِ رُوزِ أَجْسَامِ دَرِ أَرْوَاحِ كَمِ شُود^(٢) جَنَانِجِهْ أَمْرُوزِ أَرْوَاحِ دَرِ أَجْسَامِ كَمِ أَسْتِ.

وَقَدْ لَوَّحَ جَلَالُ الدِّينِ قُدْسَ سِرِّهِ الْعَزِيزُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: بَوسَنِينَ^(٣) بُونِ^(٤) بَارِ^(٥) كُونِهْ بَرَكَنْدِ كُوهْ رَا أَرَنِيجْ وَازِ بِنِ بَرَكَنْدِ.

وَلَعَلَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ فِيمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ يَنْكَشِفُ لَكَ وَجْهُ الْجَوَابِ عَنْ سُؤَالٍ مِّنْ قَالَ: إِنَّ لَمْ يَكُنِ الْبَصِيرُ^(٦) فِي هَذِهِ الدَّارِ مُعَادَاً فِي دَارِ الْآخِرَةِ بَعَيْنِهِ؛ أَيْ: يَبْصُرُهُ، يَلْزُمُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمَعْدُومُ مُعَادَاً بَعَيْنِهِ، وَاللَّازِمُ خِلَافُ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ.

وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كَلَامِهِ الْقَدِيمِ عَنْ ثُبُوتِ الْقَدَمِ^(٧)؛ حَيْثُ قَالَ حِكَايَةً عَنْ بَصِيرٍ خَيْرٍ^(٨) أَعْمَى: ﴿رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾ [طه: ١٢٥].

(١) فِي (ع): «وَالْآخِرَى».

(٢) فِي (ل): «شُونْدِ».

(٣) فِي (ل): «بُوسَتِينَ».

(٤) فِي (ل): «بُجُونِ».

(٥) فِي (ل): «بَارِ».

(٦) «الْبَصِيرُ» لَيْسَ فِي (ع).

(٧) فِي (م): «الْمَعْدُومُ» بَدَلُ «الْقَدَمِ».

(٨) فِي (ع): «عَنْ مَنْ يَبْصُرُ فِي الْحَشْرِ».

وَذَلِكَ بِحُكْمِ مَا أَشِيرَ إِلَيْهِ مِنَ الْإِنْقِلَابِ، فَلَا تُقْصَانِ لِلْمُعَادِ كَمَا لَا^(١) يَخْفَى
عَلَى ذَوِي الْأَلْبَابِ.

(١) في (ل): «على ما» بدل: «كما لا».

لَا نَحْجَةَ قُدْسِيَّةً

لَا تَأْيِيدَ فِي الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ؛ يَعْنِي: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾ [طه: ١٢٥]؛ لِمَا قِيلَ مِنْ^(١) أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَعْمَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ أَعْمَى الْبَصَرِ، دُونَ الْقَلْبِ، الْقَائِلُ هُوَ الْإِمَامُ الْبِيضَاوِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»^(٢)؛ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ فِي^(٣) ذَلِكَ الْيَوْمِ تَظْهَرُ الْبَصِيرَةُ، وَيَسْتَرُّ الْبَصَرُ، فَمَنْ لَا بَصِيرَةَ لَهُ فِي الدُّنْيَا يُرَى أَعْمَى فِي الْآخِرَةِ، وَكَأَنَّ ذَلِكَ الْقَائِلَ غَافِلٌ^(٤) لَمْ يَتَأَمَّلْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَنْهَا لَنَا نَعْمَى إِلَّا بَصَرُ وَلَكِنْ نَقْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

قَالُوا: لِمَا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]، جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا فِي الدُّنْيَا أَعْمَى، أَفَأَكُونُ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى؟ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَنْهَا لَنَا نَعْمَى إِلَّا بَصَرُ وَلَكِنْ نَقْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]^(٥).

فَإِنَّ دِلَالَتَهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ.

(١) فمن، ليس في (ل) و(م).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٤/٤٢).

(٣) «في» ليس في (ع).

(٤) «غافل» ليس في (ع).

(٥) انظر: «تفسير الثعلبي» (٧/٢٧)، و«تفسير البيضاوي» (٤/١٣١)، و«تفسير القرطبي» (١٢/٧٧).

لائحةٌ قُديَّةٌ

ما وَرَدَ في كَلِمَةِ الكَمَلَةِ^(١) مِنْ أَنَّ الحَشَرَ رُوحَانِيٌّ، وَكَذَا اللَّذَّةُ وَالْأَلَمُ فِي تِلْكَ الدَّارِ رُوحَانِيَّانِ، قَالَ القَاشَانِيُّ^(٢) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ﴾ [طه: ١٢٧]: وَإِنَّمَا كَانَ عَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ؛ لَكَوْنِهِ رُوحَانِيًّا = لَيْسَ بِإِنْكَارٍ لِمَا هُوَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الدِّينِ، وَالْحَشَرُ الْجِسْمَانِيُّ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَكَذَا الْعَذَابُ الْأَلِيمُ فِي الْجَحِيمِ وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ فِي دَارِ الْخُلْدِ الْجِسْمَانِيَّينِ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ؛ لِأَنَّ الرُّوحَ عِنْدَهُمْ جِسْمٌ لَطِيفٌ لَا جَوْهَرَ مُجَرَّدٌ كَمَا قَالَ الْفَلَّاسِفَةُ، فَحَصَرَهُمُ الحَشَرُ فِي الرُّوحَانِيِّ إِنْكَارٌ لِلْحَشَرِ الْجِسْمَانِيِّ، بِخِلَافِ حَصْرِ الْمَشَايخِ الرَّبَّانِيِّينَ؛ لِمَا عَرَفَتْ أَنَّ الرُّوحَ^(٣) عِنْدَهُمْ جِسْمٌ، فَحَشَرُ الرُّوحِ حَشَرٌ جِسْمَانِيٌّ.

(١) في (ل): «الجملة».

(٢) كمال الدين أبو الغنائم عبد الرزاق بن جمال الدين الكاشاني السمرقندي، المتوفى سنة (٨٨٧هـ)،

واسم تفسيره: «تأويلات القرآن».

(٣) «أن الروح» ليس في (ل).

لَا نَحْتَهُ قُدْسِيَّةً

الرُّوحُ مِنْ عَالَمِ الْأَمْرِ؛ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَوَالِمَ كَثِيرَةً كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ بِرِوَايَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهَا مَحْصُورَةً فِي الْعَالَمِينَ، وَهُمَا ^(١) عَالَمُ الْخَلْقِ وَعَالَمُ الْأَمْرِ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤] عَلَى مَا أَشِيرَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَنَلُوْنَكَ عَنِ الرُّوحِ قَوْلَ الرَّوحِ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، عَبَّرَ عَنْ عَالَمِ الدُّنْيَا - وَهُوَ مَا يُدْرِكُ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ - بِالْخَلْقِ، وَعَبَّرَ عَنْ عَالَمِ الْآخِرَةِ - وَهُوَ مَا يُدْرِكُ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ الْبَاطِنَةِ؛ وَهِيَ الْعَقْلُ وَالْقَلْبُ وَالسِّرُّ وَالرُّوحُ وَالْخَفِيُّ - بِالْأَمْرِ.

عَالَمُ الْأَمْرِ: هُوَ الْأَوَّلِيَّاتُ الْعِظَائِمُ ^(٢) الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِلْبَقَاءِ؛ مِنَ الرُّوحِ، وَالْعَقْلِ، وَالْقَلَمِ، وَاللُّوْحِ، وَالْعَرْشِ، وَالْكُرْسِيِّ، وَالْجَنَّةِ، وَالنَّارِ، سُمِّيَ عَالَمُ الْأَمْرِ أَمْرًا ^(٣)؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَوْجَدَهُ بِأَمْرِ (كُنْ) مِنْ لَا شَيْءٍ بِلاَ وَاسِطَةٍ شَيْءٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُنْ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩].

لَمَّا كَانَ أَمْرُ اللَّهِ ^(٤) قَدِيمًا، فَمَا كَانَ ^(٥) بِالْأَمْرِ الْقَدِيمِ كَانَ بَاقِيًا وَإِنْ كَانَ حَادِثًا، وَسُمِّيَ عَالَمُ الْخَلْقِ خَلْقًا لِأَنَّهُ أَوْجَدَهُ بِالْوَسَائِطِ مِنْ شَيْءٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وَلَمَّا كَانَ خَلْقُهُ بِالْوَسِطَةِ ^(٦) كَانَ الْمَخْلُوقُ فَانِيًا؛

(١) فِي (م): «وَسَمَاء» بِدَلِّ «وَهُمَا».

(٢) «الْعِظَائِمُ» لَيْسَ فِي (ع).

(٣) «أَمْرًا» لَيْسَ فِي (ع).

(٤) «أَمْرُ اللَّهِ» لَيْسَ فِي (ل) وَ(ع).

(٥) فِي (ل): «كُنْ».

(٦) فِي (ل): «بِالْوَسَائِطِ».

أي: جميع ما في عالم الخلق فانياً، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصر: ٨٨]؛ فإنَّ لكلِّ شيءٍ وجهاً باقياً، وهو ملكوت ذلك الشيء، ولكلِّ شيءٍ ملكوت؛ أي: حظٌّ من عالم الأمر لا يتطرَّقه الفناء؛ لأنَّه محفوظٌ بالقُدرةِ الكاملةِ على ما أشار إليه بقوله تعالى^(١): ﴿يَبْدُوهُ مَلَكُوتٌ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون: ٨٨].

اعلم: أنَّ الرُّوحَ الإنسانيَّ - وهو أوَّلُ شيءٍ تعلَّقت به القُدرةُ - جوهرةٌ نورانيةٌ، ولطيفةٌ ربَّانيةٌ من عالم الأمر، وهو الملكوت الَّذي خُلِقَ مِن لا شيءٍ، وعالم الخلق، وهو الملك الَّذي خُلِقَ مِن شيءٍ، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، أي: لما تقرَّرَ^(٢)، وممَّا^(٣) تقدَّم بيانهُ ظهرَ هذا المعنى؛ كونُ الرُّوحِ مِن أمرِهِ تعالى مِن عالم الأمر والبقاء، لا مِن عالم الخلق والفناء.

اعلم أنَّ رُوحَ مُحَمَّدٍ ﷺ أوَّلُ باكورةِ أئمةِها اللهُ تعالى بإيجادهِ مِن شجرةِ الوجود، وأوَّلُ شيءٍ تعلَّقت به القُدرةُ، شرفهُ تشریفاً إضافتهِ إلى نفسه تعالى؛ فسمَّاهُ (رُوحِي)، كما سمَّى أوَّلَ بيتٍ مِن بُيُوتِ اللهِ تعالى وُضِعَ للنَّاسِ (بيتَ اللهِ)، وشرفهُ بالإضافةِ إلى نفسه تعالى، ثُمَّ حينَ أرادَ أنْ يخلُقَ آدمَ عليه السَّلامُ سوَّاهُ ونفخَ فيه مِن رُوحِهِ؛ أي: مِن الرُّوحِ المضافِ إلى نفسه، وهو رُوحُ النَّبِيِّ ﷺ، فكانَ رُوحُ آدمَ عليه السَّلامُ مِن رُوحِ النَّبِيِّ ﷺ.

فهو أبو الأرواح، كما أنَّ آدمَ عليه السَّلامُ أبو الأشخاص، قال ﷺ: «كُنْتُ نَبِيًّا

(١) بعدما في (ل) و(م): «إذ».

(٢) «أي: لما تقرَّر» ليس في (ع) و(م).

(٣) في (ل): «بما» وفي (م): «ما».

وَأَدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ»^(١)، وَهَذَا أَحَدُ أَسْرَارِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَدَمُ وَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لِيَوَاتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

سَانِحَةٌ^(٣) قُدْسِيَّةٌ^(٤)

أَنْتَ حَيَوَانٌ بِجَسَدِكَ الْكَثِيفِ، مَظْهَرُكَ ظَاهِرُ عَالَمِ الْحَرَكَةِ؛ يَعْنِي: مَظْهَرُ الْحَسِّ^(٥)
الْمُسَمَّى بِعَالَمِ الْمَلِكِ مَلِكٌ بِجِسْمِكَ اللَّطِيفِ، مَظْهَرُكَ بَاطِنٌ^(٦) عَالَمِ الْحَرَكَةِ؛ يَعْنِي:
مَظْهَرُ الْخَيَالِ الْمُسَمَّى بِعَالَمِ الْمَلَكُوتِ، إِنْسَانٌ بِجَوْهَرِكَ اللَّطِيفِ^(٧) عَنْ كُدُورَاتِ
عَالَمِ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ، وَمَظْهَرُكَ عَالَمُ السُّكُونِ؛ يَعْنِي: مَظْهَرُ الْعَقْلِ الْمُسَمَّى بِعَالَمِ

(١) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ» (ص: ١٧٢): هَذَا اللَّفْظُ لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَكِنْ الْمَأْثُورُ فِيهِ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٦٠٩)، وَغَيْرُهُ: أَنَّهُ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى كُنْتَ نَبِيًّا، أَوْ كُنْتَ نَبِيًّا؟ قَالَ: «وَأَدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ»، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. [فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ].
وَأَخْرَجَ ابْنُ حِبَّانَ (٦٤٠٤)، وَالْحَاكِمُ (٣٥٦٦)، مِنْ حَدِيثِ الْعَرِيضِ بْنِ سَارِيَةَ: «إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ اللَّهِ لَمَكْتُوبٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَأَدَمٌ لَمَنْجَدٌ فِي طَبَقَتِهِ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٦٤١٣)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٣٢٨)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١٠/٣٧٢): رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَأَحْمَدُ، وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، وَقَدْ وَثَّقَ عَلَى ضَعْفِهِ، وَبَقِيَ رَجَالُهُمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ.

(٣) فِي (ع): «لَانِحَةٌ».

(٤) فِي (م): «سَانِحَةٌ حَدْسِيَّةٌ».

(٥) فِي (ع): «الْحَسَنُ».

(٦) «بَاطِنٌ» لَيْسَ فِي (ع).

(٧) فِي (ل): «النَّظِيفُ».

الجَبْرُوتِ، أَمَّا جَسَدُكَ الْكَثِيفُ^(١): فَهُوَ هَذَا الْهَيْكُلُ الْمَحْسُوسُ الْمَرْكَبُ مِنَ الْعَنَاصِرِ
الْأَرْبَعَةِ، وَأَمَّا جِسْمُكَ اللَّطِيفُ: فَذَاكَ الرُّوحُ الَّذِي يَقْبِضُهُ مَلَكُ الْمَوْتِ إِذَا جَاءَ الْأَجَلَ.
وَأَمَّا جَوْهَرُكَ اللَّطِيفُ^(٢): فَتِلْكَ النَّفْسُ الْمُجَرَّدَةُ الَّتِي يَتَوَقَّاهَا اللَّهُ تَعَالَى حِينَ
مُفَارَقَتِكَ عَنِ الدُّنْيَا.

ذَكَرَ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ يَقْبِضُ
الرُّوحَ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَتَرَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا، ذَكَرَ فِي «التَّذَكُّرَةِ»؛ يَعْنِي: الْإِمَامَ
الْقُرْطُبِيَّ: أَنَّ الرُّوحَ جِسْمٌ لَطِيفٌ مُشَابِكٌ لِلْأَجْسَامِ^(٣) الْمَحْسُوسَةِ، يُجَذَّبُ وَيُخْرَجُ
- يَعْنِي مِنَ^(٤) الْبَدَنِ - وَفِي أَكْفَانِهِ يُلَفُّ وَيُدْرَجُ، وَبِهِ إِلَى السَّمَاءِ يُعْرَجُ، فَيُفْتَحُ بَابٌ^(٥)
السَّمَاءِ لِلسَّعِيدِ، وَلَا يُفْتَحُ لِلشَّقِيِّ، فَيَرُدُّ إِلَى أَسْفَلِ السَّافِلِينَ، لَا يَمُوتُ وَلَا يَفْنَى، وَهُوَ
مِمَّا لَهُ أَوَّلٌ وَلَيْسَ لَهُ آخِرٌ، وَهُوَ بَعَيْنِينَ وَيَدَيْنِ، وَأَنَّهُ ذُو رُوحٍ طَيِّبٍ وَخَبِيثٍ، وَهَذِهِ صِفَةُ
الْأَجْسَامِ لَا صِفَةَ الْأَعْرَاضِ.

وَهَذَا غَايَةٌ فِي الْبَيَانِ، وَلَا عِطَرَ بَعْدَ عَرُوسٍ، هَذَا أَصَحُّ مَا قِيلَ فِيهِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ
النَّاسُ فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَكُلُّ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الرُّوحَ
يَمُوتُ وَيَفْنَى^(٦) فَهُوَ مُلْحَدٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ يَقُولُ بِالتَّنَاسُخِ. إِلَى هُنَا كَلَامُهُ^(٧).

(١) فِي «الْكَثِيفِ»: لَيْسَ فِي (م).

(٢) فِي (ع): «النَّظِيفِ».

(٣) فِي (ل): «الْأَجْسَامِ».

(٤) فِي (ل): «عَنِ».

(٥) فِي (ل): «أَبْوَابِ».

(٦) «لَيْسَ» فِي (ع).

(٧) انْظُرْ: «التَّذَكُّرَةُ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ص: ٣٦٨).

وإذا انكشف لك^(١) حال الروح، فقد وقفت على عالم البرزخ وأحوال القبر، وما فيه من الألم واللذة الجسمانيين، وانجلي عندك وجهه كونه روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران، وكان عندك حلُّ شبهات^(٢) المنكرين على طرف الثمام.

* تتمّة: لما عرفت^(٣) حقيقة الروح الإنساني، فقد وقفت على سرِّ المعراج الجسماني؛ يعني: علمت أنه لا يلزم أن يكون بالجسد الكثيف والهيكل المحسوس، وانكشف لديك وجه قول عائشة رضي الله عنها: ما فقد جسد محمد عليه السلام ليلة المعراج، ولكن عرج بروحه، هكذا ذكر الحديث في «الكشاف»^(٤).

ومن غفل عن آخره؛ يعني عن قوله: ولكنه عرج بروحه، والغافل الفاضل سعد الدين التفتازاني^(٥) تعسف في تأويله، ذكره في «شرح العقائد» حيث قال: والمعنى ما فقد جسده عن الروح، بل كان مع روحه، وكان المعراج للروح^(٦) والجسد جميعاً^(٧).

ولا خفاء في أن ما ذكره في آخر الحديث لا يتحمل هذا التأويل.

(١) «لك» ليس في (ل).

(٢) في (ع): «مشبهات».

(٣) في (ع) زيادة: «أن».

(٤) انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٤٧)، والحديث أخرجه ابن إسحاق في «سيرته» (ص: ٢٩٥).

(٥) «التفتازاني» ليس في (ع) و(م).

(٦) في (ع): «الروح» بدل: «المعراج للروح».

(٧) انظر: «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (١/ ٨٠).

سَانِحَةٌ حَدْسِيَّةٌ^(١)

الْمَوْتُ وَالْحَيَاةُ مِنْ مَخْلُوقَاتِ عَالَمِ الْمَلَكُوتِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك: ٢]، وَالْخَلْقُ هُنَا غَيْرُ مُقَابِلٍ لِلْأَمْرِ، بَلْ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ الْعَامَّ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا صُورَةٌ مِثَالِيَّةٌ^(٢) فِي ذَلِكَ الْعَالَمِ بِهَا يُرَى وَيُشَاهَدُ، يُشَاهَدُهُ مَنْ يَغِيبُ عَنِ عَالَمِ الْمُلْكِ وَمَنْ يَنْسَلِخُ^(٣) عَنِ الْبَدَنِ.

وَلَقَدْ جَاءَ فِي الْخَبَرِ عَنِ خَيْرِ الْبَشَرِ: أَنَّ الْمَوْتَ يُؤْتَى بِهِ^(٤) يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَنْظَرُ إِلَيْهِ أَهْلُ الْمَحْشَرِ^(٥) فِي صُورَةٍ كَبَشٍ وَيُذْبَحُ^(٦)، يَذْبَحُهُ يَحْيَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيْنَ يَدَيِ مُحَمَّدٍ ﷺ^(٧).

وَمِنْ هَاهُنَا انْكَشَفَ وَجْهُ التَّعْبِيرِ عَنِ إدْرَاكِهِ؛ أَي: عَنِ إدْرَاكِ الْمَوْتِ وَمَعْرِفَتِهِ بِالذَّوْقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦]، دُونَ سَائِرِ أَسْبَابِ الإِذْرَاكِ مِنَ الْحَوَاسِّ، وَانْدَفَعَ الإِشْكَالُ عَنِ اتِّصَالِ الاسْتِثْنَاءِ إِذْ حِثِّتِذْ؛ أَي: عَلَى تَقْدِيرِ التَّجَوُّزِ الْمَذْكُورِ فِي الذَّوْقِ يَكُونُ الْمَعْنَى: لَا يَعْرِفُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى، وَلَا تَكْلُفَ فِيهِ، وَمَنْ لَمْ يَذُقْ هَذَا كَصَاحِبِ «الْكُشَافِ»، وَالْإِمَامِ الْبَيْضَاوِيِّ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا تَكْلُفَ فِي تَوْجِيهِ الاسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُورِ

(١) فِي (ع): «الائحة قدسية».

(٢) كُتِبَ فَوْقَهَا فِي (ل): «خيالية».

(٣) فِي (ع): «سُلَخ».

(٤) «بِهِ» لَيْسَ فِي (ع).

(٥) فِي (ع): «يَوْمَ الْحَشْرِ».

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٧٣٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٤٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١١/٤٢٠): نَقَلَهُ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ بَعْضِ الصُّوفِيَةِ.

حَيْثُ قَالَ: أَرِيدَ أَنْ يُقَالَ: لَا يَذْوُقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ الْبَتَّةَ، فَوَضَعَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا الْمَوْتَ الْأُولَى﴾ مَوْضِعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ الْمَاضِيَةَ مُحَالٌ^(١) ذَوْقُهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّعْلِيلِ بِالْمُحَالِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ كَانَتِ الْمَوْتُ الْأُولَى يَسْتَقِيمُ^(٢) ذَوْقُهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَإِنَّهُمْ يَذْوُقُونَهَا^(٣).

* تَمَمَّةٌ: لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ عَالَمِ الْمُلْكِ جَوْهَرًا كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ أَوْ عَرَضًا حَقِيقَةً بِهَا يَكُونُ الشَّيْءُ ذَلِكَ الشَّيْءَ، وَلِكُلِّ حَقِيقَةٍ مِنْ تِلْكَ الْحَقَائِقِ صُورَةٌ مِثَالِيَّةٌ بِهَا تُرَى تِلْكَ الْحَقِيقَةُ، وَتُشَاهَدُ فِي عَالَمِ الْمَلَكُوتِ، وَهُوَ عَالَمُ الْمِثَالِ، وَعَالَمُ الْغَيْبِ، وَمَنْ أَمَعَنَ فِي سِرِّ هَذَا الْمَقَالِ^(٤) فَقَدْ أَدْعَنَ حُكْمَ رُؤْيَا الْأَعْمَالِ؛ فَإِنَّ لَهَا صُورًا مِثَالِيَّةً فِي عَالَمِ الْمَلَكُوتِ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ عَنْ خَيْرِ الْبَشَرِ، وَقَالُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ [الأنعام: ٣١] مِنْ أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ اسْتَقْبَلَهُ شَيْءٌ هُوَ أَحْسَنُ الْأَشْيَاءِ صُورَةً، وَأَطْيَبُهَا رِيحًا، وَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحُ، طَالَمَا رَكِبْتُكَ فِي الدُّنْيَا، فَارْكَبْنِي أَنْتَ الْيَوْمَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَقَدْ﴾ [مريم: ٨٥]؛ أَي: رُكْبَانًا^(٥).

وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَظَّمُوا ضَحَايَاكُمْ؛ فَإِنَّهَا عَلَى الصَّرَاطِ مَطَايَاكُمْ»^(٦)،

(١) في (ل): «يحال»، والصواب المثبت.

(٢) في (ل): «لا يستقيم»، والصواب المثبت.

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/٢٨٣)، و«تفسير البيضاوي» (٥/١٠٤).

(٤) في (ع): «المقام».

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١/٣٢٧)، عن عمرو بن قيس الملائي قوله.

(٦) قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/١٣٨): لم أره، ونقل عن ابن الصلاح قوله: هذا الحديث غير معروف ولا ثابت فيما علمناه، وعن ابن العربي قوله: ليس في فضل الأضحية حديث =

وإنَّ الكافرَ إذا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ اسْتَقْبَلَهُ شَيْءٌ هُوَ أَقْبَحُ الْأَشْيَاءِ صُورَةً، وَأَخْبَثُهَا رِيحاً
فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الْفَاسِدُ، طَالَمَا رَكِبْتَنِي فِي الدُّنْيَا، فَأَنَا أَرْكَبُكَ الْيَوْمَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ [الأنعام: ٣١]^(١).

وَتَبَيَّنَ عِنْدَهُ^(٢) أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾ [الزلزلة: ٦] صَدْرُهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا﴾ [الزلزلة: ٦]^(٣) عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُثْقَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠]، وَمَنْ صَرَفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ؛
كَصَاحِبِ «الْكَشَافِ»، وَالْإِمَامِ^(٤) الْبَيْضَاوِيِّ، وَمَنْ حَذَا حَذْوَهُمَا، وَقَالَ فِي تَفْسِيرِهِ:
لِيُرَوْا جَزَاءَ أَعْمَالِهِمْ^(٥)، وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْأُخْرَى: جَزَاءُ مَا عَمِلْتُ مِنْ خَيْرٍ^(٦)،
لَمْ يَكُنْ فِي رُؤْيَا الْعَمَلِ عَلَى بَصِيرَةٍ وَرُؤْيَا.

= صحيح، ومنها قوله: «إنها مطاياكم إلى الجنة».

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٢٧/١١)، عن عمرو بن قيس الملائي قوله.

(٢) «عنده» ليس في (ع).

(٣) في هامش (ل): «أي: يخرجون من القبور إلى المحشر متفرقين بحسب مراتبهم». «مختار
الصحاح».

(٤) «والإمام» ليس في (ع).

(٥) انظر: «الكشاف» (٧٨٤/٤)، و«تفسير البيضاوي» (٣٣٠/٥).

(٦) انظر: «الكشاف» (٣٥٢-٣٥٣)، و«تفسير البيضاوي» (١٢/٢).

سانحةٌ حدسيّة^(١)

لكلِّ شيءٍ من عالمِ المَلِكِ لِسَانٌ مَلَكُوتِيٌّ، لكلِّ ذَرَّةٍ من ذَرَاتِ المَوْجُودَاتِ في عالمِ الشَّهَادَاتِ لِسَانٌ من عالمِ الغَيْبِ لا يَرَاهُ البَصَرُ، ولا يَسْمَعُ صَوْتُهُ الرُّوحَانِيُّ الأذُنُ، به؛ أي: بِذَلِكَ اللِّسَانِ نَطَقَ الحَصَا^(٢) في يدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنَطَقَتِ السَّمَاوَاتُ والأَرْضُ حِينَ قَالَتَا: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٣) [فصلت: ١١].

وبه؛ أي: بِذَلِكَ اللِّسَانِ تَشْهَدُ أَجْرَاءُ الْإِنْسَانِ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجَزَاءِ، وَيَقُولُونَ: ﴿أَنْطَقْنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، حِينَ يَقُولُونَ لَجُلُودِهِمْ: ﴿لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١].

وَتُحَدِّثُ الأَرْضُ عَمَّا حَدَّثَ عَلَيْهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، يُنْطِقُهَا اللَّهُ تَعَالَى، فَتُخْبِرُ بِمَا كَانَ فِيهَا.

وَتُسَبِّحُ الْأَشْيَاءُ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، بِحَمْدِهِ عَلَى نِعْمَةِ الْإِبْجَادِ وَالتَّرْبِيَةِ عَلَى وَجْهِ يَلِيقُ بِشَأْنِهِ، مُتْرَهًا لَهُ تَعَالَى عَنْ شَيْنِ النَّقْصِ وَالْقُصُورِ، بَعْضُهُ؛ أي: بَعْضُ جِنْسِ الشَّيْءِ يُسَبِّحُ بِلِسَانِ الشَّهَادَةِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ، وَبَعْضُهُ بِلِسَانِ الْغَيْبِ، وَلِذَلِكَ؛ أي: وَلِكُونِ تَسْبِيحِ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ بِلِسَانِ الشَّهَادَةِ، وَمِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ مَسْمُوعًا لَمْ يَنْفِ السَّمَاعُ، بَلْ نَفَى الْفَقْهَ؛ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]، وَمَنْ لَمْ يَفْقَهُ هَذِهِ الدَّقِيقَةَ رَعِمَ أَنَّ الْأَنْسَبَ لِحَقِيقَةِ التَّسْبِيحِ: لَا يَسْمَعُونَ.

(١) في (ع): «لائحةٌ قدسية».

(٢) في (ل): «الحصاة».

(٣) في هامش (ل): «أي: مُطِيعِينَ».

والذِّكْرُ الْقَلْبِيُّ الْمَنْقُولُ عَنْ بَعْضٍ ^(١) أَصْحَابِ الْقَبُولِ بِذَلِكَ اللِّسَانِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى أَرْيَابِ الْعُرْفَانِ ^(٢).

لَا نِحَةَ قُدْسِيَّةً ^(٣)

أَسْنَدُ الْحَتْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ﴾ [يس: ٦٥] إِلَى نَفْسِهِ تَعَالَى دُونَ الْكَلَامِ وَالشَّهَادَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ﴾ [يس: ٦٥]؛ دَفْعاً لَوْهَمِ الْإِجْبَارِ ^(٤)؛ إظهاراً لتوسيط ^(٥) الاختيارِ بَعْدَ ^(٦) الاقْتِدَارِ عَلَى النُّطْقِ وَالتَّكَلُّمِ، عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنطَقْنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، فَلَا مَسَاغَ لِلتَّأْوِيلِ؛ لظُهُورِ آثَارِ الْمَعَاصِي عَلَيْهَا، وَدِلَالَتِهَا عَلَى أَفْعَالِهَا ^(٧).

وَلَمَّا كَانَ كَلَامُ الْأَيْدِي إِقْرَاراً عَلَى الْغَيْرِ الْمُنْكَرِ، نُزِّلَ تَصْدِيقُ الْأَرْجُلِ بِإِيَّاهَا مَنَزَلَةُ الشَّهَادَةِ، فَعَبَّرَ عَنْ تَكَلُّمِهَا بِالشَّهَادَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: «يَقُولُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: إِنِّي لَا أَجِيزُ شَاهِداً عَلَيَّ إِلَّا ^(٨) مِنْ نَفْسِي،

(١) «بعض» ليس في (ل).

(٢) في (ع): «الفرقان».

(٣) «لا نِحَةَ قُدْسِيَّةً» ليس في (ل).

(٤) في (ع): رسمها أقرب إلى «الاختيار».

(٥) في (ع): «أظهر بأن توسيط».

(٦) في (ع): «بين».

(٧) في (ل): «أفعاله».

(٨) «إلا» ليس في (ع).

فِيخْتَمُ عَلَى فِيهِ، وَيُقَالُ لَأَرْكَانِهِ: انْطَقِي؛ فَتَنْطِقُ بِأَعْمَالِهِ، ثُمَّ يُخْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ^(١).

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: ﴿أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١] فِي جَوَابِ جُلُودِهِمْ حِينَ قَالُوا: ﴿لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾: مَا نَطَقْنَا بِاخْتِيَارِنَا، فَيُنَافِي مَا قَدَّمْتَهُ مِنْ عَدَمِ إِسْنَادِ التَّكْلِيمِ وَالشَّهَادَةِ إِلَى نَفْسِهِ لِدَفْعِ وَهْمِ الإِجْبَارِ^(٢)؟

قُلْتُ: ذَلِكَ وَهْمٌ سَبَقَ إِلَى بَعْضِ الْفَهْمِ؛ يَعْنِي: الْإِمَامَ الْبَيْضَاوِيَّ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ^(٣) كَمَا وَهَمَهُ، بَلْ الْمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى أَمْرُنَا بِذَلِكَ، وَكَفَى ذَلِكَ فِي الْإِعْتِدَارِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُمْ: ﴿لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ سُؤَالٌ تَعْجِبٍ، لَا سُؤَالٌ تَوْبِيخٍ كَمَا تَوَهَّمُ^(٤)، وَبَنَى عَلَيْهِ السُّؤَالُ الْمَذْكُورَ، يَشْهَدُ لَذَلِكَ زِيَادَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾؛ فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَوَابِ عَنْ سُؤَالِ التَّوْبِيخِ تَكُونُ^(٥) تِلْكَ الزِّيَادَةُ ضَائِعَةً، إِنَّمَا الْحَاجَةُ إِلَيْهِ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَوَابِ عَنْ سُؤَالِ التَّعْجِبِ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ الْخَتْمُ يَأْبَى عَنْ^(٦) هَذَا السُّؤَالِ؟

قُلْتُ: يُخْتَمُ، ثُمَّ يُخْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا بَيَانَهُ^(٧) فَتَذَكَّرْ^(٨).

(١) أخرجه مسلم (٢٩٦٩)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) في (ع) و(ل) و(م): «الاختيار»، والصواب المثبت.

(٣) «كذلك» ليس في (ع).

(٤) يعني الإمام البيضاوي في «تفسيره» (٧٠ / ٥).

(٥) في (ع): «يكون».

(٦) «عن» ليس في (ع).

(٧) كتب فوقها في (ل): «ذِكْرُهُ».

(٨) في هامش (ل): «قوله: وقد قدمنا ذكره، في قوله: وفي الحديث: يقول العبد يوم القيامة: إني لا =

لَا نِحَةَ قُدْسِيَّةً

المنفي^(١) في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩] سؤال استفسار، لا مطلق السؤال، دلّ على ذلك تعدّيته بـ: «عن»؛ فإن السؤال إذا تعدّى إلى ثاني مفعوليّه بـ: «عن» يتعيّن معنى الاستفسار، فلا يُنافي ذلك النفي؛ أي: نفي^(٢) السؤال في القول المذكور ما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَكْذَبْتُمْ بِمَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا﴾ [النمل: ٨٤] من الإثبات؛ أي: إثبات السؤال؛ لأنّه سؤال توبيخ وتقرّيع، لا سؤال استفسار واستخبار.

وأما التوفيق بأنّ المنفيّ هو السؤال عن الذنب نفسه، والمثبت هو السؤال عن الباعث عليه - اختار الإمام البيضاويّ هذا التوفيق، وأيده بقول ابن عباس رضي الله عنهما: لا يُسألون: هل^(٣) عملتم كذا وكذا؟ بل يُسألون: لم عملتم كذا؟^(٤) - لا يُجدي نفعاً في التوفيق بين القولين المذكورين؛ لأنّ قوله تعالى ﴿أَكْذَبْتُمْ بِمَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾ صريح في السؤال عن نفس الذنب، نعم يُجدي في التوفيق بين القول الأول وبين قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢-٩٣].

= أجزأ شاهداً عليّ إلّا من نفسي، فيُختم على فيه، ويُقال لأركانهِ: انطقي؛ فتتطّق بأعمالهِ، ثمّ يُخلّى بينهُ وبين الكلام.

(١) في (ع): «النفي».

(٢) «نفي» ليس في (ل).

(٣) في (م): «ما».

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٧/١٥٠)، ولم أقف على اختيار البيضاوي هذا في «تفسيره»، وعبارته عند الآية المذكورة: ﴿لَا يَسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾؛ لأنهم يعرفون بسيماهم، وذلك حين ما يخرجون من قبورهم، ويحشرون إلى الموقف ذوداً ذوداً على اختلاف مراتبهم، وأما قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ونحوه: فحين يحاسبون في المجمع.

لَا نَفْخَةَ قَدْ سِئَةٍ

أَثَبَتَ السُّؤَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]، وَذَلِكَ عَقِيبَ نَفْخَةِ الْبَعْثِ قَبْلَ أَنْ تُطَوَّى السَّمَاءُ كَطَيِّ السَّجْلِ لِلْكِتَابِ، كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ كَانَ لَرَيْلَبَثُوا إِلَى السَّاعَةِ مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٤٥]، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣]، فَلَا يُنَافِي انْتِفَاءهُ؛ أَيِ: انْتِفَاءِ السُّؤَالِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ مَا صَارَتِ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ، وَالْجِبَالُ كَالْعِهْنِ عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ ⑧ وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ ① وَلَا يَنْتَلِ حِمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ٨ - ١٠].

فَإِنْ قُلْتُ: مَا ذَكَرْتَهُ مُخَالِفٌ لِمَا قِيلَ^(١): إِنَّ التَّنَازُرَ يَكُونُ عِنْدَ النَّفْخَةِ الْأُولَى، فَإِذَا كَانَتِ الثَّانِيَةُ قَامُوا فَتَعَارَفُوا وَتَسَاءَلُوا، وَلَمَّا قِيلَ^(٢): إِنَّ عَدَمَ السُّؤَالِ عِنْدَ النَّفْخَةِ وَالسُّؤَالِ بَعْدَ الْمُحَاسَبَةِ، أَوْ دُخُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلِ النَّارِ النَّارَ؟ قُلْتُ: مَا ذَكَرَ^(٣) إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَقْلِ وَاعْتِبَارٍ^(٤)، وَمَا ذَكَرْتُهُ عَنْ نَقْلِ وَأَخْبَارٍ، فَعَلَيْكَ الْاِخْتِيَارُ ثُمَّ الْاِخْتِيَارُ.

* تَنْمَّةٌ: لَا يَتَعَارَفُونَ كَمَا يُحْشَرُونَ كَمَا زَعَمَهُ مَنْ قَالَ - الْقَائِلُ الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ^(٥) - وَذَلِكَ عِنْدَ خُرُوجِهِمْ مِنَ الْقُبُورِ، دَلٌّ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ تَعَارُفَهُمْ

(١) فِي هَامِش (ل): «قَائِلُهُ صَاحِبُ «الْكَشَافِ».

(٢) فِي هَامِش (ل): «قَائِلُهُ الْبَيْضَاوِيُّ».

(٣) فِي (ع): «ذَكَرُوا».

(٤) فِي (ع): «وَإِخْتِيَارٍ».

(٥) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ» (٣/ ١١٤).

يَتَأَخَّرُ عَنْ أَوَّلِ الْحَشْرِ قَوْلُهُ ﷺ: «الْأَمْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ» فِي جَوَابِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ إِذْ سَمِعَتْ قَوْلَهُ ﷺ: «يُحْشَرُ النَّاسُ حُفَاةً عُرَاءَ غُرْلًا»، فَقَالَتْ: الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ؟! وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٗ^(١).

وَذَلِكَ أَنَّ هَوَلَ الْبَعِثِ وَدَهْشَةَ الْمَحْشَرِ لَمَّا كَانَ مَانِعًا عَنِ النَّظَرِ، فَلِأَنَّ^(٢) يَكُونُ مَانِعًا عَنِ التَّعَارُفِ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ - أَي: عَلَى النَّظَرِ - أُولَى.

ذَكَرَ^(٣) فِي «التَّذَكُّرَةِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُمْ يَقْفُونَ^(٤) حُفَاةً عُرَاءَ غُرْلًا مِقْدَارَ سَبْعِينَ عَامًا^(٥).

وَفِي الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ - يَعْنِي جَوَابَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ سُؤَالِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ يُكْسُونَ^(٦) عِنْدَ التَّعَارُفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْدِي بَدُونَهُ، وَقَدْ فَهِمَ ذَلِكَ - أَي: أَنَّهُمْ يُكْسُونَ بَعْدَمَا يُحْشَرُونَ عُرَاءَ - مِنْ حَدِيثِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» حَيْثُ قَالَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَوْعِظَةٍ فَقَالَ ... صَدَرُ الْحَدِيثِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّكُمْ تُحْشَرُونَ إِلَى اللَّهِ حُفَاةً عُرَاءَ غُرْلًا»^(٧) «كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ

(١) «صحيح البخاري» (٦٥٢٧)، و«صحيح مسلم» (٢٨٥٩)، و«سنن النسائي» (٢٠٨٤)، و«سنن ابن ماجه» (٤٢٧٦).

(٢) فِي (ل): «فلا»، والصواب المثبت.

(٣) فِي (ل) وَ(ع): «ذكره»، والصواب المثبت.

(٤) فِي (ل) وَ(م): «يقفون».

(٥) انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٤٨٣ - ٤٨٤).

(٦) فِي (ع): «يكسون».

(٧) فِي (ل): «عزلاً»، وَكُتِبَ لِحَتِّهَا: «جَمْعُ عَزَلٍ، وَهُوَ مَنْ لَا يَسْلَخُ مَعَهُ، وَلَا يَسَاطِلُهُ».

خَلَقَ نُعِيدُهُ، وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴿[الأنبياء: ١٠٤]، أَلَا وَإِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يَكْسِي^(١)
يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢)﴾.

لَا نَحْتَهُ قُدْسِيَّةً

﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِنُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُمْ بَدْرُؤُونَ﴾
[غافر: ١٥-١٦]: ظَاهِرُونَ، لَا يُوَارِيهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَمَكِنَةٍ أَوْ أَيْبِيَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ يَوْمَئِذٍ
قَاعٌ صَفْصَفٌ، وَلَا لِيَاسٍ؛ لِأَنَّهُمْ عُرَاءٌ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ
وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «إِنَّكُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ خُفَاءَ عُرَاءَ غُرْلًا»^(٣)، وَمِنْ هَاهُنَا انْكَشَفَ الْمُرَادُ مِنَ
التَّلَاقِ.

وَمَنْ غَفَلَ عَنْ هَذَا زَعَمَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّلَاقِ^(٤) الْمُلَاقَاةَ، بَيْنَ الْأَرْوَاحِ
وَالْأَجْسَادِ^(٥)، وَمِنْ الْبُرُوزِ الْخُرُوجُ مِنَ الْقُبُورِ.

(١) فِي (ع): «كِسُوة».

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٦٠)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٦٥٢٤)، وَ«صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٢٨٦٠)، وَ«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٣١٦٧)، وَوَقَعَ فِي

(ل): «عُزْلًا»، بِدَلٍّ: «غُرْلًا».

(٤) «التَّلَاقِ» لَيْسَ فِي (ع).

(٥) «وَالْأَجْسَادِ» لَيْسَ فِي (ع).

لائحة^(١) قدسية^(٢)

الضوء شرط رؤية الألوان، لا شرط وجودها كما سبق إلي بعض الأوهام، أراد به ابن سينا ومن تبعه، أشير إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَرَكَّعَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]؛ فإن قوله: ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ لا يخلو عن وجود دلالة على^(٣) وجود المبصر في الظلمة؛ إذ لا يقال في حق أحد: إنه لا يبصر المعدوم، ووجود المبصر فرع وجود اللون؛ لأن الجسم على ما تقرر في موضعه لا يبصر إلا بكونه أو بشكله^(٤).

سانحة حدسية^(٥)

الليل والنهار لا ينعدم أحدهما بوجود الآخر، بل يستتر الليل عند وجود النهار، وينكشف عند ذهابه، دل على ذلك دلالة ظاهرة قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَّهِمُ اللَّيْلِ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧]، وقد أفصح عن ذلك - أي: عن أنه^(٦) لا ينعدم الليل عند مجيء النهار - قوله ﷺ: «سبحان الله، إذا جاء النهار فأين الليل؟» في جواب قوم من اليهود قالوا: إذا كانت الجنة عرضها السماوات والأرض، فأين النار؟ فافهم فإنه سر من الأسرار.

(١) في (م): «سانحة حدسية».

(٢) في (ل): «سانحة».

(٣) «على» ليس في (ل).

(٤) في (ل): «وشكله».

(٥) في (ع): «لائحة قدسية».

(٦) في (ل): «أن».

(٧) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «زوائد المسند» (١٦٦٩٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٥٩٧)، =

لائحة قدسية

كما أن الأمر مُتَنَوِّعٌ إلى تَكْلِيفِيٍّ - وهو المَدَارُ الغالبُ للأحكام الشرعية، إنما قَيَّدَ المَدَارُ بالغالب؛ لأنَّ بَعْضَ الأحكام تثبَّت بالأخبار، منها قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] - وتكوينيٍّ؛ كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، ومن هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا﴾ [البقرة: ٣٦] الآية، «هبط» لازم ومتعدّد، ومصدرُ المتعدّي: الهَبَطُ، ومصدرُ اللازم الهبوطُ، وهو النزولُ من علو إلى أسفل، لا من النوع الأول؛ أي: ليس الأمرُ المذكورُ تَكْلِيفِيًّا حتّى يلزَم الإذنُ في المُعاداة؛ بناءً على أن الحالَ المذكورَ بقوله تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] قَيَّدَ^(١)، والأمرُ بالمقيّد يتناولُ القيدَ، فاندفعَ ما قيلَ^(٢): تقييدُ المأمورِ به المنهي^(٣) عنه لا يكادُ يُقبلُ عندُ أولي النّهى، فإنّك لو قلتَ: قُمْ ضاحِكًا، وأنتَ تنهاه عَنِ الضَّحِكِ، يُنسَبُ ذلكَ القولُ مِنكَ إلى ما لا تَرْضَاهُ.

وكذا ما أوردَ على ما رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْحَيَّةَ^(٤) أَيْضًا^(٥)

= قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/٢٣٦): رواه عبد الله بن أحمد، وأبو يعلى، ورجال أبي يعلى ثقات، ورجال عبد الله بن أحمد كذلك.

(١) «قيد» ليس في (ع).

(٢) في هامش (ل): «قائله جلال الدين السيوطي في حاشية القاضي»؛ يعني حاشية السيوطي على «تفسير البيضاوي»، المسماة: «نواهد الأبرار» (٢/٢٠٦).

(٣) في (ل): «بالمنهي».

(٤) في (ل): «الجنة».

(٥) «أيضاً» ليس في (ل).

من جُمْلَةِ المَأْمُورِينَ بِالْهُبُوطِ^(١)، مِنْ أَنَّ الْحَيَّةَ^(٢) لَيْسَتْ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ.
كَذَلِكَ النَّهْيُ مُتَنَوِّعٌ^(٣) إِلَى تَكْلِيفِيٍّ - وَهُوَ الشَّائِعُ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، إِنَّمَا
قَالَ: هُوَ الشَّائِعُ؛ لِمَا مَرَّ فِي قَرِينِهِ مِنْ أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ قَدْ تَثَبَّتْ بِالْأَخْبَارِ، وَلَا
اِخْتِصَاصَ لَهُ^(٤) بِصُورَةِ الْإِثْبَاتِ - وَتَكْوِينِيٍّ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ
حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ٢]؛ أَي: ضَيْقُ قَلْبٍ مِنْ تَبْلِيغِهِ، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ النَّهْيِ لَمْ يُذَكَّرْ فِي
كُتُبِ الْأَصُولِ، وَلَمْ يَتَنَبَّهْ لَهُ الْفُحُولُ مِنَ الْمَهْرَةِ فِي الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ.
وكَذَلِكَ^(٥) قَالُوا فِي تَفْسِيرِهِ - أَي فِي تَفْسِيرِ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ - : تَوَجُّهُ النَّهْيِ إِلَى
الْحَرَجِ لِلْمُبَالِغَةِ؛ كَقَوْلِهِمْ^(٦): لَا رَيْتَكَ هَاهُنَا.

وَمِمَّنْ حَسَّنَ الظَّنَّ بِشَأْنِهِ مَنْ قَالَ: أَرَادَ بِهِ نَجَمَ الدِّينِ قُدَّسَ سِرُّهُ الْعَزِيزُ^(٧):
إِنَّ النَّهْيَ^(٨) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُفْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧] مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ حَيْثُ قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ: لَيْسَ هَذَا
نَهْيًا عَنِ شَيْءٍ كَانَ فِي النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَكِنْ نَهْيٌ الْكَيْفُونَةُ، قَالَهُ فِي الْأَزَلِ؛ لِأَنَّهُ
كَلَامٌ أَزَلِيٌّ، فَمَا كَانَ مِنَ الْمُفْتَرِينَ، وَلَا يَكُونُ إِلَى الْأَبَدِ^(٩)، وَلَمَّا اسْتَشْعَرَ أَنْ يُقَالَ:

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٣٦).

(٢) في (ل): «الجنة».

(٣) في (م): «متفرع».

(٤) في (ل) و(م): «والاختصاصُ بِهِ» بدل: «ولا اختصاصَ لَهُ».

(٥) في (م): «ولذلك».

(٦) «كقولهم» ليس في (ع).

(٧) من قوله: «وممن حسن الظن...» إلى هنا ليس في (ع).

(٨) في (ع): «والنهي» بدل: «إن النهي».

(٩) من قوله: «من هذا القبيل...» إلى هنا ليس في (ع).

التأكيد إنما يناسب التكليفي^(١) دون التكويني^(٢)، تدارك دفعه بقوله: والتأكيد^(٣) في أمثال^(٤) هذا المقام؛ يعني: مقام الأمر والنهي التكوينيين لإظهار العناية، وإعلام الاختصاص^(٥).

فإن قلت: هل للنهي التكليفي هنا وجه صحة؟

قلت: نعم؛ فإن نهيه ﷺ عن الجهل^(٦) والامتناء مع أنه غير متوقع عنه ذلك^(٧) للمبالغة في حق من يتوقع منه ذلك، وعدم التوقع عنه ﷺ لا ينافي نهيه، دل على ذلك قوله تعالى في حق قوم نوح عليه السلام: ﴿إِنِّي أَعْطَكَ آبَاءَكَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]؛ فإن الجهل غير متوقع من نوح عليه السلام، ومع ذلك وقع التحذير منه^(٨).
والحق أن العصمة لا ترفع النهي، قال صاحب «التيسير»^(٩): يجوز أن يكون

(١) في (ل): «وفيه: أن التأكيد يناسب التكليف» بدل: «ولما استشعر أن يقال: التأكيد إنما يناسب التكليفي».

(٢) في (ل): «التكوين».

(٣) قوله: «تدارك دفعه بقوله: والتأكيد» ليس في (ل).

(٤) «أمثال» ليس في (ع).

(٥) في (ل) زيادة: «والاهتمام إنما يناسب التكليف دون التكوين، تدارك دفعه بقوله إلخ حينئذ، ولما استشعر أن يقال: ولما كان التأكيد إنما يناسب التكليف دون التكوين تدارك دفعه بقوله: والتأكيد في هذا المقام يعني مقام الأمر والنهي التكوينيين لإظهار العناية وإعلام الاختصاص». وهو تكرار.

(٦) «الجهل و» ليس في (ع).

(٧) «ذلك» ليس في (ع) و(م).

(٨) «منه» ليس في (ل)، وفي (م): «التحذر عنه».

(٩) في (ل): «السير»، وصاحب «التيسير في التفسير» هو الإمام أبو حفص نجم الدين عمر بن محمد النسفي، المتوفى سنة (٥٣٧هـ).

الْخِطَابُ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنْ كَانَ مَعْصُومًا؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ لَا تَرْفَعُ النَّهْيَ، فَلَا سِتْدَالَ
بِهَا؛ أَيْ: بِعِصْمَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١) عَنِ الْإِمْتِرَاءِ مَثَلًا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ لَيْسَ
نَهْيُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْهُ - وَقَعَ هَذَا الْاسْتِدْلَالُ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ الْبِيضَاوِيِّ حَيْثُ
قَالَ فِي «تَفْسِيرِهِ»: وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ نَهْيُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشَّكِّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَقَّعٍ مِنْهُ،
وَلَيْسَ بِقَصْدٍ وَاخْتِيَارٍ^(٢) - لَيْسَ بِتَأَمُّ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى ذَوِي الْأَفْهَامِ، ثُمَّ إِنَّ مُوجِبَ
قَوْلِهِ: «وَلَيْسَ^(٣) بِقَصْدٍ وَاخْتِيَارٍ» أَنْ لَا يَكُونَ النَّهْيُ صَحِيحًا أَصْلًا، سَوَاءً كَانَ الْمُرَادُ
نَهْيُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ نَهْيَ أُمَّتِهِ، وَالتَّأْوِيلُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: أَوْ أَمَرَ الْأُمَّةَ بِاِكْتِسَابِ
الْمَعَارِفِ الْمُزِيحَةِ لِلشَّكِّ عَلَى الْوَجْهِ الْأَبْلَغِ يَهْدِمُ أَصْلَ الْاسْتِدْلَالِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى
مَنْ تَأَمَّلَ فِي مَسَاقِ الْكَلَامِ^(٤).

والتَّحْقِيقُ أَنَّ الشَّكَّ لَا يَكُونُ بِقَصْدٍ وَاخْتِيَارٍ، فَالنَّهْيُ الْمَذْكُورُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ
تَكْلِيفًا لِلْحَثِّ عَلَى مُحَافَظَةِ الْأَسْبَابِ الْمُزِيحَةِ لَهُ، وَالتَّحْذِيرِ عَنْ بَوَاعِثِ الْغَفْلَةِ عَنْهَا
وَالرَّسُولُ ﷺ أَحَقُّ بِهِمَا مِنْ أُمَّتِهِ.

وَلَقَدْ أَحْسَنَ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحَذِّرُ نَبِيَّهُ مِنْ اتِّبَاعِ الْهَوَى أَكْثَرَ مِمَّا يُحَذِّرُ
غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ ذَا الْمَنْزِلَةِ الرَّفِيعَةِ إِلَى تَجْدِيدِ^(٥) الْإِنْذَارِ أَحْوَجُ؛ حِفْظًا لِمَنْزِلَتِهِ، وَصِيَانَةً
لِمَكَانَتِهِ، وَقَدْ قِيلَ: حَقُّ الْمِرَاةِ الْمَجْلُوءَةِ أَنْ يَكُونَ تَعَهُدُهَا أَكْثَرَ، إِذَا كَانَ الْقَلِيلُ مِنَ
الصَّدَأِ عَلَيْهَا أَظْهَرَ، فَتَدَبَّرْ.

(١) فِي (ل): «بِالْعِصْمَةِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ».

(٢) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْبِيضَاوِيِّ» (١/١١٣).

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: «بِقَصْدٍ وَاخْتِيَارٍ...» إِلَى هُنَا لَيْسَ فِي (ع).

(٤) فِي (ل): «الْمَقَال».

(٥) فِي (ع): «تَحْذِير».

لائحةٌ قَدَسِيَّةٌ^(١)

إِنَّ إِبْلِيسَ اللَّعِينَ^(٢) لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمَلَكِ، بَلْ مِنْ جِنْسِ الْجِنِّ^(٣)؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الكهف: ٥٠]، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ دِلَالَةٌ قَاطِعَةٌ انْقِطَاعُ الاستِثْنَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١]، إِنَّمَا حَكَمَ بِانْقِطَاعِ الاستِثْنَاءِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ عَدَمَ كَوْنِ إِبْلِيسَ مِنَ السَّاجِدِينَ^(٤) يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ عَلَى تَقْدِيرِ الاتِّصَالِ، فَيَضِيعُ قَوْلُهُ: ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾.

وَأَمَّا الدَّلَالَةُ فِي انْقِطَاعِ الاستِثْنَاءِ^(٥) الْمَذْكُورِ عَلَى أَنَّ إِبْلِيسَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمَلَكِ: فَظَاهِرَةٌ؛ إِذْ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ حَقُّ الاستِثْنَاءِ الْمَذْكُورِ الاتِّصَالُ، وَلَمَّا اتَّجَهَ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ إِبْلِيسُ مِنْ جِنْسِ الْمَلَكِ، فَلَا وَجْهَ لَانْقِطَاعِ الاستِثْنَاءِ عَلَى مَا ذُكِرَ آنِفًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ، فَلَا يَتَنَوَلُهُ أَمْرُ الْمَلَائِكَةِ بِالسُّجُودِ، فَمَا وَجْهٌ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَآ مَعَكَ إِلَّا تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْنَاكَ﴾ [الأعراف: ١٢]؛ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي تَنَاوُلِ الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ إِيَّاهُ؛ إِذْ لَمْ يَرُدْ فِي خُصُوصِهِ أَمْرٌ مُسْتَقِلٌّ = تَدَارَكَ دَفْعُهُ بِقَوْلِهِ: وَتَنَاوُلِ الْأَمْرِ إِيَّاهُ - يَعْنِي^(٦): تَنَاوُلِ الْأَمْرِ بِالسُّجُودِ لِأَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - دِلَالَةٌ لَا عِبَارَةَ حَتَّى يَلْزَمَ أَنْ يَكُونَ إِبْلِيسُ مِنْ جِنْسِ الْمَلَكِ.

(١) فِي (ل): «حَدَسِيَّة».

(٢) «اللَّعِين» لَيْسَ فِي (ل) وَ(م).

(٣) هُوَ أَحَدُ قَوْلَيْنِ عَلَى الثَّانِي مِنْهُمَا - وَهُوَ كَوْنُ إِبْلِيسَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ - جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ

وَالتَّابِعِينَ مُسْتَدْلِينَ بِظَاهِرِ الاستِثْنَاءِ. انْظُرْ: «رُوحُ الْمُعَانِي» لِلْأَلُوسِيِّ (١/ ٢٣١).

(٤) مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّمَا حَكَمَ بِانْقِطَاعِ...» إِلَى هُنَا لَيْسَ فِي (ل).

(٥) فِي (ل): «استِثْنَاءُهُ».

(٦) فِي (ع): «حَتَّى».

يُرْشِدُكَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَسْتَكَبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]؛ لَأَنَّ الْمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: أَمْرُكَ دَائِرٌ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ أَدْنَى مِنَ الْمَأْمُورِينَ بِالسُّجُودِ^(١)، فَيَتَنَاوَلَكَ الْأَمْرُ دِلَالَةً^(٢)؛ ضَرُورَةً أَنَّ الْأَعْلَى إِذَا أَمَرَ بِتَعْظِيمِ شَخْصٍ يَكُونُ الْأَدْنَى مَأْمُورًا بِهِ بِطَرِيقِ الْأُولَى، فَيَلْزِمُ الْاسْتِكْبَارُ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ هَذَا الشَّقِّ مِنَ التَّرِيدِ، أَوْ أَعْلَى مِنْهُمْ، فَتَكُونُ مِنْ زُمَرَةِ^(٣) الْعَالِينَ^(٤) الَّذِينَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُمْ الْأَمْرُ بِالسُّجُودِ أَضْلًا؛ أَي: لَا عِبَارَةً وَلَا دِلَالَةً، وَلَعَلَّهُمْ أَزْوَاحُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ فَإِنَّ الْأَرْوَاحَ مَخْلُوقَةً قَبْلَ الْأَجْسَادِ بِالْفِي عَامٍ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ»^(٥).

* دَقِيقَةٌ: وَفِي عِبَارَةٍ ﴿مَعَ﴾ - يَعْنِي: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَبْنَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّنَجِدِينَ﴾ [الحجر: ٣١] - إِمَارَةً إِلَى مَا قَدَّمَاهُ مِنَ الْإِرْشَادِ إِلَى^(٦) أَنْ يَتَنَاوَلَ الْأَمْرُ بِالسُّجُودِ لِإِبْلِيسَ دِلَالَةً؛ حَيْثُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي حَيْزِ التَّابِعِينَ الْمَأْمُورِينَ بِالسُّجُودِ، فَافْهَمْ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْإِرْشَادِ^(٧).

* تَمَّةٌ^(٨): قَدْ نَبَّهْتُ فِيمَا سَبَقَ عَلَى أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ

(١) «بالسجود» ليس في (ل).

(٢) «دلالة» ليس في (ع).

(٣) «من زمرة» ليس في (ل).

(٤) في (ل): «العالمين»، والصواب المثبت.

(٥) تقدم تخريجه. وأخرج ابن حبان (٦٤٠٤)، والحاكم (٣٥٦٦)، من حديث العرباض بن سارية:

«إني كنت عند الله لمكتوب خاتم النبيين وآدم لمنجدل في طيئته».

(٦) في (ع): «أي».

(٧) في (ع): «الرشاد».

(٨) «تممة» ليس في (ل).

أَبَقَ أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّجْدَيْنِ ﴿[الأعراف: ١١] مُنْقَطِعٌ قَطْعاً لَا احْتِمَالَ فِيهِ لِلاتِّصَالِ،
وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الِاسْتِثْنَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَقَ أَنْ يَكُونَ مَعَ
السَّجْدَيْنِ﴾ [الحجر: ٣١] أَيْضاً مُنْقَطِعاً، فَمَنْ تَرَدَّدَ فِيهِ فَقَالَ - الْقَائِلُ هُوَ الْإِمَامُ
الْبَيْضَاوِيُّ -: إِنْ جُعِلَ قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ مُنْقَطِعاً، اتَّصَلَ بِهِ قَوْلُهُ: ﴿أَبَقَ﴾؛ أَي:
وَلَكِنْ إِبْلِيسَ أَبَى، وَإِنْ جُعِلَ مُتَّصِلاً، كَانَ اسْتِثْنَاءً^(١) عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ سَائِلٍ: هَلَّا
سَجَدَ^(٢) = فَقَدْ أَخْطَأَ^(٣).

(١) فِي (ل): «الاستئناف».

(٢) فِي (ل): «يسجد». وانظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢١٠).

(٣) «فقد أخطأ» ليس فِي (ل).

فريدة

كَانَ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ مُرْسَلًا لِلنَّاسِ كَافَّةً، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا، لَمَا وَسَّعَهُ إِلَّا أَتْبَاعِي»^(١)، بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَلَوْ كَانَ نَبِيُّنَا^(٢) فِي زَمَنِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَمَا وَسَّعَهُ^(٣) أَنْ لَا يَتَّبِعُهُ، وَبِهَذَا تَبَيَّنَ وَجْهُ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَاتَّضَحَ مَا سَبَقَ لَهُ الْكَلَامُ مِنْ بَيَانِ جِهَةِ فَضْلِهِ، وَمَنْ قَالَ: لَوْ^(٤) نَزَلَ الْكِتَابُ الْمُتَقَدِّمُ فِي أَيَّامِ الْمُتَأَخِّرِ لَنَزَلَ عَلَى وَفْقِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ ﷺ: «لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَمَا وَسَّعَهُ إِلَّا أَتْبَاعِي»، لَمْ يَدْرِ أَنَّهُ حَيْثُ لَا يُظْهَرُ الْفَضِيلَةُ؛ فَإِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ كَانَ حَيًّا فِي زَمَنِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَا وَسَّعَهُ إِلَّا أَتْبَاعُهُ، وَمَسَاقُ الْكَلَامِ عَلَى مَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ فِيمَا تَقَدَّمَ لِإِظْهَارِ الْفَضِيلَةِ، وَأَيْضًا مُوجِبُ مَا ذَكَرُهُ فِي تَقْرِيرِ^(٥) مَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ مِنْ أَنَّ^(٦) الْمُخَالَفَ فِي جُزْئِيَّاتِ الْأَحْكَامِ بِسَبَبِ تَفَاوُتِ الْأَعْصَارِ فِي الْمَصَالِحِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا حَقٌّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى زَمَانِهَا^(٧) مُرَاعَى^(٨) فِيهِ صَلَاحُ مَنْ خُوطِبَ بِهَا انْتِسَاخُ الشَّرِيعَةِ لَا انْتِسَاخُ النُّبُوَّةِ، وَالْأَوَّلُ

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٤٦٣١)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ولفظه:

«لو كان موسى حيًّا بين أظهركم، ما حلَّ له إلا أن يتبعني».

(٢) في (ل): «نبيًّا».

(٣) في (ل) و(م): «لو وسَّعَهُ» بدل: «لما وسَّعَهُ»، والصواب المثبت.

(٤) في (ل): «من».

(٥) في (ل): «تقدير».

(٦) «أن» ليس في (ل).

(٧) في (ل): «زماننا».

(٨) في (ل): «مرعي».

لَا يَسْتَلِزِمُ الثَّانِي عَلَى مَا أَفْصَحَ عَنْهُ ﷺ بِقَوْلِهِ: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً»^(١)، قَدْ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ مَبْعُوثًا إِلَى كَافَّةِ النَّاسِ، فَلَا دِلَالَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةَ عَنْهُ ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] عَلَى عُمُومِ الطُّوفَانِ، وَلَا بَعَثَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ غَرَقِ الْكَفَّارِ قَاطِبَةً حَتَّى يَرِدَ النَّقْضُ بِعُمُومِ بَعْثِهِ^(٢) بَلْ إِبْقَاءُ لَهُ عَلَى مَا كَانَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ وَإِنْ خَفِيَ عَلَى مَنْ قَالَ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَانَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَبْعُوثًا إِلَى كُلِّ النَّاسِ^(٣) بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ^(٤) الْفُلِّ، فَكَيْفَ اخْتَصَّ بِهِ نَبِيَّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟
قُلْتُ: كَانَ ذَلِكَ ضَرُورِيًّا، فَلَا اعْتِبَارَ بِهِ.

«وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً».

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ آدَمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَيْضًا مَبْعُوثًا إِلَى النَّاسِ عَامَّةً؟
قُلْتُ: بَلْ كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى^(٥) قَوْمِهِ خَاصَّةً؛ ضَرُورَةً أَنَّهُ لَا وُجُودَ لِقَوْمٍ^(٦) آخَرِينَ فِي عَهْدِهِ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْعُمُومِ الْمَذْكُورِ عُمُومُ الْأَقْوَامِ^(٧) الدَّاخِلَةِ تَحْتَ جَنْسِ الْإِنْسِ، لَا مُرْسَلًا إِلَيْهِمْ كَافَّةً؛ لِأَنَّ تَبْلِيغَ الرِّسَالَةِ إِلَى كَافَّةِ النَّاسِ وَعَامَّةِ الْبَشَرِ

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) في (ل): «نقضه».

(٣) في (ل): «ناس».

(٤) في (ل): «إلى».

(٥) قوله: «الناس عامة؟ قلت: بل كسائر..» إلى هنا ليس في (ع).

(٦) في (ل) زيادة: «لعدم وجود قوم آخر».

(٧) في (ل): «العموم للأقوام» بدل «عموم الأقوام».

كَانَ خَارِجاً عَنْ وَسْعِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨] الآية، وَلَمْ يَقُلْ: أَرْسَلْنَاكَ إِلَى النَّاسِ^(١) كَافَّةً؛ فَإِنَّ الثَّانِي يَقْتَضِي التَّبْلِيغَ إِلَى النَّاسِ قَاطِبَةً دُونَ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا^(٢) يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُقْصِراً^(٣) فِي أَمْرِ التَّبْلِيغِ غَيْرَ مُوفٍّ^(٤) حَقُّهُ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَبْلِيغُ الرِّسَالَةِ إِلَى مَا فِي أَطْرَافِ الْعَالَمِ مِنْ أَصْنَافِ الْأُمَمِ.

وَلَمَّا كَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَعْثِ وَالْإِرْسَالِ خَفِيفاً جَدّاً، كَانَ ذَلِكَ مَظِنَّةَ الْإِشْكَالِ، فَتَدَارَكَ حَلُّهُ فَقَالَ^(٥): «وَالْبَعْثُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً أَعْمُ^(٦) مِنَ الْإِرْسَالِ إِلَيْهِمْ^(٧) عَامَّةً؛ فَإِنَّ فِي الْإِرْسَالِ تَكْلِيْفاً دُونَ الْبَعْثِ؛ لِأَنَّهُ تَكْوِينٌ مَحْضٌ، فَلَا يَلْزَمُ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ فِيمَا تَقَدَّمَ بِقَوْلِهِ: «وَإِلَّا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُقْصِراً فِي أَمْرِ التَّبْلِيغِ» عَلَى الْقَوْلِ الْمَأْثُورِ^(٨)؛ يَعْنِي: قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَيُعْثُثُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»، وَلَا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾ [الأعراف: ١٥٨]؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾ مُتَعَلِّقٌ بِمَعْنَى الْبَعْثِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ^(٩) قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾، وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ عَلَى اعْتِبَارِ تَضَمُّينِ الْبَعْثِ.

(١) «إِلَى النَّاسِ» لَيْسَ فِي (ل).

(٢) فِي (ل): «وَلَا».

(٣) فِي (ل) وَ(م): «مُقْصِراً».

(٤) فِي (ل): «مَعْرِف».

(٥) «فَقَالَ» لَيْسَ فِي (ل).

(٦) «أَعْمُ» لَيْسَ فِي (ل) وَ(م).

(٧) «إِلَيْهِمْ» لَيْسَ فِي (ل).

(٨) فِي (ع): «الْمَأْثُور».

(٩) فِي (ل): «تَضَمَّنَهُ».

﴿ تَمَّةُ: الْبَعْثَةُ تُلَازِمُ الرِّسَالَةَ، وَصَفُ الْبَعْثَةِ إِلَى الْخَلْقِ بِالْدَّعْوَةِ إِلَى الْحَقِّ لَا يَتَنَظَّمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ، بَلْ مَخْصُوصَةٌ بِالرُّسُلِ مِنْهُمْ، وَقَدْ أَفْصَحَ عَنْ هَذَا الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا ﴾ [النمل: ١٥] حَيْثُ قَالَ: وَكُلُّ نَبِيٍّ جَاءَ بَعْدَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِمَّنْ بُعِثَ وَمِمَّنْ (١) لَمْ يُبْعَثْ، فَإِنَّمَا كَانَ بِشَرِيعَةِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، إِلَى أَنْ بُعِثَ الْمَسِيحُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَنَسَخَهَا (٢).

ولا (٣) وَجَهَ لِمَا قِيلَ - قَائِلُهُ الْقَاضِي عَضُدُ الدِّينِ فِي دِيبَاجَةِ «الْمَوَاقِفِ» -: وَبُعِثَ (٤) إِلَيْهِمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ (٥)؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَى عُمُومِ الْبَعْثَةِ لِعَامَّةِ الْأَنْبِيَاءِ (٦) عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

﴿ فَائِدَةٌ: تَعَلَّقَ الْجَارُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء: ٧٩] مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ لِلْفِعْلِ لَا لِلْحَالِ؛ يَعْنِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ رَسُولًا ﴾؛ لِمَا فِي تَقْدِيمِ الْجَارِّ مِنْ إِيْهَامِ التَّخْصِيسِ؛ يَعْنِي: تَخْصِيسَ رِسَالَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلنَّاسِ، وَلَا صَحَّةَ لَهُ؛ لِأَنَّ رِسَالَتَهُ عَامَّةٌ لِلثَّقَلَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَتَنَبَّهْ لِهَذَا - يَعْنِي: صَاحِبُ «الْكُشَافِ»، وَالْقَاضِي (٧)، وَمَنْ حَذَوْهُمَا - جَوَّزَ ذَلِكَ؛ أَي: تَعَلَّقَ الْجَارُّ بِالْحَالِ (٨).

(١) فِي (ع): «وَمِنْ».

(٢) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ» (١٣/ ١٦٤).

(٣) فِي (ل) وَ(م): «فَلَا».

(٤) فِي (ل): «وَبُعِثَتْ».

(٥) انْظُرْ: «شَرْحُ الْمَوَاقِفِ» لِلْجَرَجَانِيِّ (١/ ١٢).

(٦) «الْأَنْبِيَاءُ» لَيْسَ فِي (ع).

(٧) انْظُرْ: «الْكُشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (١/ ٥٣٩)، وَ«تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ» (٢/ ٨٦).

(٨) فِي (ع) وَ(م): «لِلْحَالِ».

* فائدة: قَالَ الرَّضِيُّ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ»: وَقَدْ يَلْزَمُ بَعْضُ الْأَسْمَاءِ الْحَالِيَّةُ؛ نَحْوُ: كَافَّةٌ وَقَاطِبَةٌ، وَلَا يُضَافَانِ^(١)، وَتَقَعُ (كَافَّةٌ) فِي كَلَامٍ مِّنْ لَا يُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِ مُضَافَةً غَيْرَ حَالٍ، وَقَدْ^(٢) خَطِئُوا فِيهِ^(٣)؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مُضَافَةً غَيْرَ حَالٍ فِي كَلَامِ الْعَلَّامَةِ الزَّمَخْشَرِيِّ؛ حَيْثُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النَّملِ مِنَ «الْكَشَافِ»: وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِحَقِيقَةِ الْإِبْصَارِ كُلِّ نَاطِرٍ فِيهَا مِنْ كَافَّةٍ أُولَى الْعَقْلِ^(٤). وَهُوَ إِمَامُ الْعَرَبِيَّةِ يُسْتَشْهَدُ بِتَرَاكِيْبِهِ.

* فائدة أُخْرَى^(٥): (كَافَّةٌ) مَنَقُولٌ عَنْ مَعْنَاهَا^(٦) الْأَصْلِيُّ الَّذِي دَخَلَهَا تَاءٌ^(٧) التَّأْنِيثِ بِاعْتِبَارِهِ؛ فَإِنَّهَا^(٨) فِي الْأَصْلِ فَاعِلٌ مِّنَ الْكَفِّ بِمَعْنَى الْمَنْعِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى مَعْنَى «كُلِّ» وَ«جَمِيعٍ»، فَلَا عِبْرَةَ لِتَأْنِيثِهَا بَعْدَ النِّقْلِ؛ لَكَوْنِهَا بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ أَجْزَائِهَا.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: إِنَّ التَّاءَ فِي (كَافَّةٌ) وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا لِلتَّأْنِيثِ لَكِنَّهَا لَيْسَتْ فِيهَا إِذَا كَانَتْ حَالًا^(٩)، لِلتَّأْنِيثِ^(١٠)، بَلْ صَارَ هَذَا نَقْلًا مَحْضًا^(١١) إِلَى مَعْنَى «كُلِّ» وَ«جَمِيعٍ» كَمَا

(١) فِي (ل): «يُضَافَانِ».

(٢) مَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ لَيْسَ فِي (ل) وَ(م).

(٣) «فِيهِ» لَيْسَ فِي (ل). وَانْظُرْ: «شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ» لِرَضِيِّ الدِّينِ الْإِسْتِرَابَادِيِّ (٢/٥٢).

(٤) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٣/٣٥١).

(٥) «أُخْرَى» لَيْسَ فِي (ع).

(٦) فِي (ل) وَ(م): «مَعْنَاهُ».

(٧) «تَاءٌ» لَيْسَ فِي (ل) وَ(م).

(٨) فِي (ل): «فَلَانِهَا».

(٩) قَوْلُهُ: «لِلتَّأْنِيثِ لَكِنَّهَا لَيْسَتْ...» إِلَى هُنَا لَيْسَ فِي (ل).

(١٠) «لِلتَّأْنِيثِ» لَيْسَ فِي (ع).

(١١) «مَحْضًا» لَيْسَ فِي (ل).

صَارَ «قَاطِبَةً» و«عَامَّةً» إِذَا كَانَ حَالًا نَقْلًا مَحْضًا إِلَى مَعْنَى «كُلِّ» و«جَمِيعٍ»، فَإِذَا قُلْتُمْ: قَامَ النَّاسُ كَافَّةً أَوْ قَاطِبَةً فَلَا يَدُلُّ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَلَى التَّائِيثِ كَمَا لَا يَدُلُّ «كُلِّ» وَلَا «جَمِيعٍ» كِتَاءَ الذَّاتِ^(١).

قَالَ الْفَاضِلُ التَّنَازَانِيُّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: إِنَّ الذَّاتَ فِي الْأَصْلِ مُؤَنَّثٌ^(٢) «ذُو»، وَقُطِعَتْ عَنْ لُزُومِ الْوَصْفِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ، وَأُجْرِيَتْ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ الْمُسْتَقْلَةِ بِمَعْنَى نَفْسِ الشَّيْءِ وَحَقِيقَتِهِ، وَأُجْرِيَتْ تَأْوِيلًا مُجْرَى الْأَصْلِيَّةِ، فَقَالُوا فِي النِّسْبَةِ: ذَاتِي بِإِثْبَاتِهَا، وَجَوَّزُوا إِطْلَاقَهَا^(٣) عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَعَ امْتِنَاعِ مِثْلِ «عَلَّامَةٍ»؛ لَوْجُودِ النَّاءِ، فَلَا مَانِعَ مِنْ جِهَةِ النَّاءِ، إِنَّمَا قَالَ: مِنْ جِهَةِ النَّاءِ^(٤)؛ لِأَنَّ فِيهَا مَانِعًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى: «كُلِّ» و«جَمِيعٍ»، لَا مَعْنَى: «كَافِيَةٍ»^(٥) فِي كَافَةٍ؛ لَكَوْنِهَا حَالًا^(٦) عَنِ الْكَافِ فِي «أَرْسَلْنَاكَ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وَبِهَذَا التَّفْصِيلِ تَبَيَّنَ وَجْهُ الْخَلَلِ فِيمَا قِيلَ - قَائِلُهُ صَاحِبُ «الْكُشَافِ»، ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ^(٧) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] :-

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٣٣٩).

(٢) فِي (ل): «مؤنثة».

(٣) فِي (ل): «إطلاقه».

(٤) «إِنَّمَا قَالَ مِنْ جِهَةِ النَّاءِ» لَيْسَ فِي (ل).

(٥) فِي (ل): «كافية».

(٦) «حَالًا» لَيْسَ فِي (ل).

(٧) «تفسير» لَيْسَ فِي (ل).

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿كَافَّةً﴾ حَالاً مِنْ ﴿السَّلَامِ﴾؛ لِأَنَّهَا تُؤْنَتْ^(١) كَمَا تُؤْنَتْ^(٢) «الْحَرْبُ»، قَالَ الشَّاعِرُ: [من البسيط]
السَّلَامُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيَتْ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جَرْعُ^(٣)
فَإِنَّ مَبْنَاهُ الْغَفْلَةُ عَنْ أَنَّ «كَافَّةً» قَدْ نُقِلَتْ مِنْ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيِّ الَّذِي دَخَلَهَا التَّأْنِثُ
باعتباره، وانسلخ عنها ذلك الوصف.

(١) في (ل): «نويت»، وقد تصحفت عن «تؤنت».

(٢) «كما تؤنت» ليس في (ل).

(٣) في (ل): «أنفاسك جوع»، وفي (ع): «أنفاسها جزع»، والصواب المثبت. انظر: «الكشاف»

للزمخشري (١/٢٥٢).

فريدة

كَرَّرَ لَفْظَ ﴿أَطِيعُوا﴾؛ يعني: في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]؛ تعظيماً لأمر الرسول، ولهذا - أي: ولكون التكرير المذكور للتعظيم - ترك في قوله تعالى: ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فرقاً^(١) بين المطاعين، فلا حاجة إليه عند عدم ذكر ثانيهما^(٢)، وهو أولو الأمر فلذلك - أي: لكون التكرير المذكور بمجموع^(٣) التعظيم والفرق - ترك التكرار في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٠] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَزَوَّجُوا﴾ [الأنفال: ٤٦] الآية؛ لفقد بعض الباعث، وهو الفرق المذكور، وإنما قال تعالى: ﴿مِنْكُمْ﴾؛ إظهاراً لوجه الرخصة في المنازعة الآتي ذكرها.

ولمّا كان إيجاب الطاعة للأمراء منبئاً^(٤) عن اشتراط العدالة وهو^(٥) موافقة الحق خصوصاً بقرينة التمهيد السابق بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، رُتّب عليه قوله تعالى^(٦): ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [النساء: ٥٩]؛ أي: في^(٧) أمر من أمور الدين، أو أمور الدنيا؛ أي: فإن^(٨) تنازعتم وأولو الأمر منكم في

(١) في (ع): «وفرق».

(٢) في (ل): «ثانيتهما» وفي (م): «ثانيتها» وهو خطأ.

(٣) في (ع): «المجموع».

(٤) في (م): «مبنيّاً».

(٥) «هو» ليس في (ع) و(م).

(٦) «قوله تعالى» ليس في (ل).

(٧) «أي: في» ليس في (ل).

(٨) «فإن» ليس في (ل).

شَيْءٌ، فَبِهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ طَاعَةَ الْأَمْرَاءِ إِنَّمَا تَجِبُ إِذَا وَافَقُوا الْحَقَّ، وَأَمَّا إِذَا خَالَفُوهُ، فَلَا طَاعَةَ لَهُمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»^(١).

وَالْمُرَادُ مِنَ الرَّدِّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] الرَّدُّ إِلَى كِتَابِهِ تَعَالَى، وَمَنْ الرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ الرَّدُّ^(٢) إِلَى سُنَّتِهِ^(٣) قَوْلِيَّةً كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً أَوْ تَقْرِيرِيَّةً، وَهَذَا؛ أَيُّ: الرَّدُّ إِلَى سُنَّتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ يَنْتَظِمُ حَالَتِي حَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ، فَمَنْ قَالَ - قَائِلُهُ هُوَ الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ^(٤) - فِي تَفْسِيرِ الرَّدِّ إِلَى الرَّسُولِ - بِالسُّؤَالِ عَنْهُ^(٥) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي زَمَانِهِ، وَالْمُرَاجَعَةُ إِلَى سُنَّتِهِ بَعْدَهُ = لَمْ يُصَبِّ فِي تَفْصِيلِهِ وَتَخْصِيصِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَاجَعَةَ إِلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي زَمَانِهِ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ بِالسُّؤَالِ عَنْهُ^(٦)؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ ﷺ وَتَقْرِيرَهُ حُجَّةٌ فِي زَمَانِهِ أَيْضًا.

* فَائِدَةٌ: لَمَّا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ مُنَازَعٍ^(٧) فِيهِ الرَّدُّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٨٨٩)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٧٠٧) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ عَلَيْهِ وَلَا طَاعَةَ».

(٢) «الرَّدُّ» لَيْسَ فِي (ل).

(٣) فِي (ل): «السُّنَّة».

(٤) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ» (٨٠ / ٢).

(٥) فِي (ع): «مِنْهُ».

(٦) فِي (ع): «مِنْهُ».

(٧) فِي (م): «مُنَازَع».

وهذا العموم مستفاد من إيهام شيء وتكثيره، ولا خفاء في أنه لا يوجد في كل حادثة نص ظاهر^(١) من^(٢) الكتاب أو السنة، تضمن الإيجاب المذكور الأمر بالنظر في مودعات النصوص الواردة في الكتاب والسنة، والعمل بمدلولاته ومقتضياته^(٣)، فالآية المذكورة حجة على منكري القياس من أصحاب الظواهر؛ لا لهم^(٤) كما توهموا^(٥).

قال الإمام البيضاوي في «تفسيره»: واستدل به منكري القياس وقالوا: إنه تعالى أوجب رد المختلف فيه إلى الكتاب والسنة دون القياس، وأجيب بأن رد المختلف فيه إلى المنصوص عليه إنما يكون بالتمثيل والبناء عليه، وهو القياس^(٦).

ومبنى هذا الجواب على عدم الفرق بين الاجتهاد والقياس، وإلا؛ فالرد المذكور قد يكون بالاجتهاد لا بطريق القياس، وهذا واضح^(٧) عند من له أدنى خبرة.

* فائدة: لما أمرنا الله تعالى بالرد والاجتهاد بقوله^(٨): ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وشرط فيه؛ أي: فيما أمر به التنازع حيث قال: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ﴾ [النساء:

(١) «نص ظاهر» ليس في (ل).

(٢) في (ل): كلمة غير واضحة، رسمها «بقي».

(٣) في (ل): «بمدلولاتها ومقتضياتها».

(٤) في (ع) و(ل): «لأنهم» بدل «لا لهم» وهو خطأ.

(٥) في (ل): «توهموا».

(٦) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ٨٠).

(٧) في (ع) و(ل): «أوضح».

(٨) «بقوله» ليس في (ع).

[٥٩]، وَرَتَّبَ عَلَيْهِ الرَّدَّ الْمَذْكُورَ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا رُخْصَةَ لِلرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ عِنْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ، وَإِلَّا؛ لَكَانَ اعْتِبَارُ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ ضَائِعاً، وَلَا وَجْهَ لَهُ فِي الْكَلَامِ الْبَلِيغِ^(١)، فَكَيْفَ فِي الْكَلَامِ^(٢) الْمُعْجِزِ؟

فَفِي النَّصِّ الْمَذْكُورِ دَلَالَةٌ عَلَى حُجَّةِ الْإِجْمَاعِ، وَعَدَمِ جَوَازِ مُخَالَفَتِهِ، فَالْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ جَامِعَةٌ لِلْأُصُولِ الْأَرْبَعَةِ؛ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ وَالْإِجْمَاعِ، وَهَذَا مِنْ لَطَائِفِ الْأَسْرَارِ الْمُسْتَخْرَجَةِ بِدَقَائِقِ الْأَنْظَارِ.

(١) فِي (ع) وَ(م): «كَلَامٌ بَلِيغٌ» بَدَلُ: «الْكَلَامِ الْبَلِيغِ».

(٢) فِي (ع) زِيَادَةٌ: «فِي»، وَالصَّرَاحُ الْمُبْتَدَأُ.

فَرِيدَةٌ

الاجْتِهَادُ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: اسْتِفْرَاغُ الْجَهْدِ فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا فِيهِ كُلْفَةٌ، وَلِهَذَا يُقَالُ: اجْتَهَدْتُ فِي حَمْلِ الْحَجَرِ، وَلَا يُقَالُ: اجْتَهَدْتُ فِي حَمْلِ الْخَرْدِلَةِ.

وفي الاصطلاح: استفراغُ الفقيهِ الوُسْعَ لِتَحْصِيلِ ظَنٍّ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ، أَعَمٌّ مِنَ الْقِيَاسِ، وَهُوَ تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ مِنَ الْأَصْلِ إِلَى الْفَرْعِ؛ لِعَلَّةٍ مَتَّحِدَةٍ^(١) لَا تُدْرِكُ بِمُجَرَّدِ اللُّغَةِ، كَذَا قَالُوا^(٢).

وَيُشْكَلُ هَذَا بِدَلَالَةِ النَّصِّ الْاجْتِهَادِيَّةِ؛ كَالَّتِي تَمَسَّكَ بِهَا الْإِمَامَانِ فِي إيجابِ الْحَدِّ فِي^(٣) اللُّوَاطَةِ مُطْلَقًا^(٤)؛ لِأَنَّ الْاجْتِهَادَ قَدْ يَكُونُ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ؛ كَالْاجْتِهَادِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْمُتَبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»^(٥)؛ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ حَمَلَ التَّفَرُّقَ عَلَى تَفَرُّقِ الْأَبْدَانِ، فَأَثْبَتَ خِيَارَ الْمَجْلِسِ^(٦)، وَأَبُو حَنِيفَةَ حَمَلَهُ عَلَى تَفَرُّقِ الْأَقْوَالِ، فَلَمْ يُثَبِّتْهُ^(٧).

(١) «متحدة» ليس في (ع) و(ل).

(٢) انظر: «كشف الأسرار» لعبد العزيز البخاري (١٤ / ٤).

(٣) «الحد في» ليس في (ع) و(ل).

(٤) حيثُ إن الإمامين أبا يوسفَ ومحمدًا أوجبا حدَّ الزَّنا باللوَّاطَةِ بدلالةِ النَّصِّ؛ لِأَنَّ الزَّنا اسمٌ لفعلٍ معلومٍ، ومعناه قضاءُ الشَّهْوَةِ بِسَفْحِ الْمَاءِ فِي مَحَلٍّ مُحَرَّمٍ مُشْتَهَى، وَهَذَا الْمَعْنَى بَعِيْنُهُ مَوْجُودٌ فِي اللُّوَاطَةِ وَزِيَادَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحُرْمَةِ فَوْقَهُ، وَفِي سَفْحِ الْمَاءِ فَوْقَهُ، وَفِي الشَّهْوَةِ مِثْلُهُ، وَهَذَا مَعْنَى الزَّنا لُغَةً. انظر: «كشف الأسرار» لعبد العزيز البخاري (٢٢٩ / ٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٤٥٦)، والنسائي (٤٤٦٧) (٤٤٨٣)، والإمام أحمد في «مسنده» (٣٩٣)، من

حديث عبد الله بن عمر وعمر بن العاص رضي الله عنهم.

(٦) انظر: «نهاية المطلب» للجويني (١٦ / ٥).

(٧) انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٢٢٨ / ٥)، ووقع في (ع): «يثبت» بدل «يثبته».

والقياس - على ما ظهر من حده المذكور آنفاً - شرط فيه فقد النص، فلا يكون في موره، فثبت^(١) أن الاجتهاد يوجد بدونه، ولا بد له - أي: للقياس؛ حيث شرط فيه أن لا تدرك علته^(٢) بمجرد اللغة - من الاجتهاد، فثبت أن القياس لا يوجد بدون الاجتهاد^(٣)، فظهر أن النسبة بينهما عموم وخصوص مطلق.

وهذا - أي: الفرق المذكور بين الاجتهاد والقياس - مع وضوحه عند من له أدنى ذرية فن^(٤) قوة الأصول، فلا يشتبه على بعض المتسبين إلى علم الأصول، أراد به صاحب «فصول البدائع»^(٥) حيث قال في «شرح الفرائض» لسراج الدين^(٦): إن قول المجتهدين عين القياس.

والفاضل التفتازاني مع وقوفه على الفرق المذكور بينهما حيث قال في أوائل الركن الرابع من «التلويح»: الاجتهاد قد يكون بغير القياس؛ كاستنباط من النصوص الخفية الدلالة، قرّر كلامه في بيان تعريف الفقه على وجه أفصح عن الغفلة عن الفرق المذكور؛ حيث قال: قوله - يعني قول صاحب «التوضيح» -: مع ملكة الاستنباط؛ أي: العلم بما ذكر يشترط كونه مقرّناً بملكة استنباط

(١) في (ل): «فيثبت».

(٢) «علته» ليس في (ل).

(٣) «ثبت أن القياس لا يوجد بدون الاجتهاد» ليس في (ل).

(٤) في (ع) و(ل): «قوة» بدل «فن».

(٥) «فصول البدائع في أصول الشرائع» لشمس الدين محمد بن حمزة بن محمد الفناري، المتوفى سنة (٨٣٤هـ).

(٦) ويعتبر شرح الفناري من أحسن شروح السراجية، كما في «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١٢٤٩/٢).

الفُروع القياسية من تلك الأحكام^(١)، أو استنباط الأحكام من أدلتها^(٢).
وإنما قال: «أفصح عن الغفلة»؛ لأنَّ حقَّ الواقف عليه - أي: على الفرق المذكور - أن يقول^(٣): كونه مَقْرُوناً بملكة استنباط الفروع الاجتهادية من تلك الأحكام أو استنباط الأحكام^(٤) من أدلتها.

وقول صاحب «التوضيح»: «وعلم المسائل القياسية^(٥) للدور^(٦)» يُفصِّح أيضاً عن الغفلة عن الفرق المذكور؛ فإنه لو كان واقفاً عليه، لقال: لا المسائل الاجتهادية للدور، ومن الغافلين عن الفرق المذكور الإمام البيضاوي على ما نبهت عليه فيما تقدَّم حيث قال في الفريدة المذكورة قبيل هذه: ومبنى هذا الجواب على عدم الفرق بين الاجتهاد والقياس^(٧).

(١) انظر: «التلويح» للفتازاني (١/ ٢٩ - ٣٠).

(٢) «أو استنباط الأحكام من أدلتها» ليس في (ل) و(م).

(٣) في (ع): «يقال».

(٤) «أو استنباط الأحكام» ليس في (ل).

(٥) في (ع): «الإجماعية القياسية».

(٦) وعبارة «التوضيح» (١/ ٣١ - ٣٢): «وعلم المسائل الإجماعية يُشترط إلا في زمن رسول الله ﷺ؛ لعدم الإجماع في زمنه، لا المسائل القياسية؛ للدور»، أي لا يشترط للفقهاء العلم بالمسائل القياسية؛ كما في «التلويح» للفتازاني (١/ ٣٠) ووقع في (م): «وعلم المسائل الاجتهادية يشترط لا المسائل الفقهية».

(٧) توهم العبارة أن قوله: (ومبنى هذا الجواب) هي من كلام البيضاوي، غير أنها ليست كذلك، فبالرجوع إلى عبارة البيضاوي في «تفسيره» (٢/ ٨٠) - وهي -: «واستدل به منكر القياس، وقالوا: إنه تعالى أوجب رد المختلف إلى الكتاب والسنة دون القياس، وأجيب بأن رد المختلف إلى المنصوص عليه إنما يكون بالتمثيل والبناء عليه، وهو القياس، ويؤيد ذلك الأمر به بعد الأمر بطاعة الله وطاعة رسوله؛ فإنه يدل على أن الأحكام ثلاثة: مثبت بالكتاب، ومثبت بالسنة، ومثبت بالرد إليهما على وجه القياس». يتبين أنها ليست فيه.

فريدة

18
19

الْفَجْرُ فَجْرَانِ؛ فَجْرٌ صَادِقٌ - وَهُوَ الْبَيَاضُ الَّذِي يَسْتَطِيرُ؛ أَي: يَتَشَرُّ فِي الْأَفْقِ -
وَكَاذِبٌ، وَهُوَ الْبَيَاضُ ^(١) الَّذِي يَبْدُو طَوِيلًا ^(٢) كَذَنْبِ السَّرْحَانِ أَوَّلَ مَا ^(٣) يَرَى نُورَ
الشَّمْسِ، يُرَى فَوْقَ الْأَفْقِ كَحَظٍّ مُسْتَقِيمٍ، وَيَكُونُ مَا يَضْرِبُ ^(٤) بَعْدَهُ مِنَ الْأَفْقِ ^(٥)
مُظْلِمًا، فَلِذَلِكَ يُسَمَّى ذَلِكَ النُّورُ بِالصُّبْحِ الْأَوَّلِ، وَالصُّبْحِ الْكَاذِبِ، أَمَّا تَسْمِيَتُهُ
بِالْأَوَّلِ: فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ بِالْكَاذِبِ: فَلِكُونِ الْأَفْقِ مُظْلِمًا؛ أَي: لَوْ كَانَ يَصْدُقُ
أَنَّهُ نُورُ الشَّمْسِ، لَكَانَ الْمُنِيرُ ^(٦) مَا يَلِي الشَّمْسَ دُونَ مَا يَبْعُدُ عَنْهَا، لَا لِأَنَّهُ يَسْتَنِيرُ ^(٧)
ثُمَّ يَعْقِبُهُ الظَّلَامُ كَمَا هُوَ السَّابِقُ إِلَى بَعْضِ ^(٨) أَوْهَامِ الْأَنَامِ، وَالْمُسْتَهْرُ فِي السَّنَةِ
الْعَوَامِ، وَبِهِ أَخَذَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» ^(٩) مِنْ غَيْرِ تَأَمُّلٍ فِي الْمَقَامِ.

وَوَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا
وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ [البقرة: ١٨٧]، زِيَادَةُ قَوْلِهِ: ﴿لَكُمْ﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ
الْمُتَعَبَّرَ هُوَ التَّبَيُّنُ فِي مَكَانِ الصَّائِمِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا الْحُكْمِ وَحُكْمِ

(١) قوله: «الذي يستطير...» إلى هنا ليس في (ل).

(٢) في (ل) و(م): «طويلاً».

(٣) «ما» ليس في (ل).

(٤) في (ل) و(م): «يقرب».

(٥) في (ل) و(م): «من الأفق بعده» بدل: «بعده من الأفق».

(٦) «المنير» ليس في (ل).

(٧) في (ع): «يستتر».

(٨) «بعض» ليس في (ع) و(ل).

(٩) انظر: «الهداية» للمرغيناني (١/ ٤٠).

وَجُوبِ الصَّيَامِ بِطُلُوعِ هِلَالِ رَمَضَانَ بِالاعتبار؛ لاختلاف المطالع في الأولِ دُونَ الثاني؛ لَعَدَمِ الحَرَجِ فِيهِ، بِخِلَافِ الأولِ، فَنَاقِلُ ﴿الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ كَلِمَةُ ^(١) ﴿ثُمَّ﴾ لِلتَّارِخِيِّ؛ وَلَا تَارِخِي لَا بَتْدَاءِ الصَّوْمِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ؟

قُلْتُ: بَلَى، وَلِذَلِكَ أَمَرْنَا ^(٢) بِاتِّمَامِ الصَّيَامِ دُونَ الشُّرُوعِ فِيهِ، فَافْهَمْ سِرَّ الْكَلَامِ، وَمِنْ هَاهُنَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا دِلَالَةَ فِي النَّصِّ الْمَذْكُورِ عَلَى جَوَازِ ^(٣) تَأْخِيرِ النِّيَّةِ عَنِ الْفَجْرِ كَمَا زَعَمَهُ مَنْ قَالَ: وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، فَقَدْ أَبَاحَ الْأَكْلَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَمَرْنَا ^(٤) بِالصَّيَامِ بَعْدَهُ، وَ(ثُمَّ) لِلتَّارِخِيِّ فَتَصِيرُ الْعَزِيمَةُ بَعْدَ الْفَجْرِ لَا مَحَالَةَ.

وَالْخَيْطَانِ بَيَاضُ النَّهَارِ وَسَوَادُ اللَّيْلِ، شَبَّهَ أَوَّلَ مَا يَبْدُو مِنْ نُورِ الْفَجْرِ الْمُعْتَرِضِ فِي الْأَفْقِ بِالْخَيْطِ الْأَبْيَضِ، وَمَا يَمْتَدُّ مَعَهُ مِنْ غَبَشِ اللَّيْلِ بِالْخَيْطِ الْأَسْوَدِ.

قَالَ الشَّاعِرُ: [مِنْ الْبَسِيطِ]

الْخَيْطُ ^(٥) الْأَبْيَضُ ضَوْءُ الصُّبْحِ مُتَفَلِّقٌ ^(٦) وَالْخَيْطُ الْأَسْوَدُ جَنَحُ ^(٧) اللَّيْلِ مَكْتُومٌ

(١) «كلمة» ليس في (ع).

(٢) في (ل) و(م): «أمر».

(٣) «جواز» ليس في (ل).

(٤) في (ل) و(م): «أمر».

(٥) قوله: «الأبيض»، وما يمتد... إلى هنا ليس في (ل).

(٦) في (ل): «متعلق»، والصواب المثبت.

(٧) في (ل) و(م): «صبح» بدل: «جنح».

وقوله: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ بَيَانٌ لِلْخَيْطِ الْأَبْيَضِ عِبَارَةً، وَلِلْخَيْطِ الْأَسْوَدِ دِلَالَةً؛ لِأَنَّ بَيَانَ أَحَدِهِمَا فِي حُكْمِ بَيَانِ الثَّانِي، فَمَنْ نَظَرَ إِلَى خُصُوصِ الْعِبَارَةِ؛ كصَاحِبِ «الْكَشَافِ»، وَالْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ قَالَ^(١): اكْتَفَى بَيَانِ الْأَوَّلِ عَنْ بَيَانِ الثَّانِي؛ لِذِلَالَتِهِ عَلَيْهِ^(٢)، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى عُمُومِ الدَّلَالَةِ كصَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ» قَالَ: بَيَّنَّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾، وَمِنْهُمْ مَنْ وَفَّقَ^(٣) النَّظَرَ^(٤)، أَرَادَ بِهِ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»^(٥)، وَقَالَ: إِنَّ الْفَجَرَ عِبَارَةٌ عَنْ مَجْمُوعِ الْخَيْطَيْنِ؛ كَقَوْلِ الطَّائِي أَبِي تَمَّامٍ^(٦): [من البسيط]

وَأَزْرَقُ^(٧) الْفَجَرَ يَسْدُو قَبْلَ أَيْضِهِ

تَمَامُهُ:

وَأَوَّلُ الْغَيْثِ^(٨) رَشٌّ ثُمَّ يَنْسَكِبُ

فَيَكُونُ بَيَانًا لَهُمَا، وَقَدْ يَكُونُ وَقْتُ التَّبَيِّنِ عِبَارَةً عَنِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ، عَلَى أَنَّ فِي الْخَيْطِ إِشَارَةً إِلَيْهِ، وَلَوْلَا مُخَالَفَتُهُ لِنَصِّ^(٩) الْحَدِيثِ الْمُثَبِّتِ فِي «الصَّحِيحِ»، وَهُوَ قَوْلُهُ

(١) فِي (ع): «قَالَ».

(٢) «عَلَيْهِ» لَيْسَ فِي (ع) وَ(م). وَانْظُرْ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (١/٢٣١)، وَ«تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ» (١/١٢٦).

(٣) فِي (ل): «وَقَفَّ»، وَفِي (م): «دَقَّقَ».

(٤) «النَّظَرُ» لَيْسَ فِي (ل).

(٥) فِي (ع): «الْكَشَافُ».

(٦) فِي (ل) وَ(م): «يَعْنِي: أَبَا تَمَّامٍ» بَدَلُ: «أَبِي تَمَّامٍ».

(٧) فِي (ل): «وَأَوَّلُ».

(٨) فِي (ل): «الْبَعْثُ».

(٩) فِي (م) «مُخَالَفَةُ النَّصِّ».

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَيَبَاضُ النَّهَارِ»^(١)، لَكَانَ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» وَجْهًا وَجْهًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ: وَتَفْسِيرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَيَبَاضُ النَّهَارِ»^(٢) الْفَيْصَلُ^(٣) فِي ذَلِكَ، أَرَادَ بِالتَّفْسِيرِ مَا فِي حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ، أَهُمَا الْخَيْطَانِ؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْقَفَا إِنْ أَبْصَرْتَ الْخَيْطَيْنِ»، ثُمَّ قَالَ: «لَا؛ بَلْ هُوَ»^(٤) سَوَادُ اللَّيْلِ وَيَبَاضُ النَّهَارِ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٥).

وَمَنْ^(٦) قَالَ - الْقَائِلُ صَاحِبُ «الْعِنَايَةِ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ» - وَأَوَّلُ^(٧) كَلَامِهِ: وَالْخَيْطَانِ يَبَاضُ النَّهَارُ وَسَوَادُ اللَّيْلِ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ أَوَّلُ مَا يَيْدُو مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ، وَهُوَ الْمُسْتَطِيرُّ؛ أَيِ: الْمُتَشَرُّ الْمُعْتَرِضُ فِي الْأَفْقِ كَالْخَيْطِ الْمَمْدُودِ.

وَالْخَيْطُ الْأَسْوَدُ مَا يَمْتَدُّ مَعَهُ مِنْ غَبَشِ اللَّيْلِ، وَهُوَ الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ وَالْكَاذِبُ كَذَنْبِ السَّرْحَانِ^(٨)، شُبَّهَا^(٩) بِخَيْطَيْنِ أَبْيَضٍ وَأَسْوَدَ، وَاکْتَفَى بَيَانِ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩١٦)، وَمُسْلِمٌ (١٠٩٠)، مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قَوْلُهُ: «لَكَانَ مَا ذَكَرَهُ...» إِلَى هُنَا لَيْسَ فِي (ل).

(٣) فِي (ع): «الْفَيْصَلُ»، وَالصَّرَاحُ الْمَثْبُت.

(٤) فِي (ع): «هُمَا».

(٥) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٤٥١٠).

(٦) «وَمَنْ» لَيْسَ فِي (ل).

(٧) فِي (ع) وَ(م): «أَوَّلُ» بِدُونِ الْوَاوِ.

(٨) فِي (ل): «وَذَنْبُ السَّرْطَانِ» بَدَلَ: «كَذَنْبِ السَّرْحَانِ».

(٩) فِي (ل): «شَبَّهَهُمَا».

بقوله: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ عَنِ بَيَانِ الْأَسْوَدِ؛ لِأَنَّ الْبَيَانَ فِي أَحَدِهِمَا بَيَانٌ فِي الْآخَرِ، إِلَى هُنَا كَلَامُهُ^(١) = فَقَدْ خَبَطَ فِي قَوْلِهِ: مَا يَمْتَدُّ مَعَهُ مِنْ غَبَشِ اللَّيْلِ، وَهُوَ الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ خَبَطًا فَاحِشًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْفَجْرَ أَيْضًا بَيَاضٌ يَبْدُو كَذَنْبِ السَّرْحَانِ^(٢)، وَمَا شُبِّهَ بِالْخَبِطِ الْأَسْوَدِ مِنْ غَبَشِ اللَّيْلِ إِنَّمَا هُوَ سَوَادٌ مِنَ الظَّلَامِ، وَأَيْضًا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يُرَادَ بِالْخَبِطِ الْأَسْوَدِ الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ بَيَانًا لَهُمَا لَا لِأَحَدِهِمَا^(٣)، فَبَعْضُ كَلَامِهِ يُنَاقِضُ بَعْضَهُ^(٤).

* فائدة: رَجُلٌ أَصْبَحَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ جُنْبًا، فَصَوْمُهُ تَامٌ، إِلَّا عَلَى قَوْلِ بَعْضِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، يَعْتَمِدُونَ فِيهِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا فَلَا صِيَامَ لَهُ، مُحَمَّدٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ قَالَهُ^(٥)»^(٦)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالَّذِينَ بَشِيرُهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقٌّ يَتَّبِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وَإِذَا كَانَتِ الْمُبَاشَرَةُ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ اللَّيْلِ مُبَاحَةً^(٧)، فَلَا غِتْسَالٌ يَكُونُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ضَرُورَةً، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِاتِّمَامِ الصَّوْمِ، كَذَا قَالَ الْإِمَامُ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيُّ فِي «الْمَبْسُوطِ»^(٨)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذَا لَا صَحَّةَ لِمَبْنَى الاستِدْلَالِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ تَحَقُّقُ الْمُنَافَاةِ بَيْنَ إِبَاحَةِ الْمُبَاشَرَةِ إِلَى آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ اللَّيْلِ، وَوُجُوبِ الْاِغْتِسَالِ فِي بَعْضِ أَجْزَائِهِ؛ يَعْنِي: أَنَّ الاستِدْلَالَ

(١) انظر: «العناية في شرح الهداية» (٢/ ٣٢٦).

(٢) في (ل): «السرطان»، والصواب المثبت.

(٣) في (ل): «أحدهما».

(٤) «بعضه» ليس في (ع).

(٥) في (ل) و(ع): «قال»، والصواب المثبت.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٧٣٨٨).

(٧) في (ل) و(ع): «مباحاً».

(٨) انظر: «المبسوط» للسرخسي (٣/ ٥٦).

المذكور مبناه على تحقق المنافاة بين الأمرين المزبورين، ولا صحة لذلك المبنى.

كيف وقد تحقق الجمع بين تلك الإباحة وإيجاب الصلاة في بعض أجزائه، ولا صحة لها - أي: للصلاة - بدون الاغتسال، ولو كان إيجابه - أي: إيجاب الاغتسال في بعض أجزائه - منافياً لتلك الإباحة، لكان إيجابها - أي: إيجاب الصلاة فيه؛ أي: في بعض أجزائه - منافياً لها؛ أي: لتلك الإباحة؛ ضرورة أن المنافي لما^(١) لا يبدل للشيء^(٢) منه منافٍ لذلك الشيء^(٣)، وإذا لم يكن هذا منافياً لها لا يكون ذلك أيضاً منافياً لها.

والتحقيق أن الإباحة لا يلزمها عدم الإثم مطلقاً؛ فإن ذلك قد يتخلف عنها^(٤) كما يتخلف الإثم عن الحرمة، وذلك أن لازم الإباحة عدم ترتب الإثم على فعل الموصوف بها، لأن^(٥) المنافاة له^(٦) لا تقارنُهُ ولو بسبب آخر، فلا دلالة فيما ذكر على عدم وجوب الغسل قبل النهار؛ لأن موجب الوجوب الإثم عند المباشرة في آخر جزء^(٧) من أجزاء^(٨) الليل، لكن لا يلزم أن يكون بها، بل يجوز أن يكون بما يقارنُها من ترك^(٩) الغسل الواجب قبل النهار، فافهم.

(١) في (ل): «مما».

(٢) «للشيء» ليس في (ع) و(ل).

(٣) في المطبوع: «للشيء».

(٤) في (ل): «عنهما».

(٥) في (ع): «لا» بدل «لأن».

(٦) في (ع): «له حتى».

(٧) في (ل): «الجزء».

(٨) «أجزاء» ليس في (ع) و(ل).

(٩) في (ل): «تلك».

* فائدة: سلّمنا فيه إشارة إلى المَنع الَّذِي قَدَّمْنَاهُ أَنَّ الإِبَاحَةَ لَا تُجَامِعُ الحُرْمَةَ^(١)، لكنَّ الرُّخْصَةَ تُجَامِعُهَا؛ كما في المُكْرَهَ عَلَى إِجْرَاءِ كَلِمَةِ الكُفْرِ عَلَى لِسَانِهِ؛ فَإِنَّ لَهُ الرُّخْصَةَ فِي ذَلِكَ، وَحُرْمَتُهُ غَيْرُ مُنْكَشِفَةٍ^(٢) عَلَى مَا حَقَّقَ فِي مَوْضِعِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَازُ^(٣) المُبَاشَرَةِ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ اللَّيْلِ بِطَرِيقِ الرُّخْصَةِ لَا بِطَرِيقِ الإِبَاحَةِ. وَلَمَّا اتَّجَعْنَا أَنْ يُقَالَ: أَلَيْسَ أَدْنَى دَرَجَاتِ الأَمْرِ الإِبَاحَةُ، تَدَارَكُهُ^(٤) بِقَوْلِهِ: وَمُوجِبُ الأَمْرِ النَّازِلِ إِلَى ثَالِثِ الدَّرَجَاتِ لِلأَمْرِ عِنْدَ القَوْمِ ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ: دَرَجَةُ الوُجُوبِ، وَدَرَجَةُ النَّدْبِ، وَدَرَجَةُ الإِبَاحَةِ.

مُطْلَقُ الرُّخْصَةِ الشَّامِلَةُ لِلرُّخْصَةِ الَّتِي تَنْكَشِفُ مَعَهَا الحُرْمَةُ^(٥) لَا الإِبَاحَةَ^(٦)؛ فَإِنَّهَا مِنْ مَرَاتِبِ القِسْمِ الآخِرِ مِنَ الرُّخْصَةِ^(٧)، وَهَذَا مِنَ الدَّقَائِقِ الَّتِي لَا تُوجَدُ فِي بُطُونِ الأَوْرَاقِ، وَلَا يَتَنَبَّهُ لَهَا إِلَّا الحُذَّاقُ، والقَوْمُ لَغُفُولُهُمْ عَنِ هَذَا التَّفْصِيلِ قَالُوا: أَدْنَى دَرَجَاتِ الأَمْرِ الإِبَاحَةُ، وَقَدْ نَبَّهْتُ فِيمَا تَقَدَّمَ^(٨) عَلَى أَنَّ أَدْنَى^(٩) دَرَجَاتِهِ^(١٠) الرُّخْصَةَ

(١) في (ل): «الحركة»، والصواب المثبت.

(٢) في (ع): «متكشفة».

(٣) «جواز» ليس في (ل).

(٤) في (ل) و(م): «تدارك».

(٥) في (ع) زيادة: «والرخصة التي كُشِفَ مَعَهَا الحُرْمَةُ». وفي (ف): «والرخصة التي تنكشف معها الحُرْمَةُ».

(٦) في (ع): «للإباحة».

(٧) «من الرخصة» ليس في (ع).

(٨) «فيما تقدم» ليس في (ل).

(٩) «أن أدنى» ليس في (ل) و(م).

(١٠) في (م): «درجات».

الَّتِي لَا يَنْكَشِفُ مَعَهَا الْحُرْمَةُ، وَالرُّجْحَانُ فِي جَانِبِ الْعَزِيمَةِ؛ كَمَا فِي الْمُكْرِهِ عَلَى إِجْرَاءِ^(١) كَلِمَةِ الْكُفْرِ عَلَى لِسَانِهِ مُوجَّهًا الرَّخْصَةَ الَّتِي لَا تَنْكَشِفُ^(٢) مَعَهَا الْحُرْمَةُ، وَلَا رُجْحَانٌ فِي جَانِبِ الْعَزِيمَةِ، وَهِيَ الْإِبَاحَةُ.

* تَمَّةٌ: قَدْ تَبَيَّنَ فِيمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ يُجَامَعُ الْحُرْمَةُ: أَنَّ الْأَمْرَ يَجُوزُ أَنْ يُجَامَعَ الْكَرَاهَةُ؛ لِأَنَّهَا دُونَ الْحُرْمَةِ، وَمَا يُجَامَعُ الْقَوِيُّ يُجَامَعُ الضَّعِيفُ بِطَرِيقِ الْأُولَى.

فَمَا اسْتَهْرَ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَنَّ إِثْبَاتَ الْكَرَاهَةِ لِلشَّيْءِ مَعَ الْأَمْرِ بِهِ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، قَالَ صَاحِبُ «الْعَنَائَةِ» فِي شَرْحِ قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: وَحِينَ تَضَيَّفُ^(٣) لِلْغُرُوبِ حَتَّى^(٤) تَغْرُبَ: وَالتَّأْخِيرُ إِلَيْهِ^(٥) - يَعْنِي: تَأْخِيرَ^(٦) صَلَاقِ الْعَصْرِ^(٧) - إِلَى هَذَا الْوَقْتِ مَكْرُوهٌ، قَالُوا: وَأَمَّا الْفِعْلُ: فَغَيْرُ^(٨) مَكْرُوهٍ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْفِعْلِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ إِثْبَاتُ الْكَرَاهَةِ لِلشَّيْءِ مَعَ^(٩) الْأَمْرِ بِهِ = أَثَرُ النَّظَرِ الْمُسْتَقِيمِ^(١٠).

(١) فِي (ع): «إِجْرَائِهِ».

(٢) فِي (ل): «يَنْكَشِفُ»، بَدَلُ: «لَا تَنْكَشِفُ».

(٣) فِي (ل) وَ(ع): «تَنْتَصِفُ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُوتُ.

(٤) فِي (ل): «حِينَ».

(٥) «إِلَيْهِ» لَيْسَ فِي (ع) وَ(ل).

(٦) «تَأْخِيرُ» لَيْسَ فِي (ل).

(٧) «الْعَصْرُ» لَيْسَ فِي (ل).

(٨) فِي (ل): «فَهُوَ» بَدَلُ: «غَيْرُ» وَفِي (ع): «غَيْرُ».

(٩) فِي (ل): «مَعَ أَنْ».

(١٠) «أَثَرُ النَّظَرِ الْمُسْتَقِيمِ» لَيْسَ فِي (ع).

فريدة

الأصل في الاستثناء الاتصال

اعلم: أنَّ صيغة الاستثناء حقيقة في المتصل، ومجاز في المنقطع، ولذلك لا يُحمل عليه إلا عند تعذر الأول، وأما لفظ الاستثناء: فحقيقة فيهما في عرف أهل النحو، وهذا ظاهر وإن خفي على صاحب «التوضيح» حيث قال: لأن الاستثناء الحقيقي هو المتصل، وإنما سمي المنقطع استثناءً بطريق المجاز^(١).

وشرطه دخول المستثنى في المستثنى منه عند المتكلم، إنما قال: «عند المتكلم»؛ لأن دخوله فيه في نفس الأمر^(٢) الواقع^(٣) غير لازم، سواء كان في اعتقاده؛ كما إذا قال الحكيم: القديم لا يحتاج إلى الغير إلا إذا كان ممكناً، أو في اعتباره، وإن لم يكن معتقداً به^(٤)؛ كما إذا قال^(٥) من^(٦) يعلم أن إبليس ليس من جنس الملائكة^(٧): سجد الملائكة إلا إبليس، على اعتبار دخوله فيها تغليبا^(٨) لأمر ما له شأن؛ فإن الإبهام في مثل هذا المقام للدلالة على زيادة خطر؛ كتزليل غير المحتمل منزلة المحتمل؛ إيفاء لحق المقام، وذلك قد يكون في مقام المدح؛ كما في قول النابغة: [من الطويل]

(١) انظر: «التوضيح لمتن التنقيح» لعبيد الله بن مسعود البخاري (٢/ ٤٤).

(٢) «نفس الأمر» ليس في (ل) و(ع).

(٣) «الواقع» ليس في (ع).

(٤) «به» ليس في (ع).

(٥) في (ل) و(م): «قاله».

(٦) في (ع): «لمن».

(٧) في (ل) و(م): «الملك».

(٨) «تغليبا» ليس في (ل).

ولا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ^(١)

فإنه^(٢) أَخْرَجَ قَوْلُهُ: «أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ» مُخْرَجَ الْمُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ»، وَذَلِكَ الْمَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَيْبًا؛ لِأَنَّهُ أَثَرُ كَمَالِ الشَّجَاعَةِ، إِلَّا^(٣) أَنَّهُ نَزَلَتْ مَنَزَلَةُ الْعَيْبِ؛ مُبَالِغَةً فِي تَفْيِ جِنْسِ الْعَيْبِ عَنْهُمْ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَجُودُ الْعَيْبِ فِيهِمْ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مَا هُوَ مَحْضُ الشَّجَاعَةِ عَيْبًا، لَكِنْ هَذَا مُحَالٌ، وَمَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْمُحَالِ يَكُونُ مُحَالًا لَا مَحَالَةَ^(٤).

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بِيَدِ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ»^(٥) مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: «أَنَا أَفْصَحُ» فِي مَعْنَى: فَصَاحَتِي فِي غَايَةِ مَا يُتَوَقَّعُ مِنَ الْعَرَبِ لَا قُصُورَ فِيهَا أَضَلًّا، فَقَوْلُهُ: «بِيَدِ أَنِّي» اسْتِثْنَاءٌ مِنْ تَنْزِيلِ مَا يُقَوِّي الْفَصَاحَةَ مَنَزَلَةً مَا يُضَعِّفُهَا؛ مُبَالِغَةً فِي تَفْيِ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي مَرَّ تَفْصِيلُهُ.

(١) انظر: «ديوان النابغة» (ص: ٣٣).

(٢) في (ع): «فإن»، والصواب المثبت.

(٣) في (ل): «لا».

(٤) «لا محالة» ليس في (ع).

(٥) قال العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ٢٢٨): معناه صحيح، لكن لا أصل له كما قال ابن كثير

وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب، ولا يُعرف له إسناد، ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: «أنا أعريكم، أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر».

ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «أنا أعرب العرب، ولدت في بني سعد، فأني يأتيني اللحن؟». كذا نقله السيوطي في «مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا» (ص: ٥٢)، ثم قال فيه:

والعجب من المحلي حيث ذكره في «شرح جمع الجوامع» من غير بيان حاله، وكذا من شيخ الإسلام زكريا حيث ذكره في «شرح الجزرية»، ومثله: «أنا أفصح العرب؛ بيد أني من قريش»، أورده أصحاب الغرائب، ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده، انتهى.

وقد يكونُ في مقامِ الوعيد؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، أرادَ نفْيَ البشارةِ على وجهٍ^(١) المُبالغةِ؛ يعني: مَظَنَّةَ البشارةِ في حقِّهم على تقديرِ أن يكونَ العذابُ الأليمُ صالحاً لأن يُشَرَّبه، وذلك مُحالٌ، والمُعلَّقُ على المُحالِ مُحالٌ.

ومن لم يتنبه لهذا الاعتبارِ اللطيفِ زعمَ أنه من قبيلِ الاستعارةِ التَّهْكُمِيَّةِ، ولم يدِرْ أنَّ التَّهْكُمَ والسُّخْرِيَّةَ لا يُناسِبُ كلامُ الله تعالى.

وقد يكونُ في مقامِ الإقناطِ الكلِّيِّ؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢] استثنى مما^(٢) نكحَ الآباءُ ما قد سلفَ، وهذا الاستثناءُ لا يكونُ إلَّا على تقديرِ إمكانِ نكاحِ ما قد سلفَ، لكنَّهُ مُحالٌ، فيكونُ جوازُ نكاحِ ما نكحَ الآباءُ مُحالاً، فهو إبرازُ المُمكنِ في معرضِ المُحالِ؛ مُبالغةٌ في رفعِ إباحتهِ، و^(٣) قطعاً لرجاءِ الرُّخصةِ فيه.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦]؛ فإنه نُزِّلَ فيه أيضاً غيرُ المُحتمَلِ منزلةَ المُحتمَلِ؛ إبقاءً لحقِّ المُبالغةِ في نفْيِ الاحتمالِ.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلَا فِئْئاماً ۝٥٠﴾ [الواقعة: ٢٥-٢٦].

* فائدة: الاستثناءُ نوعان؛ وصفيٌّ - وهو ما يكونُ بأداته - وعُرْفِيٌّ - وهو التَّعليقُ بمشيئةِ الله تعالى - فإنه ليسَ باستثناءٍ في الوضعِ؛ لانعدامِ أداته، فإنَّ المَوْجُودَ فيه كلمةُ الشرطِ، إلَّا أنَّهم تعارفوا إطلاقَ اسمِ الاستثناءِ على هذا النوعِ.

(١) في (ل) و(م): «سبيل».

(٢) في (ل) و(م): «استثناء عما» بدل: «استثنى مما».

(٣) الواو ليست في (ع).

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُمْ سَبِيلًا﴾ [القلم: ١٧ - ١٨]؛ أي: لا يَقُولُونَ: إن شاء الله تعالى، والمعنى اللغوي للاستثناء - وهو المنع والصرف - يَنْتَظِمُ هَذَا النَّوعُ أَيْضًا.

وَيَعُضُّ مَشَايخُنَا قَالُوا^(١): الاستثناء نوعان؛ استثناء تحصيل - وهو النوع الأول - وإنما سَمِّيَ بِهِ؛ لَأَنَّهُ تَكَلَّمَ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الشَّيْءِ^(٢)، واستثناء تعطيل - وهو النوع الثاني - وإنما سَمِّيَ بِهِ؛ لَأَنَّ الْكَلَامَ يَتَعَطَّلُ بِهِ، والحقُّ أَنَّهُ - أي: استثناء التعطيل - غَيْرُ مُنْخَصِرٍ فِيهِ - أي: في النوع الثاني - لَأَنَّ الْبَاطِلَ مِنْ قِسْمِي الاستثناء المُسْتَغْرَقِ، الاستثناء المُسْتَغْرَقُ بَاطِلٌ إِذَا كَانَ بِلَفْظِهِ؛ نَحْوُ: نسائي طَوَّالِقٌ، إِلَّا خَلَّائِلِي، أَوْ بَاعَمَ مِنْهُ؛ نَحْوُ: عبيدي أحرارٌ إِلَّا مَمَالِيكِي^(٣)، وَغَيْرُ بَاطِلٍ إِذَا كَانَ بِأَحْصَ مِنْهُ فِي الْمَفْهُومِ، وَإِنْ كَانَ يُسَاوِيهِ فِي الْوُجُودِ؛ نَحْوُ: نسائي طَوَّالِقٌ.

(١) في (ل): «قال».

(٢) في (ل): «الثناء».

(٣) في هامش (ل): «المملوك أعم مفهوماً من العبيد، وهذا ظاهرٌ وإن خفي على صاحبِ

«التوضيح».

فريدة

قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ^(١): وَالْأَنَاسُ اسْمٌ جَمْعٌ غَيْرُ تَكْسِيرٍ؛
بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ^(٢) الْمَفْرُودِ إِلَيْهِ، وَتَصْغِيرِهِ عَلَى لَفْظِهِ؛ نَحْوُ: رُخَالِ اسْمٌ جَمْعٌ^(٣)
رُخِلَ بِكَسْرِ الْخَاءِ^(٤)، وَهُوَ^(٥) الْأُنْثَى مِنَ وَلَدِ الضَّانِ.

وَتَوْأَمٌ^(٦)، وَهِيَ الْمَوْلُودُ مَعَ قَرِينِهِ، وَتَنَاءٌ^(٧) وَأَخَوَاتُ لَهَا، قَالَ الْفَاضِلُ^(٨)
الْتَفَتَازَانِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِلْكَشَافِ» نَقْلًا عَنِ الْمُصَنِّفِ: مَا سَمِعْنَا كَلِمَاتٍ^(٩) غَيْرَ
ثَمَانٍ هِيَ جَمْعٌ، وَهِيَ فِي الْوِزْنِ فُعَالٌ، وَرُبَابٌ^(١٠) اسْمٌ^(١١) جَمْعٌ رُبَى^(١٢)، وَهِيَ
الشَّاةُ الْحَدِيثَةُ الْعَهْدِ بِالنَّجَاحِ.

(١) انظر: «الكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (١٦٩/٢).

(٢) فِي (ع): «ضَمِيرٌ».

(٣) «جَمْعٌ» لَيْسَ فِي (ل).

(٤) رُخِلَ عَلَى وَزْنِ كَيْفٍ، وَكَيْفٌ.

(٥) فِي (ل): «وَهِيَ»، وَالتَّائِيثُ بِاعْتِبَارِ مَا بَعْدَهُ.

(٦) فِي (ل): «وَتَوْأَمٌ»، وَفِي (ع): «تَوْأَمَانٌ»، وَالصُّوَابُ الْمَثْبُتُ.

(٧) فِي (ل): «وَتَنَاءٌ»، وَفِي (ع): «وَيَنَاءٌ»، وَالصُّوَابُ الْمَثْبُتُ، وَ«التَّناء»: الْقَاطِنُونَ فِي الْبَلَدِ.

(٨) «الْفَاضِلُ» لَيْسَ فِي (ع).

(٩) فِي (ل) وَ(م): «كَلِمَاتٌ».

(١٠) فِي (ل): «فَرْيَابٌ».

(١١) «اسْمٌ» لَيْسَ فِي (ع).

(١٢) ك «حُبْلَى».

وَفُرَارٌ^(١) اسمٌ^(٢) جَمْعُ فَرِيرٍ، وَهُوَ وَلَدُ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، وَتَوَامٌ وَعُرَامٌ وَعُرَاقٌ اسمٌ جَمْعُ عَرَقٍ، وَهُوَ^(٣) الْعَظْمُ الَّذِي عَلَيْهِ بَقِيَّةٌ مِنْ^(٤) اللَّحْمِ، وَرُخَالٌ وَظُؤَارٌ جَمْعُ ظِيرٍ، وَيُسَاطُ جَمْعُ بَسِطٍ، هَكَذَا فِيمَا يُقَالُ، انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَكَأَنَّهُ غَفَلَ عَنِ الرَّعَاءِ^(٥) قَالَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْقَصَصِ مِنَ «الْكَشَافِ»: وَالرَّعَاءُ^(٦) اسمٌ جَمْعُ كَالرُّخَالِ وَالْثَنَاءِ^(٧)، وَعَنْ «فُرَادٍ» قَالَ الْفَاضِلُ التَّفَازَانِيُّ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: وَقُرِئَ: «فُرَادًا» بِالتَّنْوِينِ^(٨)، جَمْعُ «فَرْدٍ»؛ كُرُخَالٍ جَمْعُ رَخْلٍ، وَعَنْ رُذَالٍ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: إِنَّهُ جَمْعُ رَذَلٍ^(٩).

(١) فِي (ع): «وَفَرَاير».

(٢) «اسم» لَيْسَ فِي (ع).

(٣) فِي (ل): «وَهِي».

(٤) «مِنْ» لَيْسَ فِي (ل).

(٥) فِي (ل): «الدَّعَاءُ»، وَالصُّوَابُ الْمَثْبُت.

(٦) فِي (ل): «الدَّعَاءُ»، وَالصُّوَابُ الْمَثْبُت.

(٧) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٣/ ٤٠١)، وَ«الْثَنَاءُ»: عَقَالُ الْبَعِيرِ.

(٨) هِيَ قِرَاءَةُ شَاذَةٍ قَرَأَ بِهَا عَيْسَى بْنُ عَمْرِو وَأَبُو حَيَّةٍ كَمَا فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» لِأَبِي حَيَّانٍ (٤/ ٥٨٧).

(٩) الرَّذَلُ: الْخَسِيسُ وَالِدُونُ. انْظُرْ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (مَادَّةُ: رَذَل).

فريدة

إذا قُصِدَ الإِخْبَارُ عَنْ تَسَاوِي الوَصْفَيْنِ يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِأَدَاةِ الْجَمْعِ وَهِيَ ^(١) «الواو»
إِنْ ذَكَرَا اسْمَيْنِ، مَثَلًا يُقَالُ: سَوَاءٌ مَدَحُهُ وَذَمُّهُ، وَلَا يُقَالُ: سَوَاءٌ ^(٢) مَدَحُهُ أَوْ ذَمُّهُ،
وَلِذَلِكَ قِيلَ: إِنَّ «أَوْ» فِي قَوْلِهِمْ: سَيِّانٌ ^(٣) كَسَرُ رَغِيْفِهِ أَوْ عَظْمِهِ ^(٤) بِمَعْنَى الْوَائِ، ذِكْرُهُ ^(٥)
الشَّرِيفُ فِيمَا نُقِلَ عَنْهُ عَلَى «حَاشِيَةِ شَرْحِ الْفَرَاثِصِ».

وَيُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِأَدَاةِ الْفَرْقِ، وَهِيَ «أَوْ» ^(٦) إِنْ ذَكَرَا فِعْلَيْنِ، مَثَلًا يُقَالُ: سَوَاءٌ مَدَحَ
أَوْ ذَمَّ، وَلَا يُقَالُ: سَوَاءٌ مَدَحَ وَذَمَّ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي «الصَّحَاحِ»: وَالْإِسْمُ السَّوَاءُ؛ يُقَالُ: سَوَاءٌ عَلَيَّ قُمْتُ
أَوْ قَعَدْتُ ^(٧)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]،

(١) «هي» ليس في (ل).

(٢) «سواء» ليس في (ل).

(٣) في (ل): «سواء».

(٤) في (ل): «أو كسر أسنانه» بدل: «أو عظمه»، وهذا مقتبس من بيت من الشعر من مجزوء الكامل
لبعض المحدثين، يستدل به على أو بمعنى الواو وهو:

سَيِّانٌ كَسَرَ رَغِيْفَهُ أَوْ كَسَرَ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ

قال أبو علي في كتاب الشعر: كان القياس أن يكون العطف فيه بالواو دون أو لأن العطف بأو في
هذا الموضع في المعنى: سيان أحدهم وهو كلام مستحيل. «خزانة الأدب» للبغدادي (٧١ / ٧١)،
وتمامه فيه.

(٥) في (ع): «ذكر».

(٦) في (ع): «و».

(٧) انظر: «الصحاح» للجوهري، (مادة: سوا).

وَمِنْ هَاهُنَا ظَهَرَ أَنَّ «عَلَى» تَعْدِيَةٌ «سواء»^(١)، فَلَا يُقْصَدُ بِهِ مَعْنَى الضَّرَرِ كَمَا تُؤْهِمُ.

وَفِي «الْكُشَافِ»: كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُسْتَوٍ عَلَيْهِمْ إِنْذَارُكَ وَعَدْمُهُ^(٢)، عَلَى وَفْقِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُمَا إِذَا ذَكَرَا اسْمَيْنِ، حَقُّهُمَا أَنْ يُفَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِأَدَاةِ الْجَمْعِ دُونَ الْفَرْقِ، فَقَوْلُ صَاحِبِ «التَّلْوِيحِ» فِي بَحْثِ الْمَجَازِ: سَوَاءٌ حَصَلَ بِالْمَطَرِ^(٣) أَوْ بغيرِهِ^(٤)، عَلَى وَفْقِ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَمَنْ وَهَمَ أَنَّ «أَوْ» هَاهُنَا بِمَعْنَى الْوَاوِ، فَقَدْ وَهَمَ.

إِذَا قَصَدُوا^(٥) التَّفْخِيمَ، يُكْرَرُونَ الْعِلْمَ وَاسْمَ الْجِنْسِ، قَالَ الْإِمَامُ الْمَرْزُوقِيُّ فِي شَرْحِ قَوْلِ «الْحَمَاسَةِ»: [مِنْ الطَّوِيلِ]

[و] لَمَّا رَأَيْتُ الشَّيْبَ لَاحَ بِيَاضُهُ بِمَفْرِقِ رَأْسِي قُلْتُ لِلشَّيْبِ: مَرَحَبًا كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ: قُلْتُ^(٦) لَهُ: مَرَحَبًا، وَلَكِنَّهُمْ يُكْرَرُونَ الْأَعْلَامَ وَأَسْمَاءَ الْأَجْنَاسِ كَثِيرًا، وَالْقَصْدُ بِالتَّكْرِيرِ التَّفْخِيمُ^(٧).

(١) فِي (ع) وَ(ع): «سَوَى».

(٢) انْظُرْ: «الْكُشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (١/٤٧).

(٣) فِي (ع): «هُوَ بِالْمَطَرِ».

(٤) انْظُرْ: «التَّلْوِيحُ» لِلنَّفْتَاوَانِيِّ (١/١٥٣).

(٥) فِي (ع): «قَصْدٌ».

(٦) «قُلْتُ» لَيْسَ فِي (ع).

(٧) انْظُرْ: «شَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ» لِلْمَرْزُوقِيِّ (ص: ٧٨٤).

حُكِيَ عَنِ الصَّاحِبِ^(١) أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْفَضْلِ^(٢) يَخْتَارُ مِنْ شِعْرِ
ابن الرُّومِيِّ وَيَنْقُطُ^(٣) عَلَيْهِ، قَالَ فَدَفَعَ إِلَيَّ الْقَصِيدَةَ الَّتِي أَوَّلُهَا: [من الطويل]
أَتَحَسَّ ضُلُوعِي جَمْرَةً تَتَوَقَّدُ^(٤)

وَقَالَ: تَأَمَّلْهَا، فَتَأَمَّلْتُهَا، فَكَانَ قَدْ تَرَكَ خَيْرَ بَيْتٍ فِيهَا وَهُوَ: [من الطويل]
وَجْهَلٍ^(٥) كَجْهَلِ السَّيْفِ وَالسَّيْفُ مُتَضَيٌّ وَحِلْمٍ كَحِلْمِ السَّيْفِ وَالسَّيْفُ^(٦) مُغْمَدٌ
فَقُلْتُ: لِمَ تَرَكَ الْأُسْتَاذُ هَذَا الْبَيْتَ؟

فَقَالَ: لَعَلَّ الْقَلَمَ تَجَاوَزَهُ، قَالَ: ثُمَّ رَأَيْتُ مِنْ بَعْدُ، فَاعْتَذَرَ بِعُذْرٍ كَانَ شَرًّا مِنْ
تَرْكِهِ، قَالَ: إِنَّمَا تَرَكَتُهُ؛ لِأَنَّهُ أَعَادَ السَّيْفَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ الصَّاحِبُ: لَوْ لَمْ يُعِدَّهُ
أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَقَالَ:

بِجْهَلٍ^(٧) كَجْهَلِ السَّيْفِ وَهُوَ مُتَضَيٌّ وَحِلْمٍ كَحِلْمِ السَّيْفِ وَهُوَ مُغْمَدٌ
لَفَسَدَ الْبَيْتُ^(٨)، لَا لِأَنَّ الشُّعْرَ يَنْكَسِرُ، وَلَكِنْ تَنْكِيرُهُ النَّفْسَ.

(١) يعني ابن عباد.

(٢) يعني ابن العميد.

(٣) في (ل): «وينقطع»، وفي (ع): «ويقنط»، والصواب المثبت، ومعنى «ينقط عليه»: يضع عليه نقطة
إشارة إلى اختياره.

(٤) تمامه: على ما مضى أم حسرة تتجدد. انظر: «ديوان ابن الرومي» (١/٣٧٣).

(٥) في (ل) و(م): «يجهل».

(٦) في (ل): «وهو» بدل: «والسيف».

(٧) في (ع): «كجهل».

(٨) انظر: «دلائل الإعجاز» للرجزاني (ص: ٣٦٢).

قال الشيخ في «دلائل الإعجاز»: والأمر كما قال الصاحب، والسبب في ذلك ما ذكره الجاحظ من أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والتكشيف، ولذلك كان لإعادة اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَالْحَقُّ أَنزَلْنَاهُ بِالْحَقِّ نَزْلًا﴾ [الإسراء: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ① ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١-٢]، ما لم يكن في تركيبها، والاكتفاء بالكناية^(١).

وإن شئت شاهد لما ذكر، فتأمل قوله تعالى: ﴿يَلُونُ أَلْسِنَتُهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

(١) المرجع السابق (ص: ٣٦٤).

فَرِيدَةٌ

قد اشتهر فيما بينهم أَنَّ مِنْ حَقِّ الضَّمِيرِ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى الْمُضَافِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ
بِالذِّكْرِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ صَدْرُ الْأَفَاضِلِ فِي «ضِرَامِ السَّقَطِ»^(١)؛ حَيْثُ
قَالَ: الضَّمِيرُ فِي «يُقَالُهَا» لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ «الْغَمَامُ»^(٢)، مَعَ أَنَّ مِنْ حَقِّ الضَّمِيرِ أَنْ
يَنْصَرِفَ إِلَى الْمُضَافِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ: [مِنْ الْبَسِيطِ]

أَفَاضِلُ النَّاسِ أَغْرَاضٌ لَذَا الزَّمَنِ يَخْلُو مِنَ الْهَمِّ أَخْلَاهُمْ مِنَ الْفِطَنِ^(٣)

أَلَا تَرَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «أَخْلَاهُمْ» يَرْجِعُ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ «النَّاسُ»، وَقَدْ
سَبَقَهُ إِلَيْهِ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ؛ حَيْثُ قَالَ^(٤) فِي «دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ»: إِنَّكَ إِذَا
حَدَّثْتَ عَنْ اسْمٍ مُضَافٍ، ثُمَّ أَرَدْتَ أَنْ تَذَكَرَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْبَلَاغَةَ تَقْتَضِي أَنْ
تَذْكُرَهُ بِاسْمِهِ الظَّاهِرِ، وَلَا تُضْمِرُهُ، ثُمَّ قَالَ: تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ^(٥) هُوَ الْحَسَنُ
الْجَمِيلُ^(٦) أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي غُلَامٌ زَيْدٌ وَزَيْدٌ، وَيَقْبَحُ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي غُلَامٌ زَيْدٌ وَهُوَ،
ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ يُرَى فِي بَادِي الرَّأْيِ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ اللَّبْسِ، وَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي

(١) شرح لديوان «سقط الزند» لأبي العلاء المعري، لصدر الأفاضل القاسم بن حسين بن محمدا
الخوارزمي، النحوي، الحنفي، المتوفى سنة (٦١٧هـ).

(٢) يريد بيت المعري الذي يقول فيه:

وَحَفَّتْ ثَقَالٌ فِي الْمَجَالِسِ لِلنَّوَى فَأَهْدَى لَهَا رَبُّ الْغَمَامِ ثِقَالَهَا

انظر: ديوان «سقط الزند» للمعري (ص: ٣١٠).

(٣) انظر: «شرح ديوان المتنبي» للعكبري (١/ ١٦٥).

(٤) «حيث قال» ليس في (ل).

(٥) «ذكره» ليس في (ل) و(م).

(٦) ما بين معكوفتين ضرب عليه في (ل).

غُلَامٌ زَيْدٌ وَهُوَ، كَانَ الَّذِي يَقَعُ فِي نَفْسِ السَّامِعِ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْغُلَامِ، وَأَنَّكَ عَلَى أَنْ تَجِيءَ لَهُ بِخَبَرٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَمِرُّ مِنْ^(١) حَيْثُ إِنَّا نَقُولُ: جَاءَنِي غُلَامَانُ زَيْدٌ وَهُوَ، فَتَجِدُ الِاسْتِنكَارَ^(٢) وَتُبُو النَّفْسِ، مَعَ أَنَّهُ لَا لَبْسَ مِثْلَ الَّذِي وَجَدْنَاهُ^(٣).

وَكَاثِمُهُمَا غَفْلًا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ سَبَأٍ: ﴿وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تَكْذِبُونَ﴾ [سبأ: ٤٢]؛ فَإِنَّ فِيهِ عَادَ الضَّمِيرُ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، مَعَ صَحَّةِ عَوْدِهِ إِلَى الْمُضَافِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ السَّجْدَةِ: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تَكْذِبُونَ﴾ [السجدة: ٢٠]، وَهَذَا كَالنَّصِّ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْعَوْدِينَ مِنْ جِهَةِ الْفَصَاحَةِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ وَاحِدٌ، وَلَوْ كَانَ لِأَحَدِ الْعَوْدِينَ مَزِيَّةٌ عَلَى الْآخَرِ لَمَا عَدَلَ عَنْهُ إِلَى الْآخَرِ بِلَا بَاعِثٍ.

وَبِهَذَا انْدَفَعَ مَا زَعَمَهُ الْقَاضِي^(٤) حَيْثُ قَالَ فِي «شَرْحِ مُغْنِي اللَّيْبِ»: مَرَّ^(٥) مَوْضِعٌ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ ابْنِ عَرَفَةَ عَادَ فِيهِ الضَّمِيرُ إِلَى مُضَافٍ إِلَيْهِ، فَقَالَ: شَخْصٌ مُتَشَدِّقٌ بِجُرْأَةٍ: النَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ: لَا يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَكَيْفَ أَعْدْتُمُوهُ؟ فَقَالَ الشَّيْخُ عَلَى الْفَوْرِ مِنْ غَيْرِ تَلَعُّمٍ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَتَحَوَّلُ أَتِفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَفِيهِ مِنَ اللَّطْفِ مَا لَا يَخْفَى.

وَلَا شَكَّ أَنَّ النُّحَاةَ لَمْ يَقُولُوا مَا نَقَلَهُ هَذَا الرَّجُلُ عَنْهُمْ، وَإِنَّمَا قَالُوا: إِذَا وَجَدَ ضَمِيرٌ يُمَكِّنُ عَوْدَهُ إِلَى الْمُضَافِ وَعَوْدَهُ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَعَوْدُهُ إِلَى الْمُضَافِ

(١) فِي (ع): «يُسَمَّنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ»، بِدَلٍّ: «لَا يَسْتَمِرُّ مِنْ».

(٢) فِي (ل): «الِاسْتِنكَارُ».

(٣) انْظُرْ: «دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ» لِلْجَرَجَانِي (ص: ٣٦٣).

(٤) فِي (ل) وَ(م): «السَّفَاقْسِي»، وَالْكَلَامُ الْمَزْبُورُ لِلْقَاضِي الدَّمَامِينِي فِي «حَوَاشِيهِ عَلَى مُغْنِي اللَّيْبِ».

(٥) «مَرَّ» لَيْسَ فِي (ع).

أولَى، وتَمَامُ الكلامِ في هَذَا المَقَامِ مَذْكُورٌ فِي بَعْضِ رَسَائِلِنَا المَعْمُولَةِ فِي المَسَائِلِ المَشْهُورَةِ^(١) بَيْنَ الأَنَامِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ الحَقُّ.

* فائدة: الاستِثْنَاءُ كما يَكُونُ عَنِ المَنْطُوقِ - وَهُوَ الأَضْلُ الشَّائِعُ - كَذَلِكَ يَكُونُ عَنِ المَفْهُومِ، وَذَلِكَ نَادِرٌ فِي الكلامِ قَلْماً يَتَّبَعُهُ لَهُ إِلَّا^(٢) الأَفْرَادُ مِنْ ذَوِي الأَفْهَامِ؛ كما فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ^(٣) عَمَلُهُ»، مَنْطُوقُهُ لَا يُنَاسِبُ الاستِثْنَاءَ المَذْكُورَ فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، وَعِلْمٌ نَافِعٌ، وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ»^(٤)، إِنَّمَا المُنَاسِبُ لَهُ^(٥) مَفْهُومٌ مَا ذُكِرَ، وَهُوَ أَنَّ ابْنَ آدَمَ يَنْقَطِعُ عَنْ عَمَلِهِ.

* فائدة: العَطْفُ كما يَكُونُ عَلَى اللَّفْظِ - وَذَلِكَ شَائِعٌ - كَذَلِكَ يَكُونُ عَلَى المَعْنَى، وَذَلِكَ أَيْضاً شَائِعٌ؛ كما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، وَذَلِكَ أَنَّ المَعْطُوفَ عَلَيْهِ - يَعْنِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ - فِي مَعْنَى: وَلَا خَيْرَ فِيهِمْ، فَعَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ عَلَى اعْتِبَارِ هَذَا المَعْنَى، فَافْهَمْ هَذَا الإِعْتِبَارَ الدَّقِيقَ.



(١) فِي (ل): «فِي بَعْضِ رَسَائِلِنَا المَشْهُورَةِ» بِدَلْ: «فِي بَعْضِ رَسَائِلِنَا المَعْمُولَةِ فِي المَسَائِلِ المَشْهُورَةِ».

(٢) «إِلَّا» لَيْسَ فِي (ع).

(٣) «عَنْهُ» لَيْسَ فِي (ل).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٣١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) «لَهُ» لَيْسَ فِي (ع).

فريدة

الْحَرَامُ قَدْ يَنْقَلِبُ وَاجِبًا، وَذَلِكَ مَشْهُورٌ مَذْكُورٌ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ؛
كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ فِي حَالَةِ الْاضْطِرَارِّ، إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْحَرَامُ مِمَّا
لَا يَنْكَشِفُ حُرْمَتُهُ أَصْلًا؛ فَإِنَّهُ جِيشِدُ لَا يَنْقَلِبُ وَاجِبًا، بَلْ نَقُولُ: لَا يَنْقَلِبُ أَصْلًا
وَاجِبًا كَانَ أَوْ مُسْتَحَبًّا أَوْ مُبَاحًا؛ كِإِجْرَاءِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ عَلَى اللِّسَانِ فِي حَالَةِ الْإِكْرَاهِ
بِالْقَتْلِ؛ فَإِنَّهُ يُرَخَّصُ ^(١) فِيهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى حُرْمَتِهِ، وَبِالْعَكْسِ؛
أَي: قَدْ يَنْقَلِبُ الْوَاجِبُ حَرَامًا، وَذَلِكَ نَادِرٌ غَيْرُ ظَاهِرٍ، وَلِذَلِكَ لَا يُوجَدُ فِي بُطُونِ
الدَّفَاتِرِ؛ كَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى زِيَادَةِ الشَّرِّ؛ ذَكَرَهُ الْعَلَّامَةُ
الزَّمْخَشَرِيُّ وَغَيْرُهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ^(٢) [الأنعام: ١٠٨]، حَيْثُ قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ ^(٣): سَبَّ الْأَلْهَةِ ^(٤)
حَقٌّ وَطَاعَةٌ، فَكَيْفَ صَحَّ النَّهْيُ، وَإِنَّمَا صَحَّ النَّهْيُ عَنِ الْمَعَاصِي؟

قُلْتُ: رُبَّ طَاعَةٍ عَلِمَ أَنَّهَا تَكُونُ مَفْسَدَةً، فَتَخْرُجُ عَنْ أَنْ تَكُونَ طَاعَةً
فَيَجِبُ النَّهْيُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا مَعْصِيَةٌ، لَا لِأَنَّهَا طَاعَةٌ ^(٥)؛ كَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ الَّذِي
هُوَ مِنْ أَجْلِ ^(٦) الطَّاعَاتِ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى زِيَادَةِ الشَّرِّ، انْقَلَبَ مَعْصِيَةٌ،

(١) في (ل): «لا يرخص»، والصواب المثبت.

(٢) في حاشية (ل): «والعداء بالفتح والمد: تجاوز الحد في الظلم، يقال: عدا من باب سماء، عدا بالمد، وعدوا أيضًا، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا﴾». «صحيح».

(٣) «قلت» ليس في (ع).

(٤) في (ل): «سب سب أهل الألهة». بدل: «سب الألهة»، وكتب نحتها: «سب الألهة».

(٥) قوله: «فيجب النهي...» إلى هنا ليس في (ع).

(٦) في (ع): «أكبر».

وَوَجِبَ النَّهْيُ عَنِ ذَلِكَ النَّهْيِ كَمَا يَجِبُ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ^(١).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ - الْقَائِلُ هُوَ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَازَنْدَرَانِيُّ -: ذَلِكَ الْإِنْقِلَابُ فِي الْمُبَاحِ، قَالَ صَاحِبُ «التَّبْيِيرِ»^(٢) فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ: قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ: كَيْفَ نَهَانَا عَنْ سَبِّ مَنْ اسْتَحَقَّ السَّبَّ؛ لِثَلَاثِ سَبَبٍ^(٣) مَنْ لَا يَسْتَحَقُّهُ، وَقَدْ أَمَرْنَا بِقِتَالِهِمْ، وَإِذَا قَاتَلْنَاهُمْ قَتَلُونَا، وَقَتْلُ الْمُؤْمِنِ بِغَيْرِ حَقٍّ مُنْكَرٌ، وَكَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَبْلِيغِ الْوَحْيِ وَالتَّلَاوَةِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانُوا يُكْذِبُونَهُ؟

قِيلَ: إِنَّ السَّبَّ لَأَوْلَنَكَ مُبَاحٌ غَيْرُ مَفْرُوضٍ، وَقِتَالُهُمْ فَرَضٌ، وَكَذَا التَّبْلِيغُ، وَمَا كَانَ مُبَاحًا فَإِنَّهُ يُنْهَى عَمَّا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ وَيَحْدُثُ مِنْهُ^(٤)، وَمَا كَانَ فَرَضًا لَا يُنْهَى عَمَّا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ، وَعَلَى هَذَا يَقَعُ الْفَرْقُ لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَيَمْنُ قَطَعَ يَدَ قَاطِعٍ يَدِهِ قِصَاصًا، فَمَاتَ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الدِّيَةَ؛ لِأَنَّهُ اسْتِيفَاءُ حَقِّهِ مُبَاحٌ، فَأَخَذَ بِالْمُتَوَلَّدِ مِنْهُ.

وَالْإِمَامُ إِذَا قَطَعَ يَدَ السَّارِقِ فَمَاتَ مِنْهُ^(٥)، لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ فَرَضٌ عَلَيْهِ، فَلَمْ يُؤْخَذْ بِالْمُتَوَلَّدِ مِنْهُ، إِلَى هَاهُنَا كَلَامُهُ^(٦).

وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ - أَيِ: الْإِنْقِلَابِ الْمَذْكُورِ - غَيْرُ مَخْصُوصٍ بِالْمُبَاحِ، بَلْ يَعْمُ الْمُسْتَحَبُّ وَالْوَاجِبُ.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/٥٦).

(٢) هو الإمام أبو حفص نجم الدين عمر بن محمد النسفي، المتوفى سنة (٥٣٧هـ).

(٣) في (ل): «نسب»، والصواب المثبت.

(٤) «منه» ليس في (ع).

(٥) «منه» ليس في (ل).

(٦) انظر: «تفسير المازندراني» (٤/٢٠٧-٢٠٨).

* فائدة: النهي عند النحويين صيغة: لا تفعل^(١)، حثاً كان على الشيء؛ كقولك: لا تقعد عن الطلب، أو زجراً عنه؛ كقولك: لا تشرب الخمر.

وفي نظير أهل البرهان: ما يقتضي الزجر عن الشيء، سواء كان بصيغة نحو: افعل؛ كقولك: اسكُت، أو لا تفعل؛ كقولك: لا تنطق، وذلك - أي: الاختلاف المذكور - لأنَّ نظر النحوي إلى جانب اللفظ، ونظر المعقولي^(٢) إلى جانب المعنى.

(١) في (ع): «حقيقة في لا تفعل».

(٢) في (م): «اللغوي»، وهو خطأ.

فريدة

الْفَرْقُ بَيْنَ «سَمِعْتُ حَدِيثَهُ»، وَ«سَمِعْتُ إِلَى حَدِيثِهِ»: أَنَّ الْأَوَّلَ يُفِيدُ الْإِدْرَاكَ، وَالثَّانِي يُفِيدُ الْإِصْغَاءَ مَعَ الْإِدْرَاكِ، ذِكْرُ الْعَلَامَةِ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الصَّافَاتِ مِنْ «الْكَشَافِ»^(١).

وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ التَّضْمِينَ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِضْمَارِ، كَمَا سَبَقَ إِلَى فَهْمِ^(٢) الْفَاضِلِ التَّفْتَازَانِيِّ وَمَنْ حَذَا حَذْوَهُ، وَلَا مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ؛ كَمَا سَبَقَ إِلَى فَهْمِ الْفَاضِلِ^(٣) الْجُرْجَانِيِّ، وَلَيْسَ فِيهِ مَحْذُورٌ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ إِلَى الْأَوْهَامِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ فِيهِ إِلَى مَجْمُوعِ الْمَعْنَيْنِ مُرْتَبِطاً^(٤) أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ، لَا إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا مُنْفَرِداً عَنِ الْآخَرِ^(٥)، كَمَا فِي مَظَانِّ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، فَتَدَبَّرْ.

* فائدة: التَّقْيِيدُ - يَعْنِي: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِأَيْدِيهِمْ﴾ - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَكْتُبُونَ﴾ أَلْيَدَيْهِمْ^(٦) [البقرة: ٧٩]؛ لِقَطْعِ الْمَجَازِ فِي الْإِسْنَادِ، هَذَا إِذَا كَانَتْ الْأَيْدِي بِمَعْنَى الْأَنْفُسِ، أَوْ لَتَعْيِينِ الْمُرَادِ مِنَ الْمُسْنَدِ، هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ تَكُونَ الْأَيْدِي^(٧) بِمَعْنَاهَا الْأَصْلِي، فَإِنَّ الْكِتَابَةَ قَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْإِمْلَاءِ، وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْإِنْشَاءِ.

(١) انظر: «الكَشَاف» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٤/٣٦).

(٢) فِي (ل): «وَهُمْ».

(٣) «الْفَاضِل» لَيْسَ فِي (ع).

(٤) فِي (م): «مُرْتَبِطاً».

(٥) «عَنِ الْآخِرَةِ» لَيْسَ فِي (ل).

(٦) «الْأَيْدِي» لَيْسَ فِي (ل) وَ(م).

فريدة

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَغْتَرِ عَلِيٌّ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ
 عَلِيٍّ﴾ [النحل: ٢٥] حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، وَالتَّقْيِيدُ بِهِ^(١) لِأَنَّهُمْ مَعْدُورُونَ حَيْثُ قَلَّدُوا
 الْعُلَمَاءَ، وَكَانَ التَّقْلِيدُ وَاجِبًا عَلَيْهِمْ، فَكَانَ وَزْرُ أَعْمَالِهِمْ فِيمَا قَلَّدُوا فِيهِ عَلَى الْمُقَلِّدِينَ،
 فَفِيهِ تَوْعٌ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ التَّقْلِيدَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ يَضِلُّونَ بِطَرِيقِ الْخِدْعَةِ: فَلْيَسُوا بِمَعْدُورِينَ، فَوَزْرُ ضَلَالِهِمْ عَلَى
 أَنْفُسِهِمْ، وَأَمَّا عَلَى الْخَادِعِينَ وَزْرُ الْخِدْعَةِ، فَافْهَمْ جِدًّا؛ فَإِنَّهُ قَدْ خَفِيَ عَلَى النَّاطِرِينَ^(٢)
 فِي هَذَا الْكَلَامِ.

(١) «به» ليس في (ع).

(٢) في هامش (ل): «القاضي وغيره».

فَرِيدَةٌ

فِرْعَوْنُ وَقَيْصَرُ عِلْمَانِ، وَكُلَا كِسْرَى وَنَحْوُهُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَنْصَرِفَانِ^(١)، وَلَيْسَا مِنْ
أَعْلَامِ الْجِنْسِ لِلْجَمْعِيَّةِ، يُقَالُ: فَرَاعَنُ وَفَيَاصِرُهُ، وَعَلِمُ الْجِنْسِ لِلْجَمْعِيَّةِ لَا يُجْمَعُ،
فَلَا بَدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِوَضْعِ خَاصٍّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا لِكُلِّ مَنْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ.

(١) كتب فوقها في (ل): «لا ينصرفان».

فريدة

لعلَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى دَخَلَ فِي الْإِنْسَاءِ، فَيَسْتَبْهَ عَلَيْكَ وَجْهُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنَسَيْنَاهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣]؛ حَيْثُ حَصَرَ فِيهِ الْإِسْنَادَ^(١) إِلَى^(٢) الشَّيْطَانِ، فَاعْلَمْ أَنَّ دَخْلَهُ تَعَالَى فِي خَلْقِ النَّسْيَانِ، وَأَمَّا فِعْلُ الْإِنْسَاءِ: فَمِنْ الشَّيْطَانِ، وَالفِعْلُ غَيْرُ الْخَلْقِ، وَنِسْبَةُ الْأَوَّلِ إِلَى الْعَبْدِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا اللَّهُ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ نِسْبَةَ الثَّانِي إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا الْعَبْدُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ، يُفَصِّحُ عَنْ هَذَا اتِّفَاقُ الْفَرِيقَيْنِ - يَعْنِي: أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَأَصْحَابَ الْإِعْتِرَافِ - فِي نِسْبَةِ الْأَفْعَالِ إِلَى الْعِبَادِ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا فِي نِسْبَةِ خَلْقِهِمَا إِلَيْهِ، وَلَوْلَا أَنَّ أَحَدَهُمَا غَيْرُ الْآخَرِ، لَمَا تَمَشَّى^(٣) هَذَا، فَتَدَبَّرْ.

※ فائدة: مَا قُدِّمَ لَفْظًا لِأَمْرِ النَّظْمِ^(٤) قَدْ يُعْتَبَرُ مُؤَخَّرًا فِي الْمَعْنَى؛ كَالْتَعْقِيبِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْفَاءِ الدَّاخِلِ عَلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، وَكَالْتَعْقِيبِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْفَاءِ الدَّاخِلِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]؛ فَإِنَّهُ مُؤَخَّرٌ فِي الْإِعْتِبَارِ عَنْ^(٥) مَدْلُولِ الصِّيغَةِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ طَلْبُ التَّعْقِيبِ، لَا تَعْقِيبُ الطَّلَبِ كَمَا سَبَقَ إِلَى وَهْمٍ مَنْ قَالَ: إِنَّ الدَّالَّ عَلَى الْوُجُوبِ فِي نَصِّ الْوُضُوءِ لَيْسَ إِلَّا الْأَمْرُ، وَهُوَ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْفَاءِ، بَلِ الْفَاءُ دَخَلَتْ عَلَيْهِ، فَمَفْهُومُهُ الصَّرِيحُ تَعْقِيبُ وَجُوبِ غَسْلِ الْوَجْهِ عَنِ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَهُوَ لَا يَسْتَلْزِمُ وَجُوبَ تَعْقِيبِهِ عَنْهُ، فَافْهَمْ فَإِنَّهُ سَرٌّ دَقِيقٌ لِدِقَّتِهِ وَغُمُوضِهِ ذَهَبَ عَلَى الْقَائِلِ الْمَذْكُورِ.

(١) فِي (م): «الْإِنْسَاء».

(٢) فِي (ل): «الْإِسْنَاءُ عَلَى» بَدَلُ: «الْإِسْنَادُ إِلَى»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ.

(٣) فِي (ع): «لَمْ يَتَمَشَّى».

(٤) فِي (ن): «لِأَمْرِ فِي النَّظْمِ»، وَكُتِبَ تَحْتَهَا: «لِأَمْرِ النَّظْمِ».

(٥) «عَنْ» لَيْسَ فِي (ع).

فَرِيدَةٌ

إِذَا بَلَغَ الطَّلَاقُ غَايَتَهُ - وَهِيَ الثَّالِثَةُ فِي الْحُرَّةِ، وَالثَّانِيَةُ فِي الْأَمَةِ - لَا تَحُلُّ لَزُوجِهَا لَا^(١) بِالنِّكَاحِ وَلَا بِمُلْكِ الْيَمِينِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ - وَلَمْ يَقُلْ: حَتَّى تَعْتَدَّ، ثُمَّ تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ الْغَلِيظَةَ قَدْ تَبَيَّنَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوعِ، فَحَيْثُ لَا تَجِبُ الْعِدَّةُ - نِكَاحاً صَحِيحاً، إِنَّمَا قِيدَهُ بِالصَّحَةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ الْمُطْلَقَةَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهَا إِنَّمَا تَبَيَّنَتْ بِهِ، وَدَخُلَ بِهَا، ثُمَّ يُفَارِقُهَا، لَمْ يَقُلْ^(٢): ثُمَّ يُطَلِّقُهَا - كَمَا قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»^(٣)، وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مُطْلَقَ الْمُفَارَقَةِ لَا الْمُفَارَقَةَ بِالطَّلَاقِ - أَوْ يَمُوتَ عَنْهَا، وَتَمَّ عِدَّتُهَا، لَا بَدَّ مِنْ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا أَيْضاً فِي ثُبُوتِ الْحُلِّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ، وَالْقَوْمُ قَدْ أَهْمَلُوا هَذَا الشَّرْطَ.

وَأَمَّا شَرْطُ النِّكَاحِ: فَبِنَصِّ الْكِتَابِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهَا أَنْ تَنْكِحَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهَا حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠]، إِنَّمَا زَادَ هَذَا الْقَيْدَ؛ تَعْيِناً لِأَوَّلِ ثُبُوتِ تِلْكَ الْحُرْمَةِ؛ فَإِنَّ أَدَاءَ^(٤) الْجَزَاءِ لَا تَدُلُّ^(٥) عَلَى التَّعْقِيبِ عَلَى مَا يَتَّبَعُ فِي مَوْضِعِهِ، فَلَوْلَا التَّعْيِينُ الْمَذْكُورُ، لَاحْتَمَلْنَا أَنْ لَا تَبَيَّنَ الْحُرْمَةُ الْغَلِيظَةُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ﴿حَتَّى تَنْكِحَ﴾؛ النِّكَاحُ بِمَعْنَى الْعَقْدِ^(٦) يُنْسَبُ إِلَى كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ زَوْجاً غَيْرَهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَتْ الْحُرْمَةُ بَاقِيَةً إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ؟

(١) فِي (ع): «إِلَّا»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُوتُ.

(٢) «لَمْ يَقُلْ» لَيْسَ فِي (ع).

(٣) انْظُرْ: «الْهِدَايَةُ» لِلْمَرْغِينَانِي (٢/٢٥٧).

(٤) فِي (ع): «أَدَاء»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُوتُ.

(٥) فِي (ع): «يَدُلُّ».

(٦) «الْعَقْدُ» لَيْسَ فِي (ل).

قُلْتُ: بَلْ تَنْتَهِي الْحُرْمَةُ الْغَلِيظَةُ عِنْدَ النِّكَاحِ، وَتَظْهَرُ حُرْمَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ أَثَرُ نِكَاحِ الْغَيْرِ، وَالْعِدَّةُ أَثَرُ ذَلِكَ النِّكَاحِ^(١) وَتَمْتَدُّ تِلْكَ الْحُرْمَةُ إِلَى آخِرِ الْعِدَّةِ^(٢)، وَهَذَا الْفَرْقُ لَا يُنَاسِبُ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ، فَاحْتَجَّ فِيهَا إِلَى اشْتِرَاطِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ.

وَأَمَّا ثُبُوتُ شَرْطِ الدُّخُولِ: فَيَقُولُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا تَحُلُّ^(٣) لِلأَوَّلِ حَتَّى تَذُوقَ^(٤) عُسَيْلَةَ الْآخِرِ^(٥)» الْحَدِيثُ^(٦)، أَشَارَ بِلَفْظِ «الدُّوْق» إِلَى أَنَّهُ يُكْتَفَى بِمُجَرَّدِ الْإِيْلَاجِ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِنْزَالُ، وَبِالتَّصْغِيرِ^(٧) فِي لَفْظَةِ^(٨) «العُسَيْلَةِ» إِلَى أَنَّ قَدْرًا مِنْهَا يَكْفِي فِي الْحُلِّ، فَلَا يُشْتَرَطُ إِيْلَاجُ مَجْمُوعِ الذَّكْرِ، بَلْ يَكْفِي إِيْلَاجُ بَعْضِهِ وَهُوَ قَدْرُ الْحَشْفَةِ؛ لِأَنَّ مَا دُونَهَا لَيْسَ بِإِيْلَاجٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ تَلَقَّنَتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ.

وَلَا خِلَافَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ فِيهِ سِوَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: «لِأَحَدٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ»؛ كَيْلَا يَرُدَّ النَّقْضُ عَلَى حَصْرِ الْمُسْتَنَى فِي الْمَذْكُورِ^(٩) بِبُشْرِ

(١) «النكاح» ليس في (ل).

(٢) قوله: «وتمتد تلك الحرمة إلى آخر العدة» ليس في (م).

(٣) في (ل) و(م): «تحلي».

(٤) في (ل) و(م): «تذوقي».

(٥) في (ع): «عسيلة... الحديث».

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٤١٤٩)، وأبو داود (٢٣٠٩)، بلفظ: «لا تحل للأول حتى تذوق عسيلة الآخر، ويزوق عسيلتها»، من حديث عائشة رضي الله عنها. وهو عند البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١١١/١٤٣٣) بلفظ: «أتريد أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى تذوقي عسيلة ويزوق عسيلتك».

(٧) في حاشية (ل): «فيه ردٌ لصاحب «العناية» في قوله: إنَّ التَّصْغِيرَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِنْزَالِ».

(٨) في (ع): «لفظ».

(٩) «في المذكور» ليس في (ل) و(م).

المَرِيسِي ودَاوَدَ الظَّاهِرِي، وقوله غَيْرُ مُعْتَبَرٍ حَتَّى لو قَضَى به القَاضِي لا يَنْفِذُ قَضَاؤُهُ، فَيَجُوزُ تَفْرِيعُهُ عَلَى قَوْلِهِ: مَشْهُورٌ أَنْ يَزَادَ بِهِ عَلَى نَصِّ الْكِتَابِ، وَإِنَّمَا تَلْزَمُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ خَلَوْا عَنِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، هَذَا إِذَا حُمِلَ النِّكَاحُ عَلَى الْعَقْدِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَأَمَّا إِذَا حُمِلَ عَلَى الْوَطْءِ، فَلَا تَلْزَمُ الزِّيَادَةُ الْمَذْكُورَةُ، لَا يُقَالُ: إِسْنَادُهُ إِلَى الْمَرْأَةِ^(١) يَأْبَى حَمَلُهُ^(٢) عَلَى الْوَطْءِ، لَا لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّجَوُّزُ فِي الْإِسْنَادِ؛ لِأَنَّهُ قَبِيحٌ لَا يُنَاسِبُ فَصَاحَةً الْقُرْآنِ، بَلْ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ هَاهُنَا إِسْنَادَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْمَرْأَةِ^(٣)، وَلَهُ مَسَاعٍ بِاعْتِبَارِ أَنَّ التَّمَكِينَ مِنَ الْوَطْءِ مِنْ جِهَتِهَا.

وَالثَّانِي: إِسْنَادُ الْإِنْفِعَالِ إِلَى الرَّجُلِ، وَلَا مَسَاعٍ لِهَذَا التَّجَوُّزِ كَمَا لَا يَخْفَى، بَلْ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْقَلْبِ؛ كَقَوْلِنَا: أَدَخَلْتُ الْخَاتَمَ فِي الْإِصْبَعِ، وَالْقَلَنْسُوءَ فِي الرَّأْسِ، وَيَعْدُ أَلْفٌ بِوَاحِدٍ، وَالْأَصْلُ حَتَّى يَنْكِحَهَا زَوْجٌ آخَرُ.

وَمَبْنَى لُزُومِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ عَلَى^(٤) أَنَّ «حَتَّى» تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْحُلِّ بَعْدَ التَّزْوِجِ بِزَوْجٍ آخَرَ بِطَرِيقِ الْمَنْطُوقِ؛ ضَرُورَةٌ أَنَّهَا تَدُلُّ بِعِبَارَتِهِ بِاعْتِبَارِ^(٥) وَضْعِهَا فِي اللُّغَةِ لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ عَلَى انْتِهَاءِ حُكْمِ الْحُرْمَةِ الْغَلِيظَةِ عِنْدَ التَّزْوِجِ بِزَوْجٍ آخَرَ، إِلَّا أَنَّهُ تَظْهَرُ حَيْثُ تَدُلُّ حُرْمَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ حُرْمَةُ نِكَاحِ الْغَيْرِ، وَتِلْكَ الْحُرْمَةُ فِي مَعْرِضِ الزَّوَالِ بِالْفُرْقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ.

(١) فِي (ع): «الْمُؤَثَّر».

(٢) فِي (ع) وَ(م): «عَنِ الْحَمْلِ».

(٣) فِي (ع): «الْمُؤَثَّر».

(٤) «عَلَى» لَيْسَ فِي (ع) وَ(م).

(٥) فِي (ل): «لِلْعِبَارَةِ اعْتِبَارٌ» بَدَلُ: «بِعِبَارَتِهِ بِاعْتِبَارٍ».

ويلزمه - أي: يلزم الانتهاء المذكور - أن تحل لزوجها الأول إذا طلقها الزوج الثاني قبل الدخول بها، وإلا؛ يلزم أن لا تنتهي الحزمة الغليظة بالتزوج بزواج آخر. والدلالة على اللازم المتأخر بطريق المنطوق، وهي ^(١) «ها هنا من قبيل الإشارة؛ لأن الكلام غير مسوق» ^(٢) لها.

ومن وهم؛ كصاحب «التلويح»، وعامة شراح «الهداية» أنها - أي: الدلالة المذكورة - بطريق المفهوم، فقد وهم، وما فهم منه ^(٣) أنه حيث لا يصلح مثبتاً لحكم عند وجود نص منافي له؛ لما تقرر في موضعه أن المفهوم عند القائلين بحجتيه ساقط في معارضة المنطوق؛ لأنه ^(٤) «منسوخ» به، فلا يلزم الزيادة على النص في الصورة المذكورة؛ لأن مبناها على ما عرفت على دلالة «حق» المذكورة في النص المزبور على ثبوت الحل بعد التزوج بزواج آخر.

* تتمه: قالوا - أي: قال ^(٥) المشايخ في كتب الأصول عند بيان المخلص عن تعارض النصين من قبل المحل -: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، بالتخفيف يوجب الحل بعد الطهر قبل الاغتسال، وبالتشديد يوجب الحرمة قبل الاغتسال، فحملنا المخفف على العشرة والمشدد على الأقل، إنما لم يحمل على العكس؛ لأنها إذا طهرت لعشرة أيام، حصلت الطهارة الكاملة؛ لعدم احتمال العود، وإذا طهرت لأقل منها يحتمل العود، فلم تحصل الطهارة الكاملة، فاحتيج

(١) «هي» ليس في (ع).

(٢) في (ل): «مستقيم»، وكتب تحتها: «مسوق».

(٣) «منه» ليس في (ع) و(م).

(٤) في (م): «لا أنه» بدل «لأنه».

(٥) «قال» ليس في (ل).

٨

إلى الاغتسال؛ لتأكد الطهارة، وهذا القول منهم صريح في أن دلالة ﴿حَتَّى﴾ بطريق المنطوق، لا بطريق المفهوم كما توهمه صاحب «التلويح» حيث قال: وظاهر هذه العبارة يشعر بأن الحل مستفاد من قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] قولاً بمفهوم الغاية؛ فإنه متفق عليه^(١)؛ لأنها لو كانت بطريق المفهوم، لسقطت في مقابلة منطوق قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ بالتشديد فلم يحتج إلى المخلص من قبل المحل؛ لأنه فرع قيام التعارض بين النصين، وبهذا البيان ظهر أن صاحب «التلويح» كما^(٢) لم يصب في عبارة الإشعار، كذلك أخطأ في قوله: ويحتمل أن يريد أن الحل كان ثابتاً، والنهي قد انقضى بالطهر، فبقي^(٣) الحل الثابت؛ لعدم تناول النهي إيأه، فعبّر عن عدم رفع^(٤) الآية الحل بإيجابها إيأه تجوزاً^(٥)؛ لما عرفت أن مبنى الحاجة إلى المخلص المذكور على قيام التعارض بين النصين حقيقة.

فإن قلت: أليست العبارة ترجح على الإشارة عند التعارض؛ فلا حاجة إلى المخلص؛ يعني: أن دلالة قراءة التخفيف من قبيل الإشارة، فلا تعارض قراءة التشديد؛ لأن دلالتها من قبيل العبارة، والعبارة راجحة على الإشارة؟ قلت: الأصل في النصوص الأعمال لا الإهمال، فلا يُصار إلى إسقاط أحد النصين بالترجيح؛ أي: ترجيح الآخر عليه مع إمكان التوفيق بينهما، والإعمال بهما.

(١) انظر: «التلويح على التوضيح» للفتازاني (٢/ ٢١٤).

(٢) في (ع): «لما»، والصواب المثبت.

(٣) في (ع) و(م): «فنفى»، والصواب المثبت.

(٤) في (ع): «دفع».

(٥) انظر: «التلويح على التوضيح» للفتازاني (٢/ ٢١٤).

* فائدة: «إلى» تشارك «حتى» فيما ذكر من وجه الدلالة بطريق المنطوق^(١)، قال الفاضل عضد الدين في «شرح المختصر»: «إن قول القائل: «صوموا إلى أن تغيب الشمس» معناه: آخر وجوب الصوم عند غيوبة الشمس، فلو قدرنا ثبوت الوجوب بعد أن غابت الشمس لم تكن الغيوبة آخرًا، وهو خلاف المنطوق^(٢)».

وهذا كالتصريح بأن الدلالة المذكورة توجب العبارة، فتكون من قبيل المنطوق، لا من قبيل المفهوم كما زعمه حيث قال قبيل ذلك الكلام: مفهوم الغاية أقوى من الشرط؛ فقال به كل من قال بمفهوم الشرط، وبعض من لم يقل به؛ كالقاضي وعبد الجبار، ومنعه البعض من الفقهاء واحتج القائل به بما تقدم في الصفة وبوجه يخصه وهو أن قول القائل... إلى آخره^(٣).

وما ذكر في «الميزان» من أن^(٤) قوله تعالى: ﴿تَرَاءَتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] لا ينفي^(٥) وجوب الصوم في الليل عند عامة أصحابنا - قال في «الميزان»: والخامس النص إذا أثبت حكمًا مؤقتًا إلى زمان معلوم، هل يكون^(٦) نفيًا لذلك الحكم بعد مضي ذلك الوقت في زمان بعده أم لا؟ كقوله تعالى: ﴿تَرَاءَتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، فهذا النص هل ينفي إيجاب الصوم في الليل أم لا؟^(٧) ثم عند عامة

(١) «المنطوق» ليس في (ع).

(٢) انظر: «شرح مختصر ابن الحاجب» لعضد الدين الإيجي (ص: ٢٦٤).

(٣) وانظر: «شرح مختصر ابن الحاجب» لعضد الدين الإيجي (ص: ٢٦٤).

(٤) «أن» ليس في (ل).

(٥) في (ل): «ينفي».

(٦) في (ل): «يكفي».

(٧) قوله: «كقوله تعالى... إلى هنا ليس في (م).

أَصْحَابُنَا فِي الْفُصُولِ^(١) كُلُّهَا أَنَّهُ لَا يُوجِبُ النَّفْيَ، وَإِنَّمَا حُكْمُهُ مُوقُوفٌ إِلَى قِيَامِ الدَّلِيلِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِي غَيْرِهِ^(٢) = غَيْرُ مُعَوَّلٍ^(٣) عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ - أَي: عَمَلَ أَصْحَابِنَا - بِمَدْلُولِ الْغَايَةِ شَائِعٌ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْهُومِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ فِي بَحْثِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ مِنَ الْأُصُولَيْنِ؛ «أُصُولُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيِّ»، وَ«أُصُولُ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيِّ»، وَتَبَعُهُمَا صَاحِبُ «التَّوْضِيحِ».

تَمَسَّكُوا - أَي: تَمَسَّكَ أَصْحَابُنَا - بِمَسَائِلَ، مِنْهَا: أَنَّهُمْ قَالُوا: يَجُوزُ بَيْعُ الْحِنْطَةِ فِي سُنبُلِهَا، وَالْبَاقِلَاءِ فِي قَشْرِهَا وَكَذَا الْأَرْزُ، وَالسُّمَسْمُ؛ لَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهَرَ، وَعَنْ بَيْعِ السُّنْبُلِ حَتَّى يَبْيَضَّ، وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ^(٤).

وَمَبْنَى الْاِحْتِجَاجِ بِهِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ خِلَافُ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا، وَصَاحِبُ «الْعُنَايَةِ»؛ لَعُفُولِهِ عَنْ أَنَّ مَا ذُكِرَ حُكْمُ الْمَنْطُوقِ لَا الْمَفْهُومِ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْهَدَايَةِ»^(٥): وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ اسْتِدْلَالٌ بِمَفْهُومِ الْغَايَةِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ: «نَهَى»؛ لِأَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي الْمَشْرُوعِيَّةَ^(٦)، وَلَمْ يَدْرِ أَنَّ النَّهْيَ لَا يَقْتَضِي الْجَوَازَ وَالصُّحَّةَ وَالْمَشْرُوعِيَّةَ^(٧) بَلِ الْفَسَادَ، وَالْمَشْرُوعِيَّةَ الَّتِي يَقْتَضِيهَا النَّهْيُ إِنَّمَا هِيَ بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ، فَلَا يَتِمُّ بِهِ التَّقْرِيبُ كَمَا لَا يَخْفَى.

(١) فِي (ل): «الْأُصُول».

(٢) انْظُرْ: «مِيزَانُ الْأُصُولِ فِي نَتَائِجِ الْعُقُولِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ (ص: ٤٠٦ - ٤٠٧).

(٣) فِي (ع): «مَعْقُول».

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٣٥)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ: لَيْسَ فِي (ل).

(٦) انْظُرْ: «الْعُنَايَةُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ» لِأَكْمَلِ الدِّينِ الْبَابِرْتِيِّ (٦/ ٢٩٤).

(٧) «وَالْمَشْرُوعِيَّةُ» لَيْسَ فِي (ع).

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ النَّظَرِ الْمَذْكُورِ بِأَنَّ النَّهْيَ مُغَيًى بِالْإِيضَاضِ، فَلَمْ يَدْخُلْ ذَلِكَ تَحْتَ ^(١) النَّهْيِ، وَبَقِيَ دَاخِلًا فِي عُمُومَاتِ الْبَيْعِ الدَّالَّةِ عَلَى الْجَوَازِ: فَلَا يُجَادِي نَفْعًا؛ لِأَنَّ النَّظَرَ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْبَيِّنَةِ ^(٢) الْمَذْكُورَةِ، وَكَلَامُ الْقَوْمِ صَرِيحٌ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ مَا ذَكَرَ، حَقُّهُمْ أَنْ يَسْتَدْلُوا بِعُمُومَاتِ النُّصُوصِ ^(٣) الدَّالَّةِ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ.

* تَمَّةٌ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّنْفُلِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَالْحَدِيثُ مَذْكُورٌ فِي «الصَّحِيحِينَ» ^(٤).

وَأُسْتُشْكِلَ بِأَنَّهُ غَيًّا ^(٥) الْكَرَاهَةُ إِلَى الطُّلُوعِ، وَالْغُرُوبِ، وَحُكْمٌ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ يُخَالِفُ مَا قَبْلَهَا، وَهَاهُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ بَعْدَ الطُّلُوعِ إِلَى ارْتِفَاعِهَا، وَبَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى آدَاءِ الْمَغْرِبِ، الْإِشْكَالُ بِهَذَا الْوَجْهِ مَذْكُورٌ فِي «الْعِنَايَةِ شَرْحِ الْهِدَايَةِ» ^(٦).

وَحُلَّةٌ: أَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ لِحَقِّ الْفَرْضِ، وَهِيَ تَسْتَمِرُّ إِلَى ابْتِدَاءِ ارْتِفَاعِ ^(٧) الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ بِظُهُورِ حَاجِبِ الشَّمْسِ وَغَيْبَتِهِ، ثُمَّ يَنْقَطِعُ وَتَحْدُثُ

(١) «تحت» ليس في (ع).

(٢) في (ع): «بالنسبة».

(٣) في (ع): «النص».

(٤) «صحيح البخاري» (٥٨٤)، و«صحيح مسلم» (٨٢٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) في (ل): «ينبغي».

(٦) انظر: «العناية في شرح الهداية» لأكمل الدين البابرتي (١/٢٣٦-٢٣٧).

(٧) «ارتفاع» ليس في (ع).

كراهة^(١) أخرى حالة الطلوع مُستمرة إلى تمام الغروب بأداء المغرب، وهذه الكراهة للتشبيه بعبدة الشمس لا لحق الفرض.

ولا خفاء في أن حدوث هذه الكراهة لا يُنافي انقطاع تلك الكراهة، فموجب أداء الغاية^(٢) مرعي.

وأما من قال في حله - القائل صاحب «العناية» - : إنه ثبت^(٣) بمفهوم الغاية، وهو غير لازم^(٤) : فقد أخطأ في كل من مقامي كلامه، أما في الأول؛ فلما عرفت أنه تشبّه^(٥) بمنطوق الغاية لا بمفهومه، وأما في الثاني؛ فلما عرفت أيضاً أنهم تمسكوا بها في مسائل، وهذا دليل على أن العمل بموجبها لازم عندهم، وهم إنما عنونوا به؛ لأن في الكلام الآتي ذكره زعمًا باطلاً على ما تقف عليه بإذن الله تعالى.

جوز^(٦) الشافعي السلم الحال؛ قياساً على المؤجل بجامع دفع^(٧) الحرج بإحضار المبيع مكان العقد، ورد هذا القياس: بأن النص - وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «من أراد منكم أن يسلم، فليسلم في كيل معلوم»^(٨) إلى أجل

(١) في (ل): «كراهية».

(٢) في (ل): «أداة الكراهة» بدل: «أداء الغاية».

(٣) في جميع النسخ «تشبّه»، والتصويب من «العناية». وقوله: «ثبت» يعني الكراهة.

(٤) انظر: «العناية في شرح الهداية» لأكمل الدين البابرتي (١/ ٢٣٦ - ٢٣٧).

(٥) في (ع) و(ل): «ثبت».

(٦) في هامش (م): «فريدة».

(٧) في (ل): «رفع»، وكتب تحتها: «دفع».

(٨) كتب فوقها في (ل): «معروف».

مَعْلُومٌ^(١) - يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ السَّلَامِ الْحَالِّ بِحُكْمِ مَفْهُومِ الْغَايَةِ اتِّفَاقاً
وَالزَّمَاماً، وَلَا عِبْرَةَ بِالْقِيَاسِ الْمُغْيِّرِ لِحُكْمِ النَّصِّ، الرَّدُّ بِهَذَا الْوَجْهِ مَذْكُورٌ فِي
«التَّلْوِيحِ»^(٢).

وَلَا خَفَاءَ فِي أَنَّ مَدَارَ الرَّدِّ عَلَى دِلَالَةِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِلَى أَجَلٍ
مَعْلُومٍ» عَلَى اشْتِرَاطِ الْأَجَلِ فِي السَّلَامِ، فَفِيهِ تَمَثُّكٌ بِمَفْهُومِ الشَّرْطِ، لَا بِمَفْهُومِ
الْغَايَةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْغَايَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٤٠)، وَمُسْلِمٌ (١٦٠٤)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انْظُرْ: «التَّلْوِيحُ عَلَى التَّرْضِيحِ» لِلْفَتْنَا زَانِي (١١٨/٢).

فَرِيدَةٌ

الْوُجُوبُ^(١) قَدْ يَكُونُ غَيْرَ عَيْنٍ؛ كَمَا فِي الْوَاجِبِ عَلَى الْكِفَايَةِ.

(١) فِي (ع) وَ(م): «كَمَا أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ».

تَغْلِيْقَةٌ

التَّضْمِينُ عَلَى نَحْوَيْنِ^(١):

أحدهما: تَضْمِينُ لَفْظَةٍ لَفْظًا آخَرَ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَيْتُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلَ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء: ٢٢١]؛ حَيْثُ قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى «مَنْ» الْمُتَضَمِّنَةِ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ، وَالِاسْتِفْهَامُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِكَ: أَعْلَى زَيْدٍ مَرَرْتُ، وَلَا تَقُولُ: عَلَى أَزِيدٍ مَرَرْتُ؟

قُلْتَ: لَيْسَ مَعْنَى التَّضْمِينِ أَنَّ الْأِسْمَ دَلَّ عَلَى مَعْنَيْنِ مَعًا؛ مَعْنَى الْأِسْمِ، وَمَعْنَى الْحَرْفِ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصْلَ: «أَمِنْ»، فَحُذِفَ حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ، وَاسْتَمْرَّ الْاسْتِعْمَالُ^(٢) عَلَى حَذْفِهِ كَمَا حُذِفَ مِنْ «هَلْ»، وَالْأَصْلُ: «أَهْلٌ»، قَالَ: [مِنْ الْبَسِيطِ]

أَهْلٌ رَأَوْنَا بَسَفَحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ

فَإِذَا أَدَخَلْتَ حَرْفَ الْجَرِّ عَلَى «مَنْ» فَقَدَّرَ الْهَمْزَةَ^(٣) قَبْلَ حَرْفِ الْجَرِّ فِي ضَمِيرِكَ، كَأَنَّكَ تَقُولُ: أَعْلَى مَنْ تَنَزَّلَ الشَّيَاطِينُ، كَقَوْلِكَ^(٤): أَعْلَى زَيْدٍ مَرَرْتُ^(٥).

وثانيهما: تَضْمِينُ لَفْظٍ مَعْنَى لَفْظٍ آخَرَ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْفَاضِلُ الْمَذْكُورُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْكَهْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾؛ حَيْثُ قَالَ: يُقَالُ: عَدَاةُ:

(١) فِي (ل): «نَوْعَيْنِ».

(٢) فِي (ع): «الِاسْتِفْهَامِ».

(٣) فِي (ل): «فَقَدْ أَضْمَرْتُ»، وَكُتِبَ تَحْتَهَا: «فَقَدَّرَ الْهَمْزَةَ».

(٤) فِي (ع): «كَذَلِكَ».

(٥) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٣/ ٣٤٢-٣٤٣).

إِذَا جَاوَزَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: عَدَا طَوْرَهُ، وَجَاءَنِي الْقَوْمُ عَدَا زَيْدًا، وَإِنَّمَا عَدَى ب: «عَن»؛
لِتَضْمِينِ «عَدَا» مَعْنَى: «جَاوَزَ»^(١)؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: نَبَتَ^(٢) عَنْهُ عَيْنُهُ: إِذَا اقْتَحَمْتَهُ، وَلَمْ
تَعْلُقْ بِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ غَرَضٍ فِي هَذَا التَّضْمِينِ؟ وَهَلَّا قِيلَ: وَلَا تَعُدْهُمْ عَيْنَاكَ، أَوْ: وَلَا
تَعُدْ^(٣) عَيْنَاكَ إِيَّاهُمْ^(٤)؟

قُلْتُ: الْغَرَضُ فِيهِ إِعْطَاءُ مَجْمُوعٍ مَعْنِيَيْنِ، وَذَلِكَ أَقْوَى مِنْ إِعْطَاءِ مَعْنَى فِذٍّ^(٥)،
أَلَا تَرَى كَيْفَ رَجَعَ الْمَعْنَى إِلَى قَوْلِكَ: وَلَا تَقْتَحِمُهُمْ عَيْنَاكَ مُجَاوِزَتَيْنِ إِلَى غَيْرِهِمْ،
وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]؛ أَي: وَلَا تَضْمُنُوا إِلَيْهَا^(٦)
أَكْلِينَ لَهَا^(٧)، انْتَهَى^(٨).

فَمَنْ قَصَرَهُ عَلَى النَّحْوِ الْأَوَّلِ، فَقَدْ قَصَرَ، وَكَذَا مَنْ قَصَرَهُ عَلَى النَّحْوِ^(٩) الثَّانِي،
فَقَدْ قَصَرَ^(١٠).

(١) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَعبارة «الكشاف» (٧١٧/٢): «وَإِنَّمَا عَدَى ب: عَن؛ لِتَضْمِينِ «عَدَا» مَعْنَى:
«نَبَاتَ»، وَ«عَلَا»، فِي قَوْلِكَ: نَبَتَ عَنْهُ عَيْنُهُ، وَعَلَتْ عَنْهُ عَيْنُهُ إِذَا اقْتَحَمْتَهُ وَلَمْ تَعْلُقْ بِهِ».

(٢) فِي (ل) وَ(ع): «عَدَا»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُوتُ.

(٣) فِي (ع): «تَعْلَقَ».

(٤) «إِيَّاهُمْ» لَيْسَ فِي (ع).

(٥) فِي (ل): «فِذٍّ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُوتُ.

(٦) «إِلَيْهَا» لَيْسَ فِي (ل).

(٧) «لَهَا» لَيْسَ فِي (ل).

(٨) انْظُرْ: «الكشاف» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (٧١٧/٢).

(٩) قَوْلُهُ: «الْأَوَّلُ...» إِلَى هُنَا لَيْسَ فِي (ل).

(١٠) «فَقَدْ قَصَرَ» لَيْسَ فِي (ع).

قال الفاضل التفتازاني في «شرح الكشاف»: حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني: لو اجتمعت تضمينات العرب، لاجتمعت مجلدات.

فإن قيل: الفعل^(١) المذكور إن كان في معناه الحقيقي، فلا دلالة على معنى الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر، فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما، لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز؟

قلنا: هو^(٢) في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية.

فقولنا: أحمدُ إليك فلاناً، معناه: أحمدُهُ مُتَّهِباً إِلَيْكَ حَمْدَهُ، وَيَقْلُبُ كَفِّهِ عَلَى كَذَا، معناه: نادماً على كذا.

والظاهر من كلامه أنه غافل عن النحو الثاني من التضمين.

وقال الفاضل الجرجاني فيما علقه على «الكشاف»: والتضمين أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه، ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات الآخر؛ كقولك: أحمدُ إليك فلاناً؛ فإنك لاحظت فيه^(٣) مع الحمد معنى الإنهاء، ودللت عليه بذكر صلتته؛ أعني: كلمة «إلى»، [كأنك] قلت: أنهي حمده^(٤) إليك.

(١) «الفعل» ليس في (ع).

(٢) «هو» ليس في (ع).

(٣) «فيه» ليس في (ع).

(٤) في (ل): «أحمد» بدل: «أنهي حمده».

والظاهر من كلامه أنه غافل عن النحو الأول من التضمين، ثم إنهما مقصّران^(١) من جهة أخرى، وهي أن الظاهر من كلامهما اختصاص التضمين بالفعل، ولا اختصاص له، بل يجري في الاسم والحرف أيضاً، أما جريانه في الاسم^(٢): فقد أفصح عنه صاحب «الكشاف» في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]^(٣)، واعترف به الفاضل التفتازاني في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]؛ حيث قال: لا خفاء ولا خلاف في أنه لا يجوز تعلقه بلفظ «الله»؛ لكونه اسماً لا صفةً، بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذي ضمنه اسم الله تعالى؛ كقولك: هو حاتم في طيء، على تضمين معنى الجواد.

وأما جريانه في الحرف: فظاهر في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]؛ فإن «ما» تضمن معنى «إن» الشرطية^(٤)، ولذلك جزم الفعل بها^(٥).

ومن لطائف التضمين جمع المتقابلين؛ فإن الكلمة الواحدة بواسطته تكون عاملة ومعمولة؛ كما في المثال المذكور؛ فإن «ما»^(٦) منصوب بالفعل الذي هو مجزوم به.

(١) في (ع): «مقران».

(٢) قوله: «والحرف أيضاً، أما جريانه في الاسم» ليس في (ل) و(م).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/٢٦٧).

(٤) في (ل): «الشرط»، وكتب تحتها: «إن الشرطية».

(٥) «بها» ليس في (ل).

(٦) في (ع): «فإنها».

قال صاحب «الكشاف»^(١): والقاعدة في التضمين^(٢) أن يُرادَ الفعلانِ معاً قصداً وتبعاً؛ لأنَّ أحدهما مذكورٌ لفظاً، والآخر مذكورٌ بذكرِ صلته.

وما ذكره أيضاً مقصورٌ على أحدِ نوعي التضمين، ثمَّ إنه أخطأ في قوله: «والآخر مذكورٌ بذكرِ صلته»؛ لأنَّ ذكرَ الصلة غيرُ لازمٍ للتضمين؛ كما إذا ضَمَّنَ اللازمَ معنى المتعدي، فحينئذٍ تكونُ تعديته قرينةً للتضمين.

قال صاحب «الكشاف» في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الصِّرَاطَ﴾ [يس: ٦٦]: لا يخلو من أن يكونَ على حذفِ الجارِّ وإِصْالِ الفعلِ إليه، والأصل: فاستبقوا إلى الصِّراطِ، أو يُضمَّنَ معنى: ابتدروا. انتهى^(٣).

فالصوابُ أن يُقالَ: والآخر مذكورٌ بذكرِ متعلقه؛ لما أنَّ الصلةَ على تقدير كونها مذكورة لا يجبُ أن تكونَ^(٤) للمضمَّنِ الملحوظِ تبعاً، بل قد تكونُ للمضمَّنِ المذكورِ لفظاً^(٥)؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْبَأْتُ مِنْ أُمَّهَاتِنَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: ١٦].

قال الإمام البيضاوي بعد ما فسَّرَ الانبئادَ بالاعتزال: فكانتِ الصلةُ متعلقةً به، و﴿مَكَانًا﴾ ظرفٌ، أو مفعولٌ؛ لأنَّ ﴿أَنْبَأْتُ﴾ متضمنةٌ معنى: «أتت»^(٦)، وهذا

(١) في جميع النسخ: «الكشاف»، والتصويب من نسخة خطية محفوظة في المكتبة الوطنية في براغ في التشيك، وميذكر على الصواب بعد في جميع النسخ.

(٢) كتب فوقها في (ل): «بحال التضمين».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٢٤).

(٤) في (ل): «تجب» بدل: «يجب أن تكون».

(٥) «لفظاً» ليس في (ل) و(م).

(٦) انظر: «تفسير البيضاوي» (٤/ ٧).

كَالنَّصِّ فِي أَنَّهُ قَدْ يُرَاعَى كُلُّ مِنَ الْفَعْلَيْنِ فِي التَّعْدِيَةِ، وَلَا يُرْجَحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ.

وَمِنْ هَاهُنَا انْكَشَفَ وَجْهُ خَلَلٍ آخَرَ فِي كَلَامِ صَاحِبِ «الْكَشَفِ»، فَتَدَبَّرْ.
وَمِمَّا يَجِبُ التَّنْبِيهُ لَهُ أَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ التَّضْمِينُ لَا يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا^(١)
فِي مَعْنَاهُ الْوَضْعِي^(٢)، كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الْفَاضِلِينَ التَّفْتَازَانِيِّ وَالْجُرْجَانِيِّ، بَلْ قَدْ
يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَاهُ الْمَجَازِيِّ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ كَلَامَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ الْمَذْكُورِينَ لِلتَّضْمِينِ مَوْضِعُ اشْتِبَاهٍ؛ أَمَّا الْاِشْتِبَاهُ فِي
النَّحْوِ الْأَوَّلِ؛ فَلَعَدِمَ ظُهُورُ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّقْدِيرِ، وَأَمَّا الْاِشْتِبَاهُ فِي النَّحْوِ الثَّانِي؛
فَلِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ.

وَعَايَةُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي دَفْعِ الْاِشْتِبَاهِ الْأَوَّلِ: إِنَّ^(٣) فِي ذَلِكَ النَّحْوِ مِنَ التَّضْمِينِ
لَا بَدَّ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْاِسْتِعْمَالِ عَلَى حَذْفِ اللَّفْظِ الْمُضْمَّنِ، عَلَى مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ صَاحِبُ
«الْكَشَافِ» فِي الْكَلَامِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَبِهِ يُفَارِقُ التَّقْدِيرَ، وَأَمَّا الْاِشْتِبَاهُ الثَّانِي:
فَسَتَقَفَّ عَلَى وَجْهِ انْدِفَاعِهِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) «مستعملاً» ليس في (ل).

(٢) زاد في (ل): «مستعملاً».

(٣) «إن» ليس في (ع).

تعلّيقه

اعلم: أنَّ المعنى الحقيقيَّ في المجازِ المرسلِ ملحوظٌ للانتقالِ منه إلى المعنى المجازيِّ، لكنّه غيرُ مقصودٍ بالإفادَةِ، وبِه يُفارقُ الكِنَايةَ؛ فإنَّ المعنى الحقيقيَّ فيها مقصودٌ بالإفادَةِ، لكن لا لذاته، بل لتقريرِ المعنى المُكنى عنه؛ فإنّه يُجعلُ كالدليلِ على بُوته.

ولهذا كانتِ الكِنَايةُ أبلغَ من الحقيقةِ، وبذلك - أي: بما ذكر من عدمِ كونِ المعنى الحقيقيِّ مقصوداً لذاته في الكِنَاية - تُفارقُ الكِنَايةَ التَّضمينَ؛ فإنَّ كلاً من المعنيين مقصودٌ لذاته في التَّضمينِ^(١) إلا أنَّ القصدَ إلى أحدهما - وهو المذكورُ بذكرِ مُتعلِّقه - يَكُونُ تبعاً للآخر - وهو المذكورُ بلفظه - وهذه التَّبعيّةُ في الإرادة من الكلام، فلا يُنافي كونه مقصوداً لذاته في المقام.

وبِه يُفارقُ التَّضمينُ الجَمْعَ بين الحقيقة والمجاز؛ فإنَّ كلاً من المعنيين في صورة الجَمْعِ مُرادٌ من الكلامِ لذاته، ومقصودٌ في المقام^(٢) أصالة، ولذلك اختلف في صحته مع الاتفاقِ في صحّة التَّضمينِ.

قال الفاضلُ الجرجانيُّ فيما علّقه على «الكشاف»: والأظهرُ أن يُقالَ: اللفظُ مُستعملٌ في معناه الأصليِّ، فيكونُ هو المقصودُ أصالةً، لكن قصدَ تَبَعِيَّةٍ معنى آخر يُناسِبُهُ من غير أن يُستعملَ فيه ذلك اللفظُ أو يُقدَّرَ له لفظٌ آخر، فلا يكونُ من بابِ الكِنَايةِ، ولا من بابِ الإضمارِ، بل من قبيلِ الحقيقة التي قصدَ بالمعنى الحقيقيِّ معنى آخر يُناسِبُهُ ويتبعُهُ في الإرادة، وحيثُ يكونُ معنى التَّضمينِ واضحاً بلا تكلفٍ، ولم

(١) قوله: «فإن كلاً من المعنيين...» إلى هنا ليس في (ع).

(٢) في (ل): «الكلام».

يَدْرَأَنَّه حَيْثُ يَكُونُ التَّضْمِينُ مِنْ قَبِيلِ مُسْتَبْعَاتِ التَّرَاكِبِ لَا بَابًا آخَرَ مِنَ التَّوَشُّعِ فِي
الْكَلَامِ، وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلِمَاتِ الْقَوْمِ أَنَّه بَابٌ مُسْتَقِلٌّ مِنْ أَبْوَابِ التَّوَشُّعِ.

وَالْحَقُّ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ؛ فَإِنَّ التَّجَوُّزَ فِي اللَّفْظِ كَمَا يَكُونُ بِطَرِيقِ النَّقْصِ عَنْ
مَعْنَاهُ الْوَضْعِيِّ؛ بَأَن يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مُرَكَّبًا أَوْ مُقَيَّدًا، فَيُسْتَعْمَلُ اللَّفْظُ فِي أَحَدِ جُزْئَيْهِ
أَوْ فِي الْمُطْلَقِ.

مِثَالُ الْأَوَّلِ: السَّوْمُ؛ قَالَ الْإِمَامُ الرَّاعِبُ: أَصْلُ السَّوْمِ: الذَّهَابُ فِي ابْتِغَاءِ
الشَّيْءِ، فَهُوَ لَفْظٌ وَضِعَ لِمَعْنَى مُرَكَّبٍ مِنَ الذَّهَابِ وَالِابْتِغَاءِ، فَأَجْرِي مَرَّةً مُجْرَى
الذَّهَابِ، فَقِيلَ: سَامَتِ الْإِبِلُ، فِيهِ سَائِمَةٌ: إِذَا ذَهَبَتْ فِي الْمَرَعَى، وَأَجْرَى أُخْرَى
مُجْرَى الْإِبْتِغَاءِ، فَقِيلَ: سُمْتُه كَذَا؛ كَقَوْلِكَ: بَعْتُه^(١) كَذَا، وَمِنْهُ السَّوْمُ فِي الْبَيْعِ،
فَعُدِّي تَعْدِيته^(٢).

وَمِثَالُ الثَّانِي: الْمَرْسِنُ، قَالَ الْعَلَّامَةُ الرَّمَخَشَرِيُّ فِي «الْفَائِقِ»: وَالرَّسْنُ^(٣) مِمَّا
اتَّفَقَتْ فِيهِ الْعَرَبِيَّةُ وَالْعَجَمِيَّةُ، وَمِنْهُ الْمَرْسِنُ، وَهُوَ مَوْضِعُ الرَّسَنِ مِنَ الدَّابَّةِ، ثُمَّ كَثُرَ
حَتَّى قِيلَ: مَرْسِنُ الْإِنْسَانِ، قَالَ^(٤) الْعَجَّاجُ يَصِفُ أَنْفَهُ:

وَفَاجِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجًا^(٥)

وَلَقَدْ أَحْسَنَ حَيْثُ قَالَ: «وَهُوَ مَوْضِعُ الرَّسَنِ مِنَ الدَّابَّةِ»، وَلَمْ يَقُلْ: وَهُوَ الْأَنْفُ

(١) فِي (ع): «بَغِيْتُهُ».

(٢) انْظُرْ: «الْمَفْرَدَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ» لِلرَّاعِبِ الْأَصْفَهَانِيِّ (ص: ٤٣٨).

(٣) فِي (ع): «وَالْمَرْسِنُ».

(٤) «الْإِنْسَانُ، قَالَ» لَيْسَ فِي (ل) وَ(م).

(٥) انْظُرْ: «الْفَائِقُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٢/٥٨).

مع قيد أن يكون أنف^(١) مرسون، كما قال صاحب «المفتاح»^(٢)؛ لأن الأنف مخصص
بالإنسان على ما صرح به الشيخ في «أسرار البلاغة»^(٣).

وقد اعترف به ذلك الفاضل نفسه في موضع آخر من كتابه حيث قال: وكذا مثل
أنف ومرس، فهما مشتركان بالحقيقة، وهو العضو المعلوم، وإنما يفترقان بالتصاف
أحدهما بالاختصاص^(٤) بالإنسان، والتصاف الآخر بالاختصاص بالمرسونات^(٥).

كذلك يكون بطريق الزيادة على معناه الوضعي، والأول ما سماه صاحب
«المفتاح»: المجاز اللغوي الرجوع إلى معنى الكلمة غير المقيّد.

والثاني: التضمين، وقد أهمله ذلك الفاضل عند استيفائه أقسام المجاز، ومن
رام زيادة تفصيل في هذا المقام، فعليه أن يطالع رسالتنا المعمولة في أقسام المجاز^(٦).
ثم إن الفاضل الجرجاني لم يصب في قوله: اللفظ مستعمل في معناه الأصلي؛
لما عرفت أن اللفظ الذي يقع فيه التضمين قد لا يكون مستعملاً في معناه الأصلي،
فالصواب أن يقال: اللفظ مستعمل في معنى هو مقصود أصالة، لكن قصد بتبعيته^(٧)
معنى آخر... إلى آخره.

(١) في (ل): «الأنف».

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٦٤).

(٣) انظر: «أسرار البلاغة» للجرجاني (ص: ٣٤).

(٤) «بالاختصاص» ليس في (ل).

(٥) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٣٣).

(٦) وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع، في المجلد الرابع منه، قسم اللغة العربية وعلومها.

(٧) في (ع): «تبعية».

تعلیقة

التَّعْدِيَةُ قَدْ تَكُونُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، فَتَخْتَلِفُ حَالُهَا ثُبُوتًا وَعَدَمًا بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى، وَإِنْ اتَّحَدَ اللَّفْظُ؛ كَأَظْلَمَ وَأَضَاءَ، وَقَدْ تَكُونُ بِحَسَبِ اللَّفْظِ، فَيَخْتَلِفُ حَالُهَا بِاخْتِلَافِ اللَّفْظِ وَإِنْ اتَّفَقَ الْمَعْنَى، صَرَّحَ بِذَلِكَ الرَّضِيُّ حَيْثُ قَالَ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»: وَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ بَيْنَ: «عِلِمْتُ» وَ«عَرَفْتُ» فَرْقًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ؛ فَإِنَّ مَعْنَى «عِلِمْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ»، وَ«عَرَفْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ» وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّ «عَرَفْتُ» لَا يَنْصَبُ جُزْئِي الْأَسْمِيَّةَ كَمَا نَصَبَهُمَا: «عِلِمٌ»، لَا لَفَرْقٍ مَعْنَوِيٍّ بَيْنَهُمَا، بَلْ هُوَ مَوْكُولٌ إِلَى اخْتِيَارِ الْعَرَبِ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ يَخْصُصُونَ أَحَدَ الْمُتَسَاوِينَ فِي الْمَعْنَى بِحُكْمٍ لَفْظِيٍّ دُونَ الْآخَرِ^(١).

وَأَمَّا الصَّلَةُ: فَلَا تَكُونُ إِلَّا بِحَسَبِ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مِنْ تَوَابِعِ الْمَعْنَى وَمُتِمَّاتِهِ^(٢)؛ فَإِنَّ الْبَاءَ مَثَلًا فِي قَوْلِكَ: «مَرَزْتُ زَيْدًا» مِنْ تَمَامِ مَعْنَى الْمُرُورِ؛ فَإِنَّهُ قَاصِرٌ عَنِ مَعْنَى الْجَوَازِ، وَيَتِمُّ^(٣) ذَلِكَ النُّقْصَانُ بِزِيَادَةِ الْبَاءِ^(٤)، وَقَدْ أَفْصَحَ عَنْ هَذَا قَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ فِي «الصَّحَاحِ»: مَرَّ بِهِ؛ أَيْ: اجْتَازَ^(٥).

قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»: الْبَاءُ فِي: «لَبَسْتُ^(٦) الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ» صَلَةٌ، وَفِي: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ» لِلْإِسْتِعَانَةِ^(٧).

(١) انظر: «شرح الرضي على كافي ابن الحاجب» (٤/١٤٩).

(٢) في (ع): «ومهمماته».

(٣) في (ع): «غير أن بدل: «ويتم»، وفي (م): «يجبر»، والصواب المثبت.

(٤) في (ع): «من»، والصواب المثبت.

(٥) كتب تحتها في (ل): «من الاجتياز بمعنى تجاوز». ولم أقف على عبارة الجوهري في «الصحاح»

(مادة: مرر)، ووجدتها في «مختار الصحاح» (مادة: مرر).

(٦) في (ل): «نسبة»، والصواب المثبت.

(٧) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/١٣٢).

وفي «الكشاف»: الباء - يعني: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢] - إما صلة أو للاستعانة، ولا شك أن الأول أظهر؛ لأن الصلة من تمام الفعل، ومن خواص الصلة أنها لا تعمل.

قال صاحب «الكشاف» في تفسير سورة الصف:

فإن قلت: بم انتصب «مُصَدِّقًا» و«مُبَيِّنًا»، بما في معنى الرسول من معنى الإرسال، أم بـ «إِتِّكْرًا»؟

قلت: بل بمعنى الإرسال^(١)؛ لأن «إِتِّكْرًا» صلة للرسول، فلا يجوز أن تعمل شيئاً؛ لأن حروف الجر لا تعمل بأنفسها، ولكن بما فيها من معنى الفعل، فإذا وقعت صلات، لم تتضمن معنى الفعل، فمن أين تعمل؟^(٢)

وإذا تقرر ما تقدم من أن التعدية خاصية اللفظ، فقد تبين أن أمر التعدية لا يستقيم بتضمين المعنى فقط، بل لا بد فيه من تضمين اللفظ أيضاً، بخلاف أمر الصلة، فإنها تستقيم بتضمين الصلة^(٣) المعنى وحده، فاحفظ هذا الفرق الدقيق؛ فإنه مما غفل عنه المدققون في تحقيق أصل التضمين.

أقول^(٤): بقي هاهنا موضع دقة أخرى؛ وهي أن الفعل مع صلته قد يكون بمعنى فعل آخر مع صلة أخرى؛ كأخذ به؛ فإنه بمعنى: حمل عليه، ذكره الإمام البيضاوي

(١) في (ع): «أو».

(٢) في (ع): «قلت بما في الرسول من معنى الإرسال» بدل: «قلت بل بمعنى الإرسال».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٥٢٥).

(٤) قوله: «اللفظ أيضاً، بخلاف أمر الصلة...» إلى هنا ليس في (ل) و(م).

(٥) «أقول» ليس في (ل).

رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حَيْثُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَخَذَتْهُ الْعُزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦]؛ أَي: حَمَلَتْهُ عَلَيْهِ^(١).

وَيَقْدَمُ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى أَمَرَ^(٢) بِهِ، قَالَ فِي «الْمُغْرِبِ»: يُقَالُ: تَقَدَّمَ إِلَيْهِ الْأَمِيرُ^(٣) بِكَذَا، أَوْ^(٤) فِي كَذَا: إِذَا أَمَرَهُ بِهِ^(٥)، وَلَغُفُولِهِ عَنِ هَذِهِ الدَّقِيقَةِ اسْتَبْعَدَ الْفَاضِلُ الْجُرْجَانِيُّ أَنْ يَكُونَ: «اسْتَوَى عَلَى السَّمَاءِ»^(٦) بِمَعْنَى: قَصَدَ إِلَيْهَا، قَائِلًا: إِنَّ تَعْدِيَةَ «قَصَدَ» بـ: «إِلَى» دُونَ «عَلَى»، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى فَعَلٍ تَامٍّ مُسْتغْنٍ عَنِ الصَّلَةِ كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ.

وَالْفَاضِلُ التَّفْتَازَانِيُّ لَغُفُولِهِ عَنْهَا، قَالَ فِي إِعْرَابِ «فَضْلًا»: وَعَامَّتُهُمْ؛ يَعْنِي: عَامَةً شُرَاحِ «الْمِفْتَاحِ» عَلَى أَنَّ «فَضْلًا»^(٧) بِمَعْنَى: تَجَاوَزَ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ أَنَّ مَعْنَى: «تَجَاوَزَ عَنْهُ»: عَفَا^(٨)؛ فَإِنَّ مُرَادَهُمْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ «فَضْلًا» مَعَ صَلَاتِهِ بِمَعْنَى تَجَاوَزَ الْمُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ، كَمَا أَنَّ «مَرَرْتُ» بِمَعْنَى: «جُزْتُ»، وَقَدْ يَكُونُ الْفِعْلُ التَّامُّ مِنْ وَجْهِ، وَالنَّاقِصُ مِنْ وَجْهِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ التَّامِّ مُطْلَقًا؛ كَالطَّلَبِ الْمُتَعَلِّقِ^(٩)

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ١٣٣).

(٢) «أمر» ليس في (ع).

(٣) في (ل)، و(ع): «الأمر»، والصواب المثبت.

(٤) في (ل): (و).

(٥) انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (ص: ٣٧٤) (مادة: قدم).

(٦) في (ع): «الأسماء».

(٧) في (ع): «فضلاً».

(٨) قوله: «وأنت خير...» إلى هنا ليس في (ل) و(م).

(٩) في (م): «المتعدي».

لأحدِ المفعولين بالذات، والآخر بواسطة اللام؛ فإنه بمعنى الانتهاء المتعلق لهما بالذات.

قال العلامة الزمخشري في «الأساس»: ابغني ضالتي؛ أي: اطلبها لي^(١).

فإن قلت: إن «قصد» مستغن عن الصلة، دلّ على ذلك اشتقاق اسم المفعول عنه، فما وجه قولهم: قصد إليه؟

قلت: ذلك باعتبار تضمين معنى الانتهاء، فالصلة المذكورة لذلك المعنى لا لمعنى «قصد»، ولقد أصاب هذا التضمن حسن الموقع في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦]؛ فإن القيام هاهنا بمعنى القصد، وزيادة «إلى» لتضمين معنى الانتهاء؛ للتنبيه على أن المعتبر في إيجاب الوضوء هو القصد المنتهي إلى الشروع في الصلاة، لا في مطلق القصد إليها حتى لا يجب الوضوء على من قصد النافلة، ولم يصل.

(١) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (ص: ٧٠) (مادة: بغي).

تَعْلِيْقَةٌ

المُضْمَرُ يَبْقَى مَعْنَاهُ وَأَثَرُهُ، صَرَّحَ بِذَلِكَ ^(١) الفاضل الجرجاني؛ حيث قال في شرح قول صاحب «الكشاف»: «بإضمام الباء القسمية، لا بحذفها» ^(٢): إشارة إلى أن المُضْمَرَ يَبْقَى أَثَرُهُ دُونَ المَحذُوفِ، والمَحذُوفُ يَبْقَى مَعْنَاهُ، ولا يَبْقَى أَثَرُهُ.

أما الثاني: فقد مرَّ بيانه آنفاً، وأما الأول: فقد صرَّحَ بِهِ صاحب «الكشاف» حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَمْثَلَهُمْ﴾ [البقرة: ١٧٩]: لأنَّ المَحذُوفَ باقٍ مَعْنَاهُ وإنْ سَقَطَ لَفْظُهُ ^(٣)، والمَثْرُوكُ لا يَبْقَى مَعْنَاهُ ولا أَثَرُهُ؛ كمفعولِ المُتَعَدِّي الجاري مَجْرَى اللَّازِمِ؛ كما في قول الشاعر: [من الخفيف]

غَيْظٌ حُسَادِهِ وَشَجْوٌ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ ^(٤)
تَرَكَ المَفْعُولَ ظَهْرِيًّا، وجَعَلَ الفِعْلَ كَاللَّازِمِ، والمُقَدَّرُ يَنْتَظِمُ المَحذُوفَ والمُضْمَرَ، وأما المُضْمَرُ: فقد نَبَّهْتُ عَلَى الفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُقَدَّرِ ^(٥)، فتذكَّر.



(١) في (ع): «به».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥).

(٣) المرجع السابق (١/ ٨٤).

(٤) في (ل): «داعي».

(٥) قوله: «والمضمر، وأما المضمر...» إلى هنا ليس في (ل) و(م).

تعلّيقه

اللفظ الواحد يجوز أن يكون لازماً ومتعدّياً بحسب الوضعين؛ بأن يكون معناه في أحد الوضعين متجاوزاً إلى الغير، وفي الوضع الآخر قاصراً عنه؛ كالنفس؛ فإنه وُضع مرّة للنشر، والأخرى للانتشار.

قال العلامة الزمخشري في «الأساس»: نفس الصوف والقطن، فانتفش، ونفشت الغنم^(١) بالليل: انتشرت، وأنفشتها الراعي^(٢).

وزعم الإمام البيضاوي أن «هلم» من هذا النوع حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلَمْ شَهِدَاءُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]: أحضروهم، ويكون متعدّياً؛ كما في الآية، ولازماً؛ كقوله تعالى: ﴿هَلَمْ إِنَّا﴾ [الأحزاب: ١٨]^(٣)، وليس الأمر كما زعمه؛ فإن «هلم» في المثال المذكور أيضاً متعدّد، وكلمة «إلى» صلة لمعنى التقريب الذي تضمّنه «هلم»، وقد اعترف بهذا ذلك الفاضل في تفسير سورة الأحزاب.

(١) في (ل): «الغنم»، والصواب المنيب.

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (٢/٢٩٣)، (مادة: نفس).

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/١٨٨).

تَغْلِيْقَةٌ

مِنْ تَوْشَعَاتِ لِسَانِ الْعَرَبِ إِجْرَاءُ كُلِّ مِنَ الْمُتَعَدِّيِّ وَغَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ مُجْرَى الْآخِرِ
بِلَا تَغْيِيرٍ فِي لَفْظِهِ، وَلَا تَصَرُّفٍ فِي مَعْنَاهُ، أَمَّا إِجْرَاءُ الْمُتَعَدِّيِّ مُجْرَى غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ؛
فَلَوْجُوهُ:

مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ مَتْرُوكًا سَاقِطًا عَنْ حَيْزِ الْإِعْتِبَارِ؛ كَمَا إِذَا كَانَ الْغَرَضُ
إِثْبَاتَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ لَمَّا أُسْنَدَ إِلَيْهِ، أَوْ نَقِيَهُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ إِعْتِبَارِ تَعْلُقِهِ بِمَنْ وَقَعَ؛ كَمَا
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَرَّكُمُ فِي ظُلُمْتٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»: وَالْمَفْعُولُ السَّاقِطُ مِنْ «لَا يَبْصُرُونَ» مِنَ الْمَتْرُوكِ
الْمُطْرَحِ^(١) الَّذِي لَا يَلْتَفِتُ إِلَى إِخْطَارِهِ^(٢) بِالْبَالِ، لَا مِنْ قَبِيلِ الْمُقَدَّرِ الْمَنَوِيِّ، كَأَنَّ
الْفِعْلَ غَيْرَ مُتَعَدٍّ أَصْلًا^(٣).

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَدِّيُّ نَقِيضًا لَغَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ؛ فَإِنْ مِنْ دَأْبِهِمْ^(٤) حَمَلَ النَّقِيضِ
عَلَى النَّقِيضِ.

قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ التَّوْبَةِ: عُدِّي فِعْلُ الْإِيمَانِ بِالْبَاءِ؛ لِأَنَّهُ
قَصْدُ التَّصْدِيقِ^(٥) بِاللَّهِ الَّذِي هُوَ نَقِيضُ الْكُفْرِ، فَعُدِّي بِالْبَاءِ^(٦).

(١) فِي (ل): «الْمُطْرَحِ».

(٢) فِي (ع) وَ(م): «إِحْضَارِهِ».

(٣) انْظُرْ: «الْكَشَافِ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (١/٧٥).

(٤) فِي (ع) وَ(ل): «رَأْيِهِمْ».

(٥) فِي (ل): «التَّوْفِيقُ»، وَكُتِبَ فَوْقَهَا: «التَّصْدِيقُ».

(٦) انْظُرْ: «الْكَشَافِ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٢/٢٨٥).

وَمَنْ غَفَلَ^(١) عَنْ هَذَا خَطَأً^(٢) فِي قَوْلِهِ^(٣): وَيَسْرُ بِهِمَا، قَائِلًا: الْبَاءُ زَائِدَةٌ وَقَعَ سَهْوًا؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: أَسْرَّ الْحَدِيثَ بِلَا بَاءٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ مِّنْكُمْ مَنْ أَسْرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾ [الرعد: ١٠]^(٤)، وَلَمْ يَدِرْ أَنَّ الْمُخْطِئَ هُوَ الْمُخْطِئُ.

وَأَمَّا إِجْرَاءُ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي مُجَرَّى الْمُتَعَدِّي: فَعَلَى وَجْهِهِ أَيْضًا:
مِنْهَا: طَرِيقَةُ الْحَذْفِ وَالْإِيصَالِ، وَهَذَا لظُهُورِهِ وَشُيُوعِهِ غَنِيٌّ عَنِ إيرادِ الْمِثَالِ.
وَمِنْهَا: اعْتِبَارُ مَا فِي اللَّازِمِ مِنْ مَعْنَى الْمُبَالِغَةِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا
لِلتَّعَدِّيَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَلَّ اللَّازِمُ مِنْ صِبْغَتِهِ^(٥) إِلَى صِبْغَةِ الْمُتَعَدِّيِ وَيَتَغَيَّرَ مَعْنَاهُ.
وَهَذَا مِمَّا وَقَفَ فِيهِ نَظَرُ الْعَلَّامَةِ الزَّمَخْشَرِيِّ؛ حَيْثُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْفُرْقَانِ:
﴿طَهُّورًا﴾: بَلِغًا فِي طَهَارَتِهِ، وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى: هُوَ مَا كَانَ طَاهِرًا فِي نَفْسِهِ مُطَهَّرًا
لِغَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ مَا قَالَهُ شَرْحًا لِبَلَاغَتِهِ فِي الطَّهَارَةِ كَانَ سَدِيدًا، وَيَعْبُذُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]، وَإِلَّا؛ فَلَيْسَ فَعُولٌ مِنَ التَّفْعِيلِ
فِي شَيْءٍ^(٦).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْكَشَفِ»: قَوْلُهُ: «إِنْ كَانَ شَرْحًا» فِيهِ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ الطَّهَارَةَ لَمَّا لَمْ
تَكُنْ قَابِلَةً لِلزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، رَجَعَ الْمُبَالِغَةُ فِيهَا إِلَى انْضِمَامِ التَّطْهِيرِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ
اللَّازِمَ صَارَ مُتَعَدِّيًا.

(١) فِي هَامِش (ل): «صَاحِبُ «النِّهَايَةِ»، وَصَاحِبُ «الْعَنَايَةِ» تَبِعَا فِيهِ صَاحِبُ «الْمَغْرِبِ».

(٢) فِي (ل) وَ(ع): «أَخْطَأَ».

(٣) يَعْنِي قَوْلَ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» (٤٩/١): «وَيَسْرُ بِهِمَا»؛ أَي: الْاسْتِعَاذَةُ وَالْبَسْمَلَةُ فِي الصَّلَاةِ.

(٤) انْظُرْ: «الْعَنَايَةُ فِي شَرْحِ الْهُدَايَةِ» لِلْبَابِرْتِي (٢٩٢/١).

(٥) فِي (ع): «صِبْغَتِهِ».

(٦) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٢٨٤/٣).

ومنها: اعتبار ما في غير المتعدي من الاشتهار بالوصف المتعدي؛ كما في قول الشاعر: [من الكامل]

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ

قال الفاضل الجرجاني في «حاشية شرح»^(١) التلخيص: استعمل الأسد في معناه الحقيقي^(٢) لا ينافي تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه في الجملة من الجرأة والصولة^(٣).

ومنها: اعتبار التضمن، قال صاحب «الكشاف»: من شأنهم أنهم يضمنون الفعل فعلاً آخر، ويجرونه مجراً، ويستعملونه استعماله، وقد استوفينا حق الكلام في هذا المقام في تعليقه أخرى.

(١) في (ع): «تلويح»، والصواب المثبت.

(٢) «الحقيقي» ليس في (ع).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على المطول» (ص: ٣٦٤).

ومنها: تعلية

شاع فيما بينهم أن اسم التفضيل لا يُبنى مما منه أفعل^(١) لغيره، حتى قال الفاضل التفتازاني في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِ الْخَصَامِرُ﴾ [البقرة: ٢٠٤]: والمعنى أنه أشد الخصوم خصومة، لا من جهة أن الذ^(٢) أفعل تفضيل، بل من جهة أن اللد شدة الخصومة، وكل شديد فهو بالنسبة إلى ما دونه أشد، فمعنى الإضافة هاهنا الاختصاص؛ كما في قولك: أحسن الناس وجهاً، وذلك لأن اللد^(٣) مما يُبنى منه أفعل صفة؛ بدليل: «لد» في جمعه، و«لداء» في مؤنثه، ولا يُبنى منه اسم التفضيل، إلى هنا كلامه.

وليس الأمر^(٤) كما شاع على ما أفصح عنه رضي الدين حيث قال في «شرح الكافية»: وينبغي أن يقال: من الألوان والعيوب الظاهرة؛ فإن الباطنة يُبنى منها أفعل التفضيل؛ نحو: فلان أبله من فلان، وأحمق من فلان^(٥)، وأرعن، وأهوج، وأخرق، وألد، وأعجم، وأنوك، مع أن بعضها يجيء منها أفعل لغير التفضيل أيضاً؛ كأحمق وحمقاء، وأهوج وهوجاء، وأخرق وخرقاء، وأعجم وعجماء، وأنوك ونوكاء، فلا يطرّد أيضاً تعليله بأن منها^(٦) أفعل لغيره، إلى هنا كلامه^(٧).

(١) في (ع): «أفعل من».

(٢) «الذ» ليس في (ع).

(٣) في (م): «اللدود».

(٤) في (ع) و(م): «والأمر كما شاع»، وهو خطأ.

(٥) «من فلان» ليس في (ل).

(٦) في (ل): «منهما».

(٧) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٣/ ٤٥٠).

وَمِنْ هَاهُنَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْفَاضِلَ التَّفْتَازَانِيَّ كَمَا أَخْطَأَ فِي دَعْوَى: أَنَّ «الَّذَ» لَيْسَ أَفْعَلُ تَفْضِيلًا، كَذَلِكَ لَمْ يُصَبَّ فِي الْاسْتِدْلَالِ عَلَيْهِ؛ بِأَنَّ اللَّدَدَ^(١) مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ لغير التَّفْضِيلِ.

وَمِنْهَا: حَمَلُ النَّظِيرِ عَلَى النَّظِيرِ؛ كَتَعْدِيَةِ: «لَتُؤْتِيَنَّهُمْ» [النحل: ٤١]؛ حَمَلًا لَهُ^(٢) عَلَى: «تُبَوِّثُهُمْ».

قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَتُبَوِّثَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا» [العنكبوت: ٥٨]، وَقُرِئَ: «لَتُؤْتِيَنَّهُمْ» مِنَ الثَّوَاءِ، وَهُوَ النُّزُولُ لِلْإِقَامَةِ، يُقَالُ: ثَوَى فِي الْمَنْزِلِ، وَاثْوَى غَيْرَهُ، وَالْوَجْهُ فِي تَعْدِيَتِهِ؛ أَي: تَعْدِيَةِ «لَتُؤْتِيَنَّهُمْ» إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَإِلَى الْغُرَفِ، إِمَّا إِجْرَاؤُهُ مُجَرًى: «لَتُنْزِلَنَّهُمْ» وَ«تُبَوِّثَنَّهُمْ»، أَوْ حَذْفُ الْجَارِ، وَإِصَالُ الْفِعْلِ، أَوْ^(٣) تَشْبِيهُ الظَّرْفِ الْمُؤَقَّتِ بِالْمُبْهَمِ، انْتَهَى^(٤).

وَحَمَلُ النَّظِيرِ عَلَى النَّظِيرِ شَائِعٌ؛ كَحَمَلِ النَّقِیْضِ عَلَى النَّقِیْضِ، قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ يُوسُفَ: وَالسَّبَبُ فِي وَقْعِ «عِجَافٍ» جَمْعاً لـ «عَجَفَاءَ»، وَأَفْعَلُ وَفَعْلَاءُ لَا يُجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ؛ حَمَلُهُ^(٥) عَلَى سِمَانٍ؛ لِأَنَّهُ نَقِیْضُهُ، وَمِنْ دَائِبِهِمْ حَمَلُ النَّظِيرِ عَلَى النَّظِيرِ، وَالنَّقِیْضِ عَلَى النَّقِیْضِ^(٦).

(١) فِي (م): «اللَّدَدُ».

(٢) «حَمَلًا لَهُ» لَيْسَ فِي (ل).

(٣) فِي (ل): (و).

(٤) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (٢/ ٤٦١ - ٤٦٢).

(٥) فِي (ع): «حَمَلًا لَهُ».

(٦) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (٢/ ٤٧٣).

تعلّيق

الْحَذْفُ وَالْإِصَالُ مِنَ التَّوَشُّعَاتِ الشَّائِعَةِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إيرادِ الْمِثَالِ لَهُ، إِنَّمَا الْحَاجَةُ فِيهِ إِلَى بَيَانِ الضَّابِطَةِ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «مُغْنِي اللَّيْبِ»: وَلَا يُحَذَفُ الْجَارُّ قِيَاساً إِلَّا مَعَ «أَنَّ» وَ«أَنَّ»، وَأَهْمَلِ التَّخْوِيُونَ هُنَا ذِكْرَ «كَيَّ» مَعَ تَجْوِيزِهِمْ فِي نَحْوِ: جِئْتُ كَيَّ تُكْرِمَنِي؛ أَنْ تَكُونَ «كَيَّ» مُصَدَّرَةً، وَاللَّامُ مُقَدَّرَةً، وَالْمَعْنَى: لِأَنَّ تُكْرِمَنِي، وَأَجَازُوا أَيْضاً كَوْنَهَا تَعْلِيلِيَّةً، وَ«أَنَّ» مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا، وَلَا يُحَذَفُ مَعَ «كَيَّ» إِلَّا لَامُ الْعَلَّةِ^(١)؛ لِأَنَّهَا لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا جَارٌ غَيْرُهَا بِخِلَافِ أُخْتِهَا^(٢).

قَالَ رَضِيُّ الدِّينِ^(٣) فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»: إِنَّ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ أَيُّ: «فِي» وَ«الْأَمِّ» صَارَ قِيَاساً فِي الْبَابَيْنِ؛ أَعْنِي: بِأَبِي الْمَفْعُولِ لَهُ، وَالْمَفْعُولِ فِيهِ، كَمَا كَانَ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ قِيَاساً مَعَ «أَنَّ» وَ«أَنَّ»، وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ، فَلَا نَقُولُ فِي «مَرَزْتُ بَزِيداً»، وَ«قُمْتُ إِلَى عَمْرٍو»: «مَرَزْتُ زَيْدًا»، وَ«قُمْتُ عَمْرًا»، وَإِنَّمَا كَانَ قِيَاساً فِي بَابِي الْمَفْعُولِ لَهُ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ^(٤) بِالضَّوَابِطِ الْمُعَيَّنَةِ لِكُلِّ مِنْهُمَا؛ لِقُوَّةِ دِلَالَتِهِمَا عَلَى الْحَرْفَيْنِ الْمُقَدَّرَيْنِ^(٥).

وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ»

(١) كتب فوقها في (ل): «التعليل».

(٢) انظر: «مغني الليب» لابن هشام (ص: ٥٧٩ - ٥٨٠).

(٣) في (ع): «وقال الرضي» بدل: «قال رضي الدين».

(٤) «والمفعول فيه» ليس في (ل).

(٥) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (١/٥٠٣).

مَنْظُورٌ فِيهِ؛ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّهُ مَحْذُوفٌ^(١) أَيْضاً قِيَاساً^(٢) مَعَ «كِي».

وَكَذَا قَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ: «وَلَا يُحْذَفُ الْجَارُ قِيَاساً إِلَّا مَعَ أَنْ وَأَنْ» مَنْظُورٌ فِيهِ؛ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّهُ يُحْذَفُ أَيْضاً قِيَاساً فِي بَابِي الْمَفْعُولِ لَهُ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ.

ثُمَّ إِنَّهُ ظَهَرَ بِاتِّفَاقِهِمَا أَنَّهُ لَا مَسَاعٍ لِأَنْ يَكُونَ «غَشَوَةٌ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَوَةٌ» [البقرة: ٧] عَلَى الْحَذْفِ وَالْإِيصَالِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: وَخَتَمَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ بَغِشَاوَةً، فَالْإِمَامُ^(٣) الْبِيضَاوِيُّ لَمْ يُصَبِّ فِي تَجْوِيزِهِ ذَلِكَ الرَّجَاءَ مِنَ الْإِعْرَابِ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَكَذَا لَمْ يُصَبِّ الْفَاضِلُ التَّفْتَازَانِيُّ فِي زَعْمِهِ أَنَّ الْحَذْفَ وَالْإِيصَالَ مُطْلَقًا لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ «الْكَشَافِ» اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ «يَمَدُّ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَيَسُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ» [البقرة: ١٥] مِنَ الْمَدِّ دُونَ الْمَدِّ بِمَعْنَى الْإِمْهَالِ؛ فَإِنَّ الَّذِي بِمَعْنَى الْإِمْهَالِ إِنَّمَا هُوَ: مَدُّ لَهُ^(٥) مَعَ اللَّامِ كَأَمَلَى لَهُ^(٦).

وَقَالَ الْفَاضِلُ التَّفْتَازَانِيُّ فِي «شَرْحِهِ»: الْمَدُّ فِي الْعُمْرِ لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، فَلَا يُقَالُ: مَدَّهُ، بَلْ بِاللَّامِ، مِثْلُ: مَدَّ لَهُ، وَالْحَذْفُ وَالْإِيصَالُ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ فِي بَابِي الْمَفْعُولِ لَهُ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ قِيَاسٌ،

(١) فِي (ل) وَ(ع): «مَنْظُورٌ».

(٢) فِي (ع): «قِيَاسٌ أَيْضاً» بَدَلُ: «مَنْظُورٌ أَيْضاً قِيَاساً».

(٣) فِي (ل): «قَالَ الْإِمَامُ» بَدَلُ: «فَالْإِمَامُ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُت.

(٤) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْبِيضَاوِيِّ» (٤٣/١).

(٥) فِي (ل): «مَدْلُولُهُ» بَدَلُ: «مَدَّ لَهُ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُت.

(٦) فِي (ل) وَ(ع): «كَأَمَدَ لَهُ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ نَسْخَةِ ثَالِثَةٍ، وَانْظُرْ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (٦٧/١).

والمَدُّ بِمَعْنَى الإِمْهَالِ^(١) يُسْتَعْمَلُ بِ: «فِي»، نَصَّ عَلَيْهِ الْجَوْهَرِيُّ؛ حَيْثُ قَالَ فِي «الصَّحاح»: وَمَدَّ اللَّهُ^(٢) فِي عُمُرِهِ، وَمَدَّهُ فِي غِيَّهِ^(٣)؛ أَي: أَمَهَلَهُ وَطَوَّلَ لَهُ^(٤).

فَقَوْلُ صَاحِبِ «الْكَشَافِ»: إِنَّمَا هُوَ مَدٌّ لُهُ مَعَ اللَّامِ، لَيْسَ بِذَلِكَ.

وَلَقَدْ أَصَابَ الْفَاضِلُ التَّفْتَازَانِيُّ فِي رَدِّ قَوْلِ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ»: «وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا النَّوعَ^(٥) لَا يَخْتَصُّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ»^(٦) بِأَنَّهُ لَيْسَ^(٧) مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ.

وَالْفَاضِلُ الْجُرْجَانِيُّ؛ لَعَدِمَ وَقُوفَهُ عَلَى أَنَّ حَذْفَ الْجَارِّ هَاهُنَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ قَالَ: فِي «شَرْحِهِ»: أَي: لَا يَخْتَصُّ بِهِ^(٨).

وَقَالَ فِي «الْحَاشِيَةِ»: الْاِخْتِصَاصُ يُسْتَعْمَلُ مُتَعَدِّياً وَلاَزِماً، وَالِاسْتِعْمَالُ الْأَصْلِيُّ فِيهِ أَنْ تَدْخُلَ الْبَاءُ عَلَى مَا لَهُ الْخَاصَّةُ، وَهُوَ وَارِدٌ هَاهُنَا عَلَى هَذَا الْاِسْتِعْمَالِ، إِلَّا أَنَّهُ حَذْفَ الْجَارِّ وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ، فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ^(٩) اسْتِعْمَالَهُ بِالْبَاءِ لَيْسَ مِنَ اللَّغَةِ انْتَهَى.

(١) فِي (ل): «الْعُمُر».

(٢) فِي (ل): «إِلَيْهِ» بَدَلَ قَوْلِهِ: «اللَّهُ».

(٣) فِي (ل): «عِيْشِهِ».

(٤) انْظُرْ: «الصَّحاح» لِلْجَوْهَرِيِّ (مَادَّة: مَدَد).

(٥) يَعْنِي نَقْلَ الْكَلَامِ عَنِ الْحِكَايَةِ عَلَى الْغِيَّةِ.

(٦) انْظُرْ: «مِفْتَاحُ الْعُلُومِ» لِلْسَّكَاكِيِّ (ص: ١٩٩).

(٧) «بَأَنَّهُ لَيْسَ» لَيْسَ فِي (ل) وَ(م).

(٨) انْظُرْ: «الْمُصْبَاحُ فِي شَرْحِ الْمِفْتَاحِ» لِلْجُرْجَانِيِّ (ص: ١٧٠).

(٩) «أَنَّ» لَيْسَ فِي (ل).

تَعْلِيقَةٌ

قَالَ صَاحِبُ «الْكُشَافِ» فِيمَا نُقِلَ عَنْهُ: الْمَسْمُوعُ^(١) أَفْقِيٌّ وَأُفْقِيٌّ، وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ النُّسْبَةَ إِلَى الْوَاحِدِ، إِلَّا أَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ فِيمَا بَيْنَ الْفُقَهَاءِ: آفَاقِيٌّ، وَهُوَ صَحِيحٌ^(٢)؛ لِأَنَّهُ أُريدَ بِالْآفَاقِيِّ الْخَارِجِيُّ؛ أَي: خَارِجَ الْمَوَاقِيتِ، وَكَانَ^(٣) بِمَنْزِلَةِ الْأَنْصَارِيِّ حَيْثُ أُريدَتِ^(٤) الْقَبِيلَةُ النَّاصِرَةُ، كَأَنَّهُ أُريدَ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ أُطْلِقَ عَلَيْهِمْ لِلانْضِمَامِ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُمْ نَاصِرُونَ، ثُمَّ صَارَ كَالْعَلَمِ لَهُمْ، حَتَّى لَوْ قِيلَ: نَاصِرِيٌّ^(٥) لَمْ يُفْهَمْ ذَلِكَ الْمَعْنَى، كَذَلِكَ لَا يُرَادُ هَاهُنَا أَنَّهُمْ مِنْ أَفْقٍ مِنْ^(٦) آفَاقٍ مَكَّةَ، أَوْ آفَاقِ الْأَرْضِ، بَلْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْمَوَاقِيتِ، فَكَأَنَّ الْآفَاقِيَّ^(٧) صَارَتْ كَالْعَلَمِ لَخَارِجِيٍّ^(٨) الْمَوَاقِيتِ مِنَ الْأَمَكِينَةِ، وَلَوْ قِيلَ: أَفْقِيٌّ، لَمْ يُفْهَمْ ذَلِكَ الْمَعْنَى كَذَلِكَ، وَهَذَا مَعْنَى صَرِيحٌ يَظْهَرُ مِنْهُ أَنَّ النُّسْبَةَ إِلَى الْجَمْعِ لَيْسَ مِنَ الْوَاجِبِ فِيهَا أَنْ يَجْرِيَ الْجَمْعُ^(٩) مَجْرَى الْعَلَمِ فِي التَّعْرِيفِ، بَلْ فِي أَنَّهُ يَحْصُلُ مَفْهُومٌ آخَرُ مُتَّحِدٌ لَا يَشْمَلُ الْجِنْسَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْكَثِيرِ.

(١) «المسموع» ليس في (ع) و(م).

(٢) في (ل): «الصحيح».

(٣) في (ل): «وكانه».

(٤) في (ل): «أريد».

(٥) في (ل): «ناصرين».

(٦) «أفق من» ليس في (ل).

(٧) في (ل): «الآفاق».

(٨) في (ل): «الخارج».

(٩) «الجمع» ليس في (ل).

وبما قرّرناه تبين أن الإمام النّوويّ أخطأ في تخطئة القوم؛ حيث قال في «تهذيب الأسماء واللغات»: قال أهل اللغة: الآفاق النّواحي، والواحد أفق، والنسبة إليه أفقيّ، وأمّا الآفاقيّ: فمُنكر؛ فإنّ الجمع إذا لم يُسمَّ به لا يُنسب إليه وإنما يُنسب إلى واحد^(١).

اعلم: أن الجمع لا يُنسب إليه^(٢) إلّا إذا لم يكن له واحد أضلاً؛ كالأعرابيّ، أو لا يكون له واحد من لفظه؛ كالركابيّ، أو يكون من أوزان المفرد، أو يكون علماً؛ كالآثمانيّ، أو جاريّاً مجزأً؛ كالأنصاريّ.

والفرائضيّ من قبيل الثالث على تقدير النقل الاصطلاحيّ كما هو الظاهر من كلام المطرزيّ، وقد نصّ عليه الجوهريّ في «الصّحاح»^(٣)، ومن قبيل الرابع على تقدير عدمه فمن قال^(٤): ولا يبعد أن يجعل لفظ^(٥) الفرائضيّ في الاصطلاح جاريّاً مجزئاً الأعلام، فقد خلط بين الوجهين، وخبط في تقرير الكلام وتحرير المقام كما لا يخفى على ذوي الأفهام.

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٩/٣).

(٢) قوله: «وإنما ينسب إلى واحد... إلى هنا ليس في (ل).

(٣) انظر: «الصّحاح» للجوهري (مادة: فرض).

(٤) في حاشية (ل): «القائل السيّد الشريف في شرح الفرائضي».

(٥) «لفظ» ليس في (ع) و(م).

تَعْلِيْقَةٌ

22
22

قالوا: إذا لم تُوجدِ الواوُ في الماضي المُثبت، فلا بدَّ من «قد»؛ لأنَّ الماضيَ من حيثُ إنَّه مُنقطعُ الوجودِ عن زمنِ الحالِ مُنافٍ للحالِ المُتَّصفِ بالثبوتِ، فلا بدَّ من «قد» لتقريبهِ من الحالِ؛ فإنَّ القريبَ^(١) من الشَّيءِ في حكمهِ، وهم أصابوا في الحكمِ لا في العلَّةِ؛ لأنَّ الحالَ الَّتِي نحنُ فيها لَيْسَتْ الفارقةُ بَيْنَ الماضيِ والمستقبلِ، وَلَيْسَتْ «قد» فيما نحنُ فيه مُقَرَّبَةً للماضي من الحالةِ الفارقةِ^(٢)، بَلِ العلَّةُ أنَّ أصلَ «قد» تكونُ لما كانَ لا قِترانَ^(٣) الماضي وتقرُّبِهِ من الحالِ المُتوسِّطةِ بَيْنَ الماضي والمستقبلِ، يؤتى^(٤) بها فيما نحنُ فيه؛ لتدلَّ على اقترانِها ومُصاحبتِها لعاملِها المُقيِّدِ بها.

قالَ الفاضلُ التَّفْتَازانيُّ في «شرحِ الكشافِ» عندَ تفسِيرِ قولِهِ تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]: جَعَلَ خَبَرَ «كَادَ» فِعْلاً ماضِياً بغيرِ «قد» ممَّا يَأباهُ النُّحاةُ، لكنَّهُ واقعٌ في التَّنْزِيلِ؛ مِثْلُ: ﴿إِنْ كُنْتَ قَائِمًا عَلَى عَهْدِ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٢٦]، فلا وَجْهَ لِلْمَنْعِ.

وتفصيلُ هذا ما ذكرَهُ الرَّضِيُّ في «شرحِ الكافيةِ»: يَخْتَصُّ خَبَرَ «كَانَ» بِبَعْضِ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَمِمَّا قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ دُرُسْتُوهِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْمَاضِي خَبَرَ «كَانَ»، فَلَا يُقَالُ^(٥) كَانَ زَيْدٌ قَامَ، وَلَعَلَّ

(١) في (ل): «التقريب»، والصواب المثبت.

(٢) في (ل): «الحال المفارقة» بدل: «الحالة الفارقة».

(٣) في (م): «الافتراق».

(٤) في (ل): «فأُتي».

(٥) في (ل): «نحو» بدل: «فلا يقال».

ذَلِكَ لِدَلَالَةِ «كَانَ» عَلَى الْمُضِيِّ، فَيَقَعُ الْمُضِيُّ فِي خَبَرِهِ لَغَوًّا، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، أَوْ يَقُومُ، وَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُمْنَعَ نَحْوُ: «يَكُونُ زَيْدٌ يَقُومُ»؛ لِمِثْلِ تِلْكَ الْعِلَّةِ سَوَاءً.

وَجُمُهورُهُمْ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحْسِنٍ، وَلَا يَحْكُمُونَ بِمُطْلَقِ الْمَنْعِ، قَالُوا: فَإِنْ وَقَعَ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ ^(١) «قَدْ» ظَاهِرَةٌ أَوْ مُقَدَّرَةٌ؛ لِتَقْيِدِ التَّقْرِيبِ مِنَ الْحَالِ؛ إِذْ لَمْ يُسْتَفَدْ مِنْ مُجَرَّدِ «كَانَ».

وَكَذَا قَالُوا: فِي «أَصْبَحَ»، وَ«أَمْسَى»، وَ«ظَلَّ»، وَ«بَاتَ»، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَمْنَعُوا نَحْوَ: «يُصْبِحُ زَيْدٌ يَقُولُ»، وَكَذَا الْبَوَاقِي، وَالْأُولَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ: تَجْوِيزُ ^(٢) وَقُوعِ خَبَرِهَا مَاضِيًا بِلَا «قَدْ»، وَلَا ^(٣) تَقْدِيرِهَا؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الاحزاب: ١٥]، ﴿وَلِنْ كَانَفِيمِصْهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٧] ^(٤).

وَقَالَ الْعُجْدَوَانِيُّ ^(٥) فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»: خَبَرُ «كَانَ» لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا؛ لِدَلَالَةِ «كَانَ» عَلَى الْمَاضِي، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَاضِي مَعَ «قَدْ»، فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ كَقَوْلِكَ: «كَانَ زَيْدٌ قَدْ قَامَ»؛ لِتَقْرِيبِ «قَدْ» إِيَّاهُ مِنَ الْحَالِ، أَوْ وَقَعَ الْفِعْلُ الْمَاضِي شَرْطًا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ كَانَفِيمِصْهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٧]، انْتَهَى.

(١) فِي (ل): «مِنْ تَقْدِيرٍ» بَدَلُ: «فِيهِ مِنْ».

(٢) فِي (ل) وَ(م): «ابْنُ هِشَامٍ مِنْ تَجْوِيزٍ» بَدَلُ: «ابْنُ مَالِكٍ يَجُوزُ».

(٣) «لَا» لَيْسَ فِي (ع).

(٤) انْظُرْ: «شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ» (١٤٣/٢).

(٥) بَضَمُ الْغَيْنِ وَسُكُونُ الْجِيمِ، قَرْيَةُ بِيخَارِي، وَهُوَ الْإِمَامُ جَلَالُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعُجْدَوَانِيُّ، الْمَتَوَفَى فِي حُدُودِ سَنَةِ (٧٣٠هـ).

وَمِنْ قَوْلِهِ: «أَوْ وَقَعَ الْفِعْلُ الْمَاضِي شَرْطًا» ظَهَرَ وَجْهُ انْدِفَاعِ مَا أوردَهُ الْفَاضِلُ
التَّفْتَازَانِيُّ عَلَى النُّحَاةِ، وَتَبَيَّنَ مَا فِي تَقْرِيرِ الرَّضِيِّ مِنَ الْقُصُورِ فِي تَحْرِيرِ كَلَامِ الْقَوْمِ
فِي هَذَا الْمَقَامِ.

قَالَ صَاحِبُ «الْكُشَافِ» فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ: قَوْلُهُ^(١): «وَقَدْ دَخَلُوا»،
«وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا» [المائدة: ٦١] حَالَانِ، وَلِذَلِكَ دَخَلْتُ «قَدْ»؛ تَقْرِيْبًا لِلْمَاضِي مِنَ
الْحَالِ^(٢).

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ الْحَالُ الَّذِي فِيهِ الْكَلَامُ، فَلَا صَحَّةَ لِمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا^(٣)؛ إِذْ
لَا بُعْدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاضِي، وَإِنْ أَرَادَ الْحَالُ الْمُقَابِلَ لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، فَلَا مِسَاسَ
لَهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ^(٤).

وَبِالْجُمْلَةِ إِنْ لِلْحَالِ مَعْنَيْنِ، وَالْفَاضِلُ الْمَذْكُورُ خَلَطَ بَيْنَهُمَا، فَخَرَجَ الْكَلَامُ عَنْ
سَنَنِ الْإِنْتِظَامِ، وَمِنَ الشُّرَاحِ مَنْ رَامَ الْإِصْلَاحَ^(٥) وَلَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ يُجِدِّي نَفْعًا فِي دَفْعِ
مَا ذَكَرَ، وَلَقَدْ أَحْسَنَ^(٦) مَنْ قَالَ: وَلَنْ يُصْلِحَ الْعَطَّارُ مَا أَفْسَدَ الدَّهْرُ.

(١) (قوله، ليس في (ع).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٦٥٣).

(٣) «أولاً» ليس في (ع) و(ل).

(٤) في (ع): «المقام».

(٥) في (م): «الاصطلاح».

(٦) كتب تحتها في (ل): «أصاب».

تعلیقة

ارتفاع شأن الكلام في البلاغة، وانحطاطه فيها بحسب مُصادفته المقام بما يليق به من الاعتبار التي تقتضيها، فما كان مُصادفته إياه أتم، فشأنه في البلاغة أعلى، وأما ارتفاعه في الحُسن والقبول وانحطاطه في ذلك: فيحسب اشتيماله على الخواص والمزايا.

فالذي دائره اشتيماله عليها أوسع فشأنه في الحُسن والقبول أرفع، وهذا التفاوت يوجد في الكلام المعجز كما يوجد في غيره، بخلاف التفاوت الأول؛ فإنه مخصوص بغير المعجز، ولا يوجد في المعجز، وذلك لأن مرجعه إلى القصور في المتكلم؛ لعدم اقتداره على إحاطة جميع ما يليق بالمقام من الاعتبار، ومرجع التفاوت^(١) الآخر إلى القصور في المقام؛ لعدم تحمله لما يتحملة مقام كلام آخر من الخواص والمزايا.

والتفاوت بين قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يُدَآئِي لَهَبٌ﴾ [المسد: ١] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَتَآرَضُ آبَايَ مَا إِلَهُكَ﴾ [هود: ٤٤] الآية، من قبيل الثاني على ما نبه عليه من قال: رباعي.

دربیان و در فصاحت کی بود یکسان	سخن کرجه کورنده بود چون جاحظ ^(٢) و چون
و د کلام آنه د بگون که دخی	منزلست کی بواد جت بیجون
أصمعي در کلام آیزد بیجون که وحي	منزلست کی بود تبت یدا چون
قيل: ﴿يَتَآرَضُ آبَايَ﴾؛ يعني: أن شأن الكلام أن يتفاوت في الحُسن الذاتي	

(١) «التفاوت» ليس في (ل).

(٢) في (ل): «حافظ».

الرَّاجِعِ إِلَى الْبَلَاغَةِ، وَالْحُسْنِ الْعَرْضِيِّ الرَّاجِعِ إِلَى الْفَصَاحَةِ، لَا لَعَجِزٍ فِي الْمُتَكَلِّمِ، وَلَا^(١) قُصُورٍ فِيهِ، دَلٌّ عَلَى ذَلِكَ وَجُودُ التَّفَاوُتِ مِنَ الْجِهَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فِي كَلَامٍ مِّنْ شَأْنِهِ أَعْلَى مِنَ الْعَجِزِ وَالْقُصُورِ، وَمَا وَجَدَ فِيهِ مِنَ التَّفَاوُتِ مِنْ جِهَةِ الْبَلَاغَةِ فَهُوَ مِنْ جِهَةِ الْقُصُورِ فِي الْمَقَامِ عَلَى مَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ فِيمَا تَقَدَّمَ.

وَمَا وَجَدَ فِيهِ مِنْ^(٢) التَّفَاوُتِ مِنْ جِهَةِ الْفَصَاحَةِ، فَإِنَّمَا هُوَ لِقُصُورٍ فِي اللُّسَانِ، وَذَلِكَ أَنَّ لُغَةَ الْعَرَبِ أَفْصَحُ اللُّغَاتِ، وَمَعَ هَذَا قَاصِرَةٌ عَنِ إِيفَاءِ حَقِّ كُلِّ مَقَامٍ بِعِبَارَةٍ فَصِيحَةٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ فِي بَابِ الْمَجَازِ وَسَعَةٌ وَفِي طَرِيقِ الْكِنَايَةِ فُسْحَةٌ؟

قُلْتُ: نَعَمْ، وَمَعَ ذَلِكَ قَدْ يَضِيقُ مَجَالُ الْمَقَامِ^(٣) لِفَقْدَانِ عِلَاقَةٍ وَاضِحَةٍ وَشَيْجَةٍ^(٤) بَيْنَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَمَعْنَى الْعِبَارَةِ الْفَصِيحَةِ.

وَالْعَلَامَةُ السَّكَّاكِيُّ؛ لِعَدَمِ وَقُوفِهِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الِارْتِفَاعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ اعْتَبَرَ فِي أَحَدِهِمَا مَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي الْآخَرِ؛ حَيْثُ قَالَ فِي «الْمِفْتَاحِ»: وَارْتِفَاعُ شَأْنِ الْكَلَامِ فِي بَابِ الْحُسْنِ وَالْقَبُولِ، وَكَذَلِكَ انْحِطَاطُهُ فِي ذَلِكَ بِحَسَبِ مُضَادَّةِ الْمَقَامِ لِمَا يَلِيقُ بِهِ^(٥).

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ مَا هُوَ بِحَسَبِ الْمُضَادَّةِ الْمَذْكُورَةِ هُوَ الِارْتِفَاعُ فِي الْبَلَاغَةِ

(١) «لا» ليس في (ع) و(م).

(٢) «من» ليس في (ل).

(٣) في (ل): «المقال».

(٤) «وشيجة» ليس في (ل) و(م).

(٥) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ١٦٨).

لا^(١) الارتفاع في الحُسن والقبول، ولذلك؛ أي: ولعدم فرقه بين الارتفاعين لزمه الارتكاب بأحد المحدثين، وهما القول بعدم التفاوت بين آيات القرآن في باب الحُسن والقبول، والقول^(٢) بالقصور في بعضها من جهة المصادفة لما^(٣) يليق به، والأول مكابرة صريحة^(٤)، والثاني ممّا لا يرتضيه من له عقيدة صحيحة.

واعلم أن عبارة «حسب» لا بدّ من ذكرها في تحديد الارتفاعين المذكورين، ووجه الحاجة إليها واضح، وإن خفي على صاحب «الإيضاح»؛ حيث أسقطها عند تلخيصه كلام صاحب «المفتاح»، فقال: وارتفاع شأن الكلام في الحُسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدمها^(٥)، وإسقاطه إياها استتبع إسقاطه الحُسن والقبول عن حيز الظرفية للانحطاط، فلذلك لم يقل كما قال صاحب «المفتاح»: «وانحطاطه في ذلك»، بل قال: «وانحطاطه بعدمها».

والشريف الفاضل؛ لعدم تنبيهه لذلك، استدرك عليه حيث قال فيما علّقه على «شرحه للمفتاح»: فالمُبادر من قوله: «وانحطاطه» أن الانحطاط في الحُسن والقبول بعدم مطابقته له، ويُفهم منه أن هناك حسناً وقبولاً في الجملة مع عدم المطابقة بالكلية^(٦).

(١) في (ل): «لأن».

(٢) «والقول» ليس في (ل).

(٣) في (م): «مما» بدل «لما».

(٤) في (ع): «صحيحة».

(٥) انظر: «الإيضاح» للقزويني (١/ ٤٣).

(٦) انظر: «المصباح في شرح المفتاح» للجرجاني (ص: ٩٠).

تعلیقة

اعلم أن ما يجب اعتباره على البليغ على نحوين^(١):

أحدهما: ما لا دخل لاختياره فيه، وهو الذي بينه^(٢) صاحب «المفتاح» بقوله: إن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يُبين مقام الشكاية، ومقام التهنية يُبين مقام التعزية، ومقام المدح يُبين مقام الذم، ومقام الترغيب يُبين مقام الترهيب، ومقام الجِد في جميع ذلك يُبين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداءً يُبين مقام الكلام بناءً على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يُغيّر مقام البناء على الإنكار، وكذا مقام الكلام مع الذكي يُغيّر مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر^(٣).

والثاني: ما لاختيار البليغ نوع دخل فيه، وهو الذي أشار إليه صاحب «المفتاح» بقوله: ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام^(٤)، وذلك أن البليغ الذي يريد الشروع في نظم الكلام في مقام ما لم يختَر كلمة لا يلزمه أن يورد ما يناسبها في ذلك المقام، وكذا ما لم يأخذ بمطلع لا يلزمه أن يراعي ما يلزمه من المقطع^(٥).

أما الأول: فقد طوّل الشيخ في «دلائل الإعجاز» ذيل المقال في تقريره حيث

(١) في (ع): «تجوز»، والصواب المثبت.

(٢) في (ل): «نبه»، والصواب المثبت.

(٣) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ١٦٨).

(٤) المرجع السابق (ص: ١٦٨).

(٥) في (ل): «بمقطع» بدل: «من المقطع».

قَالَ: وَهَلْ تَجِدُ أَحَدًا يَقُولُ: هَذِهِ اللَّفْظَةُ فَصِيحَةٌ إِلَّا وَهُوَ يُعْتَبَرُ مَكَانَهَا^(١) مِنَ النَّظْمِ وَحُسْنِ مُلَاءَمَةٍ^(٢) مَعْنَاهَا^(٣) لِمَعَانِي جَارَاتِهَا^(٤)، وَفَضْلٍ مُؤَانَسَتِهَا لِأَخَوَاتِهَا، وَهَلْ قَالُوا: لَفْظَةٌ مُتِمَكِّنَةٌ وَمَقْبُولَةٌ، وَفِي خِلَافِهِ: قَلَقَةٌ وَنَابِيَةٌ وَمُسْتَكْرَهَةٌ إِلَّا وَعَرَضُهُمْ أَنْ يُعْبَرُوا^(٥) بِالتَّمَكُّنِ عَنْ حُسْنِ الْإِتِّفَاقِ بَيْنَ هَذِهِ وَتِلْكَ مِنْ جِهَةٍ مَعْنَاهُمَا، وَبِالْقَلَقِ وَالنَّبُوِّ عَنْ سُوءِ التَّلَاوُمِ، وَأَنَّ الْأُولَى لَمْ تَلَقْ^(٦) بِالثَّانِيَةِ فِي مَعْنَاهَا، وَأَنَّ السَّابِقَةَ لَمْ تَصْلُحْ أَنْ تَكُونَ لَفْقًا^(٧) لِلثَّانِيَةِ فِي مَوَادِّهَا.

وَهَلْ تَشْكُ - إِذَا فَكَّرْتَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقِيلَ يَتَّزِجُ آبَاؤُكُمْ مَاءً لَوْ يَخْتَلِفُ أَلْوَانُهُ فَتَجَلَّى لَكَ مِنْهَا الْإِعْجَازُ، وَيُبْهِرُكَ^(٨) الَّذِي تَرَاهُ وَتَسْمَعُ - أَنَّكَ لَمْ تَجِدْ مَا وَجَدْتَ مِنَ الْمَرْيَةِ الظَّاهِرَةِ وَالْفَضِيلَةِ الْبَاهِرَةِ^(٩) إِلَّا لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى ارْتِبَاطِ هَذِهِ الْكَلِمِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِضْ لَهَا الْحُسْنُ وَالشَّرْفُ إِلَّا مِنْ حَيْثُ لَاقَتْ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ، وَالثَّلَاثَةَ بِالرَّابِعَةِ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ تَسْتَقَرَّتْهَا إِلَى آخِرِهَا، وَأَنَّ الْفَضْلَ نَتَائِجُ مَا بَيْنَهَا، وَحَصَلَ مَنْ

(١) فِي (ل): «إِمَكَانَهَا»، وَكُتِبَ فَوْقَهَا: «مَكَانَهَا».

(٢) فِي (م): «مُلَازِمَةٌ».

(٣) فِي (ل): «مَعْنَاهُ».

(٤) فِي (ل): «جَارَاتِهَا».

(٥) فِي (ل): «يُعْتَبَرُوا»، وَكُتِبَ فَوْقَهَا: «يُعْبَرُوا».

(٦) فِي (ل): «تَلَفَّقَ»، وَالصُّوَابُ الْمَثْبُتُ.

(٧) مِنْ قَوْلِهِمْ: لَفَقْتُ الثُّوبَ لَفْقًا، مِنْ بَابِ ضَرْبٍ: ضَمَمْتُ إِحْدَى الشَّقَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى، وَاسْمُ الشَّقَةِ

لَفَقٌ وَزَانٌ حَمْلٌ، وَالْمُلَاءَمَةُ لَفْقَانٌ. انْظُرْ: «الْمُصْبَاحُ الْجَنِيرُ» لِلْفَيُومِيِّ (مَادَّةُ: لَفَقَ).

(٨) فِي (م): «وَيُبْهِرُكَ».

(٩) فِي (ع): «الْقَاهِرَةُ».

مَجْمُوعِهِمَا، إِنْ شَكَّكَتَ فَتَأَمَّلْ هَلْ تَرَى لَفْظَةً مِنْهَا بِحَيْثُ لَوْ أَخَذْتَ مِنْ بَيْنِ^(١) أَخَوَاتِهَا وَأَفْرَدْتَ، لِأَدَّتْ^(٢) مِنَ الْفَصَاحَةِ مَا تَوْذِيهِ وَهِيَ فِي مَكَانِهَا مِنَ الْآيَةِ، ﴿وَقِيلَ يَتَّأَرَضُ آبُلْعَى﴾ وَاعْتَبَرَهَا وَحْدَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، وَكَذَلِكَ فَاعْتَبَرِ سَائِرَ مَا يَلِيهَا.

وَكَيْفَ بِالشَّكِّ فِي ذَلِكَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَبْدَأَ الْعِظَمَةِ^(٣) فِي أَنْ تُودِيَتِ الْأَرْضُ، ثُمَّ أُمِرَتْ، ثُمَّ [فِي] أَنْ كَانَ النِّدَاءُ^(٤) بِ: «يَا» دُونَ أَخَوَاتِهَا^(٥)؛ أَي: يَا أَيُّهَا الْأَرْضُ! ثُمَّ إِضَافَةُ الْمَاءِ إِلَى الْكَافِ دُونَ أَنْ يُقَالَ: اِبْلَعِي الْمَاءَ، ثُمَّ أَنْ أَتْبَعَ نِدَاءَ الْأَرْضِ وَأَمْرَهَا بِمَا هُوَ مِنْ شَأْنِهَا^(٦) نِدَاءَ السَّمَاءِ، وَأَمْرَهَا كَذَلِكَ بِمَا يَخُصُّهَا، ثُمَّ أَنْ قِيلَ: ﴿وَعِضْ الْمَاءَ﴾، فَجَاءَ الْفِعْلُ عَلَى صِيغَةِ: «فُعِلَ» الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَغْضُ إِلَّا بِأَمْرِ آمِرٍ، وَقُدْرَةِ قَادِرٍ، ثُمَّ تَأَكِيدُ ذَلِكَ وَتَقْرِيرُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾، ثُمَّ ذَكَرَ مَا هُوَ فَائِدَةُ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَهُوَ ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾، ثُمَّ إِضْمَارُ السَّفِينَةِ قَبْلَ الذِّكْرِ كَمَا هُوَ شَرْطُ الْفَخَامَةِ وَالذَّلَالَةِ عَلَى عِظَمِ الشَّانِ، ثُمَّ مُقَابَلَةُ «قِيلَ» فِي الْخَاتَمَةِ بِ: «قِيلَ» فِي الْفَاتِحَةِ.

ثُمَّ قَالَ: وَمِمَّا يَشْهَدُ لِذَلِكَ أَنَّكَ تَرَى الْكَلِمَةَ تَرَوُّقَكَ وَتُؤْنِسَكَ فِي مَوْضِعٍ، ثُمَّ تَرَاهَا بِعَيْنِهَا^(٧) تُثْقَلُ عَلَيْكَ وَتُوحِشَكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ؛ كَلَفَظِ «الْأَخْدَعُ» فِي بَيْتِ الْحِمَاسَةِ: [مَنْ الطَّوِيلُ]

(١) فِي (ل): «أَيْدِيهِمْ» بَدَلُ: «بَيْنَ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُت.

(٢) فِي (ل): «لَأَدْرَكَتْ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُت.

(٣) فِي (ل): «مَبْدَأُ الْأَرْضِ» بَدَلُ: «مَبْدَأُ الْعِظَمَةِ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُت.

(٤) فِي (ع): «ابْتَدَأَ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُت.

(٥) «أَخَوَاتِهَا» لَيْسَ فِي (ع) وَ(م).

(٦) فِي (ع): «شَأْنٌ».

(٧) فِي (ل): «بِعَيْنِكَ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُت.

تَلَفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي وَجَعْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتاً وَأَخْذَعاً
وَبَيْتِ الْبُحْتَرِيِّ: [من الطويل]

وَإِنِّي وَإِنْ بَلَغْتَنِي شَرَفَ الْغِنَى وَأَعْتَقْتُ مِنْ رُقِّ الْمَطَامِعِ أَخْذَعِي
فَإِنَّ لَهَا فِي هَذَيْنِ الْمَكَانَيْنِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ الْحُسْنِ، ثُمَّ إِنَّكَ تَتَأَمَّلُهَا فِي بَيْتِ أَبِي
تَمَامٍ: [من المنسرح]

يَا دَهْرُ قَوْمٍ مِنْ أَخْذَعِيكَ فَقَدْ أَضْجَجْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خَرْقِكَ
فَتَجَدُّ لَهَا مِنَ الثَّقَلِ عَلَى النَّفْسِ مِنَ التَّنْغِيسِ وَالتَّكْدِيرِ أَضْعَافَ مَا وَجَدْتَ هُنَاكَ
مِنَ الرُّوحِ وَالْخَفَّةِ، وَمِنَ الْإِيْنَاسِ وَالْبَهْجَةِ.

وَمِنْ أَعْجَبِ ذَلِكَ لَفْظَةُ «الشَّيْءِ» فَإِنَّكَ تَرَاهَا مَقْبُولَةً حَسَنَةً فِي مَوْضِعٍ، وَضَعِيفَةً
مُسْتَكْرَهَةً فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ ذَلِكَ فَانْظُرْ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَيَّةَ^(١): [من الطويل]
إِذَا مَا تَقَاضَى الْمَرَّةَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لَا يَمْلُ التَّقَاضِيَا
فَإِنَّكَ تَعْرِفُ حُسْنَهَا وَمَكَانَهَا مِنَ الْقَبُولِ، ثُمَّ انْظُرْ إِلَيْهَا فِي بَيْتِ الْمُتَنَبِّي:
[من الطويل]

لَوْ الْقَلْسُكَ الدَّوَارُ أَبْغَضْتَ سَعِيَهُ لَعَوَّهُ شَيْءٌ عَنِ الدَّوَرَانِ
فَإِنَّكَ تَرَاهَا تَثْقُلُ وَتَضْوُلُ بِحَسَبِ نُبُلِهَا وَحُسْنِهَا فِيمَا تَقْدَمُ^(٢).

وَأَمَّا الثَّانِي: فَقَدْ يَظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ فِيمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَلَا تَهْتُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ

(١) فِي (ع) وَ(م): «أَبِي حَنِيفَةَ»، وَالصَّوَابُ الْمُنْبَت.

(٢) انْظُرْ: «دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ» لِلْجَرَجَانِيِّ (ص: ٤٠ - ١٤).

تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿ [المائدة: ١١٨]، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الْأَنْبَارِيَّ قَالَ: قَدْ طَعَنَ عَلَى الْقُرْآنِ ^(١) مَنْ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ لَيْسَ يُشَاكِلُ لِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ﴾؛ لِأَنَّ الَّذِي يُشَاكِلُ الْمَغْفِرَةَ: «إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ».

ولهذا قَالَ بَعْضُهُمْ: فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَمَعْنَاهُ: إِنَّ تُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ.

وَوَجْهُ الْكَلَامِ عَلَى مَا ^(٢) نَسَقَهُ ^(٣) أُولَى، وَقَدْ قَرَأَ جَمَاعَةٌ: «إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»، وَلَيْسَتْ مِنَ الْمُصَحَّفِ، ذِكْرُهُ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي «الشَّافِ» ^(٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»: وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَتَى نُقِلَ إِلَى الَّذِي نَقَلَهُ إِلَيْهِ ضَعُفَ مَعْنَاهُ؛ فَإِنَّهُ يَنْفَرِدُ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ بِالشَّرْطِ الثَّانِي، وَلَا يَكُونُ لَهُ ^(٥) بِالشَّرْطِ الْأَوَّلِ تَعَلُّقٌ، وَهُوَ عَلَى مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَجْمَعَ عَلَى قِرَاءَتِهِ الْمُسْلِمُونَ مُقَرَّرُونَ بِالشَّرْطَيْنِ كِلَيْهِمَا أَوَّلُهُمَا وَآخِرُهُمَا؛ إِذْ تَلْخِيصُهُ: إِنَّ تُعَذِّبَهُمْ فَأَنْتَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَأَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ فِي الْأَمْرَيْنِ كِلَيْهِمَا مِنَ التَّعْذِيبِ وَالْغُفْرَانِ، فَكَانَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ أَلِيقَ بِهَذَا الْمَكَانِ؛ لِعُمُومِهِ وَأَنَّهُ يَجْمَعُ ^(٦) الشَّرْطَيْنِ، وَلَمْ يَصْلِحِ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ؛ إِذْ لَمْ يَحْتَمِلْ مِنَ الْعُمُومِ مَا احْتَمَلَهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ.

(١) «القرآن» ليس في (ع).

(٢) «ما» ليس في (ع) و(م).

(٣) في (ل): «يسعه».

(٤) انظر: «الشفا» للقاضي عياض (ص: ٦٥٦).

(٥) «له» ليس في (ل).

(٦) في (ع): «يُجْمَعُ عَلَى».

وما شهد له بتعظيم الله تعالى وعدله والبناء عليه في الآية كلها في الشرطين المذكورين أولى وأثبت معنى في الآية مما يصلح لبعض الكلام دون بعض، إلى هنا كلامه^(١).

ونحن نقول: قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُهُمْ عَذَابَكَ﴾ ظاهرة تعليل وبيان لاستحقاقهم العذاب؛ حيث كانوا عباد الله وعبدوا غيره، وباطنة استعطاف لهم وطلب رافة بهم، وقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾؛ يعني: لا شين لشأنك في عدم مؤاخذتهم بالعذاب؛ لأنك عزيز حكيم، فليس ذلك بمظنة للعجز والقصور من جهة العمل والعلم.

وفيه تلويح إلى أن مغفرة الكافر لا تنافي الحكمة، ويتضمن ذلك نفي الحسن والقبح العقلين انتهى.

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٦/٣٧٨-٣٧٩).

تعلّيقه

يَجُوزُ الإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ إِذَا كَانَ فِي سِيَاقِهِ دِلَالَةٌ عَلَيْهِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، وكذا إِذَا كَانَتْ فِي لِحَاقِهِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩].

قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»: هَذَا ضَمِيرٌ مُبْهَمٌ^(١) لَا يُعْلَمُ مَا يَعْنِي بِهِ إِلَّا مَا يَتْلُوهُ مِنْ بَيَانِهِ، وَأَصْلُهُ: إِنَّ الْحَيَاةَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا، ثُمَّ وُضِعَ «هِيَ» مَوْضِعَ^(٢) «الْحَيَاةِ»؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَيَبَيِّنُهَا، انْتَهَى^(٣).

وَالْقَوْمُ - أَعْنِي: أَثَمَةُ النُّحُورِ وَعُلَمَاءُ الْمَعَانِي - تَنَبَّهُوا لِلأَوَّلِ، وَغَفَلُوا عَنِ الثَّانِي، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ: [من البسيط]

جَزَى بَنُوهُ^(٤) أَبَا غَيْلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسَيْنٍ فَعَلَ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

(١) «مبهم» ليس في (ع) و(م).

(٢) في (م): «في مقام».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/١٨٧).

(٤) في (ل): «وبه»، والصواب المثبت.

تعلّيقه

الإطناب والإيجاز كما يكونان في اللفظ - وذلك بأن يكون التعبير عن المعنى المقصود بلفظ زائد عليه لفائدة، أو بلفظ ناقص وافٍ به - كذلك يكونان في المعنى؛ وذلك بأن يكون المعنى المقصود من الكلام زائداً على ما يقتضيه المقام لفائدة، أو ناقصاً عنه^(١) غير مُخلٍ به.

والأولان منهما مشهوران فيما بين القوم مذكوران في كتبهم.

وأما الثانيان: فمما خلت عنه الدفاتر، وما مسّه إلا خاطر القاتر.

ومن أمثلة الإطناب المعنوي قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمُوسَى﴾ [طه: ١٧]؛ فإن ما في معنى اليمين من القيد الخارج عن مفهوم اليد زائد على ما يقتضيه المقام، إلا أنه مناسب لما سبق لأجله الكلام، وذلك أنه لما أريد بسط بساط الانبساط أورد ما فيه فتح لهذا الباب من جهتي الإطناب.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْطُهُ يَمِينُكَ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، وإنما قصد هنا^(٢) تلك الزيادة؛ للتنبيه على أن الأعمال الشريفة حقها أن تكون باليمين إلا إذا تعسر، فيحتاج إلى استعمال الشمال، وإنما قيدنا الأعمال بالشريفة؛ لأن الأعمال الخسيسة الخبيثة^(٣) كالاستنجاء حقها أن تكون باليسار.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَجِثَّتْكَ مِنْ سِوَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [النمل: ٢٢].

(١) (عنه) ليس في (ع).

(٢) في (ع): «هناك».

(٣) (الخبثية) ليست في (ع) و(ل).

تَعْلِيْقَةٌ

قَدْ يُقَدَّرُ الْفِعْلُ الْخَاصُّ، وَلَا يَخْرُجُ الظَّرْفُ^(١) عَنْ حَدِّ الْمُسْتَقَرِّ عَلَى مَا أَفْصَحَ عَنْهُ الْفَاضِلُ الشُّمْنِيُّ؛ حَيْثُ قَالَ: النَّخَوِيُّونَ يَقْدَرُونَ فِي الظَّرْفِ الْمُسْتَقَرِّ فِعْلاً عَامًّا إِذَا لَمْ تُوجَدْ فِيهِ^(٢) قَرِينَةُ الْخُصُوصِ، وَأَمَّا إِذَا وَجَدَتْ، فَلَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فَائِدَةً، وَالشَّرِيفُ الْفَاضِلُ نَقَلَ عَنْهُ هَذِهِ الْفَائِدَةَ فِي شَرْحِ خُطْبَةِ «الْكَشَافِ»، وَارْتِضَاهَا، وَكَأَنَّهُ غَفَلَ عَمَّا قَرَّرَهُ^(٤) فِي «شَرْحِ الْمِفْتَاحِ»؛ حَيْثُ قَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: «إِلَيْكَ الْاِخْتِيَارُ»^(٥): وَ«الْاِخْتِيَارُ» فَاعِلٌ «يَفُوضُ»، وَ«إِلَيْكَ» ظَرْفٌ لِفَوْضٍ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ «الْاِخْتِيَارُ» مُبْتَدَأً، وَ«إِلَيْكَ» خَبَرٌ أَلَهُ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ الْوَاقِعَ خَبَرٌ أَلَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَقَرًّا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «إِلَيْكَ» هُنَا مُسْتَقَرًّا؛ لِامْتِنَاعِ الْاِكْتِفَاءِ بِتَقْدِيرِ الْمَعْنَى الْعَامِّ^(٦)، أَوْ رَجَعَ عَنْهُ.

(١) فِي (ع): «الْفِعْل».

(٢) فِيهِ «لَيْسَ فِي (ع) وَ(ل)».

(٣) فِي (ع): «تَقْدِيرُهُ».

(٤) فِي (ل): «قَدَّرَهُ».

(٥) انْظُرْ: «مِفْتَاحُ الْعُلُومِ» لِلْسَّكَاكِيِّ (ص: ٢٢٥).

(٦) انْظُرْ: «الْمَصْبَاحُ فِي شَرْحِ الْمِفْتَاحِ» لِلْجَرَجَانِيِّ (ص: ٢٤٨).

لائحةٌ قُدسيَّةٌ

ليس المرادُ من العرشِ في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧] تاسيعَ الأفلاكِ^(١)، ومن الماءِ أحدَ العناصرِ؛ لما شهدَ بذلكَ شهادةً لا مردَّ لها ما أخرجهُ مُسلمٌ في «صحيحهِ» من قوله ﷺ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»^(٢)، فلا وَجْهَ للاستِدلالِ بهِ على إمكانِ الخلاءِ، وأنَّ الماءَ أوَّلُ حادثٍ^(٣).

لائحةٌ قُدسيَّةٌ^(٤)

عرشُهُ تعالى عبارةٌ عن قِيومِيَّتِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ سَرِيرَ الْمَلِكِ^(٥) مَظْهَرُ سُلْطَانِهِ، والماءُ إشارةٌ إلى صِفَةِ الْحَيَاةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ مِنْهُ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ، فَمَعْنَى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾: وَكَانَ تَعَالَى حَيًّا قِيُومًا.

وفي لفظةِ ﴿عَلَى﴾ تَنْبِيْهُ عَلَى تَرْتُّبِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ^(٦)، فَتَدَبَّرْ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، أَرَادَ الْهَلَاكَ فِي الْحَالِ لَا الْفَنَاءَ فِي الْمَالِ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هَالِكٌ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: يَهْلِكُ؛ يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ

(١) كتب فوقها في (ل): «الفلك التاسع».

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري (٣١٩١)، ولم نقف عليه في «صحيح مسلم».

(٣) هذه اللائحة بتمامها سقطت من (ع).

(٤) في (م): «لائحةٌ حدسية».

(٥) في (م): «ملكه».

(٦) «على الآخر» ليس في (ع).

لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي حَدِّ نَفْسِهِ إِلَّا ذَاتُ الْوَاجِبِ تَعَالَى؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ وُجُودَ الْمُمَكِّنِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْغَيْرِ، فَلَا وُجُودَ فِيهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْغَيْرِ، بِخِلَافِ وُجُودِ الْوَاجِبِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ مِنْ ذَاتِهِ بَلْ عَيْنُ ذَاتِهِ.

هَذَا هُوَ الْوَجْهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَمَّا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْوُجُودَ الْإِمْكَانِيَّ بِالنَّظَرِ إِلَى الْوُجُودِ الْوَاجِبِيِّ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ: فَفِيهِ صَرَفُ الْكَلَامِ عَنِ الْحَقِيقَةِ^(١) إِلَى الْمَجَازِ مَعَ عَدَمِ التَّعَدُّرِ فِي الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ.

سَمِعَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ قَوْلَهُ ﷺ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ»^(٢) مَعَهُ شَيْءٌ، فَقَالَ: وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا كَانَ، وَظَاهِرُهُ يُخَالِفُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ إِبْثَابِ الْكَوْنِ لْغَيْرِهِ^(٣) تَعَالَى فِي الْحَالِ، وَلَا مُخَالَفَةَ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْكَوْنَ الذَّاتِيَّ، وَمُرَادُهُ ﷺ مُطْلَقُ الْكَوْنِ الشَّامِلِ لِمَا بِالْغَيْرِ^(٤).

(١) «عن الحقيقة» ليس في (ع) و(م).

(٢) «ولم يكن» ليس في (ل).

(٣) في (ع): «بغيره».

(٤) في (ع) هنا زيادة، وهي: «وفي عبارة «مع»؛ يعني: في قوله تعالى: «إِنَّ أَنْ يَكُونَ مَعَ الشَّيْءِ»

[الحجر: ٣١] إشارة إلى ما قدّمناه من الإزاحة إلى تناول الأمر بالسجود لإبليس دلالة، حيث دلت

على أن إبليس كان في حيز التابيعين للمأمورين بالسجود، فافهم، والله وليّ الرّشاد.

نُهي نبيّنا عن الامتراء مع أنه غير متوقّع فيه؛ للمبالغة في حقّ مَنْ يُتوقّع منه ذلك، وعدم التّوقّع منه

عليه الصّلاة والسّلام لا يُنافي نهيه؛ دلّ على ذلك قوله تعالى في حقّ نوح صلوات الله وسلامه عليه:

﴿إِنِّي أَعْطِيكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْبَاطِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]؛ فَإِنَّ الْجَهْلَ غَيْرُ مُتَوَقَّعٍ مِنْ نُوحٍ عَلَيْهِ الصّلاة والسّلام،

ومع ذلك وقع التّحذير عنه.

والحقّ أن العصمة لا ترفعُ النّهْيَ، قال صاحبُ «التّيسير»: يجوزُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ لَهُ عَلَيْهِ الصّلاة

والسّلام - وإنْ كَانَ مَعْصُومًا -؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ لَا تَرْفَعُ النّهْيَ، فَالاستِدْلَالُ بِهَا بِعِصْمَتِهِ عَلَيْهِ الصّلاة =

لائحة قدسية^(١)

المُزِينُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الشَّيْطَانُ؛ لِأَنَّ التَّرْزِينَ صِفَةٌ^(٢) تَقُومُ بِهِ.

قَالَ الْفَاضِلُ التَّفْتَازَانِيُّ فِي «شَرْحِ الْكَشَافِ»: الْفِعْلُ إِنَّمَا يُسْنَدُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ قَامَ بِهِ، لَا لِمَنْ^(٣) خَلَقَهُ وَأَوْجَدَهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِنْدَنَا خَالِقٌ لِلْأَفْعَالِ لَا مُحَلٌّ لَهَا^(٤)؛ فَالْكَافِرُ وَالْجَالِسُ إِنَّمَا يَصَحُّ حَقِيقَةً لِمَنْ قَامَ بِهِ الْكُفْرُ وَالْجُلُوسُ، لَا لِمَنْ^(٥) خَلَقَهُمَا؛ كَالْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ لَمَّا قَامَ بِهِ السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ، وَإِنْ كَانَ بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، فِقِرَاءَةُ:

= وَالسَّلَامُ عَنِ الْإِمْتِرَاءِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ لَيْسَ نَهْيُهُ كَمَا وَرَدَ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ الْبَيْضَاوِيِّ؛ حَيْثُ قَالَ فِي «تَفْسِيرِهِ»: وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ نَهْيُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ الشَّكِّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَقِّعٍ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِقَصْدٍ وَاخْتِيَارٍ لَيْسَ بِنَاءً كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى ذَوِي الْأَفْهَامِ، ثُمَّ إِنَّ مُوجِبَ قَوْلِهِ: «لَيْسَ بِقَصْدٍ وَاخْتِيَارٍ» أَنْ لَا يَكُونَ النَّهْيُ مُرَادًا أَصْلًا، سَوَاءً كَانَ نَهْيُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ نَهْيُ أَمْتِهِ. وَالتَّأْوِيلُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «أَوْ» أَمْرُ الْأُمَّةِ بِاِكْتِسَابِ الْمَعَارِفِ الْمُزِيحَةِ لِلشَّكِّ عَلَى الْوَجْهِ الْأَبْلَغِ لِهَدْمِ أَصْلِ الْاسْتِدْلَالِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَأَمَّلَ فِي الْمَقَالِ. وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الشَّكَّ لَا يَكُونُ بِقَصْدٍ وَاخْتِيَارٍ؛ فَالنَّهْيُ الْمَذْكُورُ لِلْحَثِّ عَلَى مُحَافَظَةِ الْأَسْبَابِ الْمُزِيلَةِ، وَالتَّحْذِيرُ عَنِ الْعَقْلَةِ عَنْهَا، وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَحَقُّ بِهِمَا مِنْ أَمْتِهِ. وَلَقَدْ أَحْسَنَ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحَذِّرُ نَبِيَّهُ مِنْ اتِّبَاعِ الْهَوَى أَكْثَرَ مِمَّا يُحَذِّرُ غَيْرَهُ لِأَنَّ الْمَتَزَلَّةَ الرَّفِيعَةَ إِلَى تَجْدِيدِ الْإِنْدَارِ أَحْوَجُ حِفْظًا لِمَنْزَلَتِهِ، وَصِيَانَةً لِمَكَائِلِهِ. وَقَدْ قِيلَ: حَقُّ الْمِرَاةِ الْمَجْلُوءَةِ أَنْ يَكُونَ تَعَهُدُهَا أَكْثَرَ إِذَا كَانَ الْقَلِيلُ مِنَ الصَّدَأِ عَلَيْهَا أَظْهَرَ، فَتَدَبَّرْ.

(١) فِي (م): «سَانِحَةٌ»، وَفِي (ل): «حَدْسِيَّةٌ».

(٢) «صِفَةٌ» لَيْسَ فِي (ع).

(٣) فِي (ل) وَ(م): «لَا إِلَى مَنْ» بَدَلُ: «لَا لِمَنْ».

(٤) فِي (م): «لَا مُحَالَةً» بَدَلُ: «لَا مُحَلٌّ لَهَا».

(٥) قَوْلُهُ: «خَلَقَهُ وَأَوْجَدَهُ...» إِلَى هُنَا لَيْسَ فِي (ع).

«زَيْن»^(١)؛ يعني في قوله تعالى: ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢١٢] على البناء للفاعل بالإسناد المجازي؛ فإنه تعالى هو المُمْكِنُ لِلشَّيْطَانِ مِنَ التَّزْيِينِ.

وَمَنْ قَالَ - القائل هو الإمام البيضاوي في «تفسيره» -: والمُزَيْنُ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إذ ما مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ فَاعِلُهُ^(٢)، أخطأ في المُدَّعَى، وما أَصَابَ فِي الدَّلِيلِ.

أَمَّا عَدَمُ إِصَابَتِهِ فِي الْمُدَّعَى؛ فَلِمَا عَرَفَتْ أَنَّ الْفَاعِلَ الْحَقِيقِيَّ لِصِفَةٍ مَا يَقُومُ بِهِ^(٣) تِلْكَ الصِّفَةُ؛ فَإِنَّ الْفَاعِلَ الْحَقِيقِيَّ لِلْكِتَابَةِ هُوَ الْكَاتِبُ لَا خَالِقُ الْكِتَابَةِ.

ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يُصَبَّ فِي إِطْلَاقِ الْمُزَيْنِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِعَدَمِ وُرُودِ الْإِذْنِ بِهِ.

وَأَمَّا عَدَمُ إِصَابَتِهِ فِي الدَّلِيلِ؛ فَلِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَى عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ مُصْطَلَحِ أَهْلِ النَّحْوِ، وَمُصْطَلَحِ أَهْلِ الْكَلَامِ فِي الْفَاعِلِ عَلَى مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ؛ حَيْثُ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ الْفَاعِلِ النَّحْوِيِّ الَّذِي كَلَامُنَا فِيهِ، وَالْفَاعِلِ الْكَلَامِيِّ الَّذِي هُوَ^(٤) بِمَعْزِلٍ عَنْ هَذَا الْمَقَامِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى ذَوِي الْأَفْهَامِ، وَاللَّهُ الْعَلَّامُ^(٥).

(١) هي قراءة حميد ومجاهد، وأبي حيوة، وابن مقسم، وابن أبي عبيدة، والحسن حيث وقع، وهو الاختيار بمعنى زين الله. انظر: «الكامل في القراءات» لأبي القاسم الهذلي الشكري (ص: ٥٠٣).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ١٣٥).

(٣) «به» ليس في (ع).

(٤) «هو» ليس في (ل) و(م).

(٥) «والله العلام» ليس في (ع).

لائحة (١) قدسية (٢)

مَسَاقُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَكَّاهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] يَقْتَضِي وُجُودَ الْمُبْصِرِ (٣) فِي الظُّلْمَةِ، وَإِنْ بَلَغَتِ الْغَايَةَ؛ إِذْ لَوْ لَا وُجُودُهُ فِيهَا، لَكَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ عَدَمِ الْإِبْصَارِ إِخْبَاراً عَنْ عَدَمِ (٤) رُؤْيَا الْمَعْدُومِ فِيهَا، وَلَا وَجْهَ لَهُ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ كُتُبِ الْحِكْمَةِ وَالْكَلَامِ أَنَّ الْمُبْصِرَ (٥) هُوَ اللَّوْنُ وَالضُّوْءُ، وَإِنَّمَا يُبْصَرُ الْجِسْمُ بِوَاسِطَتِهِمَا، فَالظُّلْمَةُ إِنَّمَا تَمْنَعُ الْإِبْصَارَ دُونَ الْمُبْصِرِ، فَظَهَرَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ اللَّوْنَ مَوْجُودٌ فِي الظُّلْمَةِ الشَّدِيدَةِ الْبَالِغَةِ غَايَتِهَا لَا يَزُولُ بِزَوَالِ النُّورِ كَمَا سَبَقَ إِلَيْهِ وَهُمْ (٦) طَائِفَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ سِينَا.

(١) فِي (م): «سَانِحَةٌ».

(٢) فِي (ل): «حَدْسِيَّةٌ».

(٣) فِي (ع): «الْبَصَرُ»، وَالصُّوَابُ الْمَثْبُتُ.

(٤) «الْإِبْصَارُ إِخْبَاراً عَنْ عَدَمِ» لَيْسَ فِي (ل) وَ(م).

(٥) فِي (ل): «الْبَصَرُ».

(٦) فِي (ع): «كَمَا ذَهَبَ وَهُمْ».

تَغْلِيْقَةٌ

قَدْ ثَبِتَ أَنَّ كُلَّ مَا يَقْتَضِي الْعَدَمَ لَا يَقْبَلُ الْوُجُودَ^(١)، وَأَمَّا عَكْسُهُ - وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَقْبَلُ الْوُجُودَ يَقْتَضِي الْعَدَمَ - فَلَمْ يَثْبُتْ بَعْدُ، لَا بِشَهَادَةِ الْبَدِيهِيَّةِ، وَلَا بِقِيَامِ الْبُرْهَانِ عَلَيْهِ، بَلِ الظَّاهِرُ ثُبُوتُ خِلَافِهِ؛ فَإِنَّ رَابِعَ الْأَقْسَامِ فِي التَّقْسِيمِ الْمَشْهُورِ لِلْمَفْهُومِ إِلَى الْوَاجِبِ بِالذَّاتِ، وَالْمُمْتَنِعِ بِالذَّاتِ، وَالْمُمْكِنِ بِالذَّاتِ - وَهُوَ مَا لَا يَقْتَضِي^(٢) ذَاتَهُ وَجُودَهُ وَعَدَمَهُ^(٣) مَعًا - لَا يَقْبَلُ الْوُجُودَ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ، وَلَا يَقْتَضِي الْعَدَمَ؛ إِذْ لَا حَظَّ لَهُ مِنَ الثُّبُوتِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَالْاِقْتِضَاءُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَرَعُ الثُّبُوتِ فِيهِ، فَمَنْ وَهَمَ أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ^(٤) دَاخِلٌ فِي حَدِّ الْمُمْتَنِعِ بِالذَّاتِ فَقَدْ وَهَمَ.

(١) فِي (ل): «أَنَّ كُلَّ مَا يَقْبَلُ الْعَدَمَ يَقْتَضِي الْوُجُودَ» بَدَلُ: «أَنَّ كُلَّ مَا يَقْتَضِي الْعَدَمَ لَا يَقْبَلُ الْوُجُودَ».

(٢) فِي (م): «يَقْتَضِي» بَدَلُ «لَا يَقْتَضِي».

(٣) «وَعَدَمَهُ» لَيْسَ فِي (ل).

(٤) فِي (ل): «الْقِسْم».

تَغْلِيْقَةٌ

بَعْضُ مَا لَا يَقْتَضِي الوجودَ وَلَا العَدَمَ يَجُوزُ^(١) أَنْ لَا يَقْبَلَ^(٢) الوجودَ؛ لَعَدَمِ حَظِّهِ مِنَ الثُّبُوتِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ فَإِنَّ قَبُولَ الوجودِ فِي الْخَارِجِ فَرَعُ الثُّبُوتِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ كَشَرِيكِ الْبَارِي تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ^(٣)؛ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِلَّا؛ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ وَاجِباً بِحُكْمِ الشَّرَكَةِ فِي حَقِيقَةِ الْوَاجِبِ، وَقَدْ دَلَّ الْبُرْهَانُ عَلَى امْتِنَاعِهِ، فَيَلْزَمُ وَجُوبُهُ وَامْتِنَاعُهُ مَعاً، هَذَا خُلْفٌ، وَيُطْلَانُ اللَّازِمُ مَلْزُومٌ؛ لِبُطْلَانِ الْمَلْزُومِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا وَجْهُ قَوْلِهِمْ: شَرِيكَ الْبَارِي مُمْتَنِعٌ؟

قُلْتُ: سَتَقِفُ عَلَى وَجْهِهِ فِي مَوْضِعِهِ، فَالْمُمْكِنُ الْخَارِجُ عَنِ التَّقْسِيمِ؛ أَيِ: تَقْسِيمِ الْمَفْهُومِ الْمَشْهُورِ لَا يَلْزَمُهُ قَبُولُ الوجودِ وَإِنْ تَسَاوَى نِسْبَتُهُ إِلَى الطَّرْفَيْنِ، وَمِنْ هَاهُنَا تَبَيَّنَ الْاِخْتِلَالُ^(٤) فِي ذَلِكَ التَّقْسِيمِ.

* تَذْنِيبٌ: فَالْصَّوَابُ - تَفْرِيعٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي التَّقْسِيمِ - أَنْ يُقَالَ: الْمَفْهُومُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْغَيْرِ إِمَّا أَنْ يَقْتَضِيَ الوجودَ أَوْ لَا، وَالْأَوَّلُ: الْوَاجِبُ لِدَاتِهِ، وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ لَا^(٥) يَقْبَلُهُ أَوْ لَا، وَالْأَوَّلُ: الْمُمْتَنِعُ^(٦) لِدَاتِهِ^(٧)، وَالثَّانِي: [الْمُمْكِنُ] الَّذِي لَا حَظَّ لَهُ مِنَ الوجودِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ل): «لِجَوَازِ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُوتُ.

(٢) فِي (ع): «يَقْبَلُهُ».

(٣) «تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ» لَيْسَ فِي (ل) وَ(م).

(٤) فِي (ل): «الْاِخْتِلَافُ».

(٥) «لَا» لَيْسَ فِي (ل) وَ(م).

(٦) فِي (ع) وَ(م): «الْمُمْكِنُ».

(٧) فِي (م) زِيَادَةٌ: «وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ يَقْتَضِيَ عَدَمَهُ أَوْ لَا، وَالْأَوَّلُ الْمُمْتَنِعُ لِدَاتِهِ».

100

100

100

100

100

100